

الانتماء الإقليمي والدولي

القضية الفلسطينية

في الوقت الراهن

الابحار الاقليمية والدولية

للقضيه الفلسطينية

في الوقت الراهن

- دكتور عبد المنعم المشاط
- دكتور حسن بنافحه
- دكتور جوده عبد الخالق
- دكتور مصطفى كامل السيد
- دكتور أحمد بيوسف
- دكتور محمود عبد الفضيل



دار المستقبل العربي

١٩٨٣

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى ١٩٨٣

دار المستقبل العربي

٤١ شارع بيروت . مصر الجديدة
ت / ٦٦٥٩٠٠ القاهرة

يسعد دار المستقبل العربى تقديم هذه المجموعة الأولى من الأبحاث الخاصة بالمواجهة العربية الاسرائيلية التى أعدها بعض أساتذة الاقتصاد والعلوم السياسية من أعضاء لجنة هيئات التدريس لمناصرة الشعبين اللبناى والفلسطينى والتى دارت حولها الندوة العلمية الأولى التى نظمتها اللجنة بمقر نقابة الصحفيين فى القاهرة يومى ٢٩ نوفمبر و ٦ ديسمبر ١٩٨٢ . وقد انعقدت هذه الندوة تنفيذا لتوصيات مؤتمر المناصرة الأول لهيئات التدريس الذى دعا إلى تشجيع البحث العلمى حول كافة جوانب المواجهة بين العرب والعدو الصهيونى .

وتغطى الأبحاث التالية بعض الأبعاد الاقليمية والدولية للقضية الفلسطينية فى الوقت الحاضر . ويدرك مقدموا هذه الأبحاث أنها لاتغطى بعض الأبعاد بدرجة كافية .. ونعنى بذلك الدور السوفيتى بالنسبة للصراع الفلسطينى الاسرائيلى على أرض لبنان وذلك لاعتبارات الوقت التى لم تمكن من إضافة بحث سابع حول هذا الموضوع أو غيره من الموضوعات المتعلقة بقوى دولية أخرى .

وتأمل دار المستقبل العربى أن تكون هذه المجموعة الأولى من الأبحاث باكورة فيض كبير من الدراسات المتعمقة لهذا الصراع التاريخى الذى تواجهه الأمة العربية والذى يلقى بظلاله على أوضاعها فى الوقت الحاضر وعلى تطورها فى المستقبل .

الناشر

دار المستقبل العربى

الفصل الأول

الأزمة الراهنة للأمن القومي العربى

د . عبد المنعم المشاط

تقديم

تنطلق هذه الدراسة من ثلاث حقائق أساسية ، تعبر في مجملها عن طبيعة التطور الذى لحق بالنظام الدولى والنظام الاقليمى . كما أنها تضع الأساس النظرى لمفهوم الأمن بصورة عامة ، والمفهوم العربى للأمن القومى بصورة خاصة :

الحقيقة الأولى : تزايد الاهتمام العالمى بظاهرة الأمن القومى **National Security** سواء كان ذلك على مستوى البحث الأكاديمى أم على مستوى صنع السياسة . وفى الواقع فإن ظاهرة الأمن القومى هى ظاهرة حديثة فى العلاقات الدولية تعود فقط إلى الحرب العالمية الثانية ، وما ترتب عليها من ظهور كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة كقوتين عظيمتين فى العالم وما ارتبط بذلك من انشقاق أيديولوجى على المستوى الدولى . والأمن القومى تفرع عن مفهوم أكثر شمولاً ، مع انه أكثر غموضاً ، وهو ما يعرف بالمصلحة القومية **National Interest** . وبينما زاد الاهتمام بالظاهرة فى الخمسينيات والستينيات نتيجة تصاعد التنافس بين القوتين الأعظم ، وبينهما وبين الدول الأخرى وخاصة دول العالم الثالث ، ثم يشهد فترة السبعينيات تراجع فى دراسات الأمن القومى كرد فعل

للتقارب السوفيتى الأمريكى ، والأمريكى الصينى ، وانحسار حركة التحرر القومى بصورة عامة .

يبدأه فى نهاية السبعينيات وبدايات الثمانينات عادت الظاهرة لتحتل مكانة أساسية فى الاهتمامات الأكاديمية ، وفى جهات صنع السياسة . وربما كان مرجع ذلك إلى التصاعد المطرد فى معالم حرب باردة جديدة بين القطبين الكبيرين - الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية - ، أو تزايد المؤشرات الامبريقية بأن العالم الثالث لما يزل بعد البؤرة الرئيسية للصراع الدولى بل والحروب وبصورة خاصة الصراع الدولى الممتد المتولد Protracted Social Conflicts^(١) وقد يعود أيضا إلى التطور الجديد فى مفهوم الأمن القومى ، والذى لم يعد يقتصر على الجوانب العسكرية الاستراتيجية وإنما أصبح يمتد إلى الأبعاد الرئيسية والقضايا الهامة التى تتصل بقدرات الدول وامكانياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية العامة ، فضلاً عن أن هذا التطور الجديد يستجيب لما يميز عالم اليوم من ظواهر جديدة سواء مايتعلق منها بالثورة التكنولوجية أو تزايد الاعتماد المتبادل أو تزايد المطالب الاجتماعية بالعدالة والحرية^(٢)

الحقيقة الثانية : أننا نعيش فى عصر الوحدات الدولية الكبرى : إذ أنه نتيجة التطور فى المشكلات الدولية لتصبح عالمية ، مشكلات مثل الانفجار السكانى ، التلوث ، الاشعاعات النووية ، لاجىء وضحايا الحروب ، قضايا حقوق الانسان ... الخ قاربت الحدود التقليدية بين الدول والتى نشأت بظهورالدولة القومية فى القرن السادس عشر ، إلى الانهيار . بل ان التطور التكنولوجى فى وسائل الاتصال والرصد والتجسس تؤكد على هذه الحقيقة . يضاف الى ذلك ، أن الموارد الدولية لا تتوزع فى العالم بصورة عادلة بما يخلق فى الواقع درجة عالية من الاعتماد المتبادل من هنا فان الاصرار على وجود وحدات دولية صغيرة تتمتع بالاستقلال والسيادة القانونية قد تجاوزته التطورات الدولية الراهنة . ولقد سارع إلى فهم تلك الحقيقة الجديدة فى العلاقات الدولية رجال

الأعمال والمال والتجارة فأنشأوا ماصطلح على تسميته بالشركات متعددة الجنسية وهي الصورة المستقبلية لدول اليوم .

ويتم الوصول إلى الوحدات الدولية الكبرى بأحد أسلوبين ؛ إما أسلوب الاندماج Integration سواء كان اندماجاً كلياً أى وحدة ، أو جزئياً مثل الاندماج الاقتصادي في صورة أسواق مشتركة كتجارب أمريكا اللاتينية والكاريبيان ، أو السوق الأوروبية المشتركة ، أو أسلوب الاعتماد المتبادل Interdependence ، وهو أسلوب يفتقر عن أسلوب التبعية Dependence في أنه يقوم على المساواة بين أطراف التبادل ، وتحقيق مصالح طرفي التعامل وليس طرف واحد ، كما أنه يؤكد على استقلالية القرارات الصادرة من كلا الطرفين ، يضاف إلى ذلك حرية الطرفين في التحلل من الالتزام به حين يصير قيداً على حركتهما أو يضر بأمنهما ومصالحهما القومية ، وحينما تتوافر بدائل أكثر ربحاً وملاءمة من الأطراف الحالية .

والوطن العربي ليس نظاماً دولياً مختلفاً عما يدور حوله من نظم وأقاليم ، إذ أن استجابته للمشكلات والتحديات ومصادر الضغط Stress forces التي تواجهه لا تتحقق في إطار من الدول والوحدات الصغرى التي تكونه ، ففي حين يؤدي الاندماج والاعتماد المتبادل إلى تضافر القوى القومية لمواجهة تلك الضغوط ، تعد الوحدات الصغرى - بما يصحبها من تنافس وصراع - مصدراً من مصادر زيادة تلك الضغوط وغنى عن التكرار في هذا الشأن إعادة التذكير بالروابط المشتركة بين الدول المكونة للنظام العربي⁽³⁾

الحقيقة الثالثة : تنوع مصادر تهديد الأمن القومي ما بين مصادر تهديد خارجية External Threat ومصادر تهديد داخلية Internal Threat . وتتوقف القدرة على مواجهة تلك المصادر على أمرين : الأول : ما يمكن أن نطلق عليه ادراك التهديد Threat Perception أى كيف يقوم صانع القرار بعملية

الادراك العقلى والسياسى لمصدر التهديد ، والثانى تحديد الاولويات القومية National Priorities التى تتطلب استراتيجية حماية ، أى ماهى القيم ، والخطط والسياسات ، والتطلعات التى يلزم الدفاع عنها ضد التهديدات المتنوعة التى تواجه الأمة^(٤)

فى الفكر والثقافة الغربية وخاصة التقليدية أو الكلاسيكية التى تتعلق بالامن القومى ، نجد أن هناك تركيزا شديدا على التهديدات الخارجية ، وتقليل متعمد لأهمية التهديدات الداخلية للأمن القومى ، ومن هنا ارتبطت نظرية الأمن القومى بنظرية الردع Deterrence كما سنرى فيما بعد^(٥) أما فى الدول النامية - وهى لاتزال فى مرحلة بناء الأمة Nation-building فانه من غير الممكن صياغة نظرية للأمن القومى ، أو وضع سياسة للأمن القومى بدون رؤية المصادر الداخلية لبناء هذا الأمن .

ويرتبط بذلك ، ضرورو التمييز بين التهديد الرئيسى للأمن القومى Principal Threat وهو الذى يتطلب تكريس الجهود القومية من أجل وضع استراتيجية لمواجهته ، والتهديد الثانوى Sub-Threat أو التهديد الفرعى ، والذى لايتصف بالصفة العاجلة التى تميز الأول ، كما لايتسم بالشمولية مثل الأول ، وفى حين أنه يمكن تطويق الآثار المترتبة عليه ، فإن ذلك يصير صعبا بالنسبة للتهديد الرئيسى . فى اطار الوطن العربى ، فإننا نجد أن هناك مصدرين للتهديد الرئيسى للأمن القومى العربى :

الأول : اسرائيل سواء ماتشكله استراتيجيتها من تحدى للأمن العربى ، أو مايشكله وجودها الحالى من نفى سلبى للدولة الفلسطينية .

الثانى : عدم كفاءة النظم السياسية العربية سياسيا واجتماعيا ، أى عدم قدرتها على الاستجابة لمطالبات العصر وبصورة خاصة تلك المتعلقة بطموحات المواطن العربى الأساسية نحو الديمقراطية والعدالة الاجتماعية .

أما المصادر الثانوية للتهديد ، ويمكن أن نطلق عليها المصادر التابعة فإنها تتمثل في المخاطر الناجمة عن التنافس بين القوتين الأعظم على مد النفوذ إلى الوطن العربى ، المخاطر التى تثيرها الدول الهامشية للنظام العربى Peripheral powers وخاصة ايران ، ثم المخاطر الناجمة عن عدم التكامل الجنسى أو الأيديولوجى أو الدينى أو اللغوى فى الوطن العربى .

هذه الحقائق الثلاث تدفعنا إلى ضرورة إعادة صياغة مفهوم الأمن القومى من زاوية المصلحة القومية العربية ، وفى محاولة لإعادة الصياغة فإننا سنحاول أن نتقدم بفروض للدراسة ، وسنقوم باختبارها امبريقيا - على قدر الامكان - حتى تكون صياغتنا أقرب الى الاسلوب العلمى ، والموضوعية الأكاديمية .

٢ - فروض الدراسة :

تقوم الدراسة على فرضين رئيسيين ،

الأول : أن كلا من اسرائيل وعدم كفاءة النظم السياسية العربية سياسيا واجتماعيا تشكل المصادر الرئيسية لتهديد الأمن القومى العربى .

وفى حين يمكن تحليل الخطر الرئيسى الأول من زاوية النظر إلى اسرائيل كدخيل Intruder على النظام العربى^(٦) ومن زاوية ماينتج عن الدخيل من آثار تفكك اقليمية regional disintegration ؛ سواء حقق ذلك بطريق التوسع أو بطريق مد نطاق تحالفاته مع القوى الاقليمية الرئيسية ، أو بتشتيت القضية الرئيسية التى تفصل بينه وبين النظام ككل وهى القضية الفلسطينية .

أما مصدر التهديد الثانى فيمكن دراسته من خلال كشف العوامل الموضوعية التى تميز بين الحكومات والدول العربية ، ومن خلال مسلك أهم القوى الاقليمية تجاه قضايا البناء الديمقراطى والعدالة الاجتماعية ، وبداءة نود التأكيد على أن نظرتنا إلى النظام الاقليمى العربى هى نظرة كلية وليست مرتبطة بحدود سياسية أو جغرافية معينة .

الفرض الثاني : أن الصياغة الغربية التقليدية للأمن القومي ، بمعنى الدفاع ، والبناء العسكري وزيادة القدرات القتالية^(٧) لا تكفي لتحقيق الأمن القومي العربي ، إنما يتطلب الأمر إعادة الصياغة بما يكسبها مضمونا اجتماعيا أكثر من المضمون العسكري أو الدفاعي ، وفي حين نهتم بصورة خاصة بالمضون الاجتماعي للأمن القومي العربي ، فإننا لانغفل أهمية الجانب العسكري في حدود توظيف القوات والقدرات المسلحة العربية تجاه مواجهة اسرائيل .

٣ - منهج البحث :

سنتولى في الأجزاء التالية عرض وتحليل ثلاثة موضوعات رئيسية ، تتعلق بمفهوم الأمن القومي في الأدب السياسي ، ومحاولة الصياغة العربية لمفهوم الأمن القومي العربي ، ثم تصور للاستراتيجية العربية للأمن القومي العربي .

وفي محاولة القيام بذلك ، واثبات فرضي الدراسة فإننا سنتبع منهجين أساسيين بالاضافة إلى أدوات تحليلية أخرى .

المنهج الأول : هو منهج تحليل الوقائع الدولية International Events

وهو منهج كمي quantitative وامبريقي empirical أيضا . وهذا المنهج في تصورنا أكثر المناهج ملاءمة في النظر إلى الوطن العربي كإقليم region ، ومن ثم يساعد على دراسة سلوك الأطراف الرئيسية فيه . وسوف نركز هنا على سلوك مصر تجاه كل من العرب (أى الأقليم العربي) واسرائيل (أى الدخيل) وسلوك هذين الطرفين تجاه مصر^(٨)

المنهج الثاني : وهو منهج امبريقي كذلك ؛ وهو المعروف بالاستبيان أى

تطبيق استشارة بحثية Questionnaire من أجل التعرف على الاتجاهات المختلفة نحو ظاهرة الأمن القومي . وسوف نحاول كذلك التعرف على الاتجاهات السياسية للعينة المختارة نحو القضية الفلسطينية والنظام العربي بغية محاولة صياغة أكثر موضوعية وشمولا للأمن القومي العربي^(٩) وسوف نعتمد فيما عدا ذلك أو بالاضافة

إلى ذلك على قدراتنا التحليلية لبعض البيانات الخاصة بتوزيع الدول العربية بين متغيرات أساسية كالدخل القومي ، والسكان ، وظروف الحياة المادية ، وقدراتها العسكرية وخاصة بمقارنتها بإسرائيل .

٢ - التعريف بالأمن القومي :

ارتبطت ظاهرة الأمن القومي كموضوع للبحث والدراسة في العلوم الاجتماعية بكل من خصائص النظام الدولي وخصائص ومقومات الأطراف الفاعلة فيه^(١٠) ويرتبط الاهتمام بالأمن القومي بالوقائع الصراعية على المستوى الدولي (مثل الأزمات أو الحروب ، أو التهديد بكل منها) ، والأزمات الداخلية التي تتحدى سلوك الدولة ، ومكانة النخبة الحاكمة فيها . ولم يصر الأمن القومي نقطة ارتباط رئيسية في بحوث العلوم الاجتماعية إلا بعد أن تحول النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية من نظام توازن القوى إلى نظام ثنائي جامد ، فضلا عن تطور أدوات وتكنولوجيا العنف سواء العسكرية منها أو شبه العسكرية^(١١) ومما لا يغرب عن البال أن الاهتمام بظاهرة الأمن القومي هو في حقيقته جزء من ظاهرة أكثر عمومية ، ألا وهي المصلحة القومية ، إذ يرى كل من بركويتز وبوك أن الأمن القومي يتصل بصورة قوية بالمصلحة القومية ، بل إنه تطور عن هذه الفكرة^(١٢).

يرتكز الأمن القومي في الفكر الغربي على الأبعاد الاستراتيجية لوظائف الدول سواء تعلق ذلك بالقوة العسكرية ، أو التنافس الاستراتيجي بين القوى الراضية والأخرى غير الراضية^(١٣) وخاصة مايتعلق بالقوتين العظميين ، فقضايا بناء التحالف ، والاستقلال والسيادة القومية ، ومناطق التوتر والتنافس في العالم ، فضلا عن الأسس الاقتصادية لقوات الردع العسكرية . أما القضايا الأساسية ذات الطابع الاجتماعي فلم تدخل في اهتمامات حقل الأمن إلا مؤخرا ، مثل تلك القضايا : ظروف الحياة سواء المادية أم السيكلوجية ، التنمية القومية الشاملة ، الاعتماد الهيكلي المتبادل بين الدول ، فضلا عن القضايا الدولية الأخرى ذات الطبيعة العالمية ، مثل قضايا التلوث ، والسكان ، والأمراض المتوطنة ... الخ .

ومما يشد الانتباه أن القضايا الأخيرة إنما تتعلق بمصالح الدول النامية وشعوبها بصورة أساسية ، من ثم تصير جزءاً لا يتجزأ من اهتمامات علماء الأمن القومي في تلك البلدان .

وفيما يتعلق بالتعريف بالأمن القومي فإن هناك اتجاهات ومدارس عديدة يمكن إجمالها في الآتي :

- المدرسة القيمة الاستراتيجية : ويتصف الأمن القومي - في إطار تلك المدرسة - بالغموض والتجريد أكثر من اتسامه بالتحديد والوضوح : حيث تعرف موسوعة العلوم الاجتماعية الأمن القومي بأنه « قدرة الدولة أو الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية »^(١٥) كما يرى والتر ليبمان أن الدولة تعد آمنة « إذا لم تضطر إلى التضحية بقيمها الرئيسية في سبيل تجنب الحرب واستطاعت إذا دخلت الحرب أن تحافظ على تلك القيم بالانتصار فيها »^(١٦) كما يعرف ولفرز الأمن بأنه « حماية القيم التي سبق اكتسابها » . كما يرى أن الأمن يتزايد أو يقل حسب قدرة الدولة على ردع الهجوم أو هزمته »^(١٧)

ومن المحاولات الأكثر حداثة في هذا الشأن محاولة تريجر وكروننبرج لتعريف الأمن القومي بأنه يعنى حماية « القيم القومية الحيوية » ، بعبارة أخرى يعنى الأمن « ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذى يستهدف خلق ظروف سياسية دولية ومحلية ملائمة لحماية أو توسع القيم الحيوية ضد الأعداء الحاليين أو المحتملين »

هناك عدة صعوبات أساسية ترد على هذه المدرسة سواء كانت صعوبات نظرية أو صعوبات منهجية . فمن الناحية النظرية يصعب تحديد القيم الداخلية أو القيم الرئيسية أو القيم الحيوية أو القيم التي تم اكتسابها من قبل ، فالقيم ليست - كما يتضح من النظرة السطحية لها - مطلقة ومجردة ولكنها نسبية تختلف باختلاف

الزمان والمكان وربما الموقف كذلك من ثم فإن تعريف الأمن بالقيم من شأنه أن يزيد غموض مفهوم غامض أصلاً . ومن الناحية المنهجية فإن من الصعب - ان لم يكن من المستحيل - التحقق من تلك القيم موضوعيا وامبريقيا حتى إذا تغلبنا على الصعوبة النظرية .

يضاف إلى ذلك أن وضع الأمن القومى كقيمة عليا من شأنه أن يؤدي إلى تخصيص الموارد القومية من متطلبات التنمية الى مقتضيات الدفاع القومى . هذا التصور يضر بالدول النامية من ناحيتين ، فهو من جانب يؤدي الى التحيز في توزيع الموارد لصالح الدفاع ومن ثم يحرم المجتمع من عوائد التنمية الايجابية ، فضلا عن أنه يؤثر على المجتمع من جانب مايسمى بالفرص الضائعة opportunity cost أى ماكان يمكن أن يعود على المجتمع من فوائد إذا ماتم انفاق الموارد التي خصصت للبناء العسكرى على ضرورات التنمية لانسانية والاقتصادية ، ومن جانب آخر فإن اعطاء الأولوية في البلدان النامية لتطوير القوات العسكرية على حساب تنمية المجتمع من شأنه أن يؤدي إلى خلق مايسمى بالدولة البوليسية Garrison State وهي دولة تتميز بسيطرة المتخصصين في العنف على مقاليد الأمور^(١٨) ذلك أن تنمية الجيش اكثر من تنمية المجتمع من شأنه أن يخلق فجوة بين المكانة المعطاة للجيش ، ascribed status وبين المكانة المتحققة بالفعل achieved status . ولكى يتم تقريب تلك الفجوة فان الجيش يصير أمامه أحد سبيلين ، إما التوسع الخارجى أى القيام بأعمال عسكرية تبرر تخصيص الموارد من أجل تطويره ، أو التحول إلى أداة ارباب داخلى وسيطرة المتخصصين في العنف فى المجتمع ، وهذا السبيل الثانى هو الأرجح .

٢ - التعريف الاقتصادى غير الاستراتيجى : ويهتم أنصار هذا الاتجاه بثلاثة عناصر اساسية تتعلق بتأمين الموارد الاقتصادية الحيوية ، والوظيفة الاقتصادية للحرب ثم التنمية كجوهر لظاهرة الأمن .

فمن زاوية أولى يعرف كروز وناى الأمن الاقتصادى بأنه « غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية » ، ويرى أن «الأمن الاقتصادى كهدف يصير واضحاً حينما تختار الدول وبوعى عدم الكفاءة الاقتصادية لكى تتجنب أية ضغوط اقتصادية من الخارج ، أو حينما تؤكد الدولة على المناهج القومية وتخسر مكاسب الاندماج»^(١٩)

ان مفهوم « الحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية » يمكن النظر إليه على أنه مماثل لمفهوم الأمن العسكرى . فإذا فشلت الدولة فى مواجهة مثل هذا التهديد بالحرمان الشديد فان ذلك من شأنه أن يهدد « السيادة الاقتصادية »^(٢٠)

ومن جانب آخر ، فقد ثار خلاف حول النظر إلى الوظائف الاقتصادية للحرب ، فمن ناحية هناك أولئك الذين يرون أن نفقات الدفاع والتسليح انما تشكل عبئاً على الاقتصاد الوطنى ، حيث تحرم المجتمع - كما أشرنا من قبل - من موارد كان يمكن تخصيصها لعملية التنمية . وهناك أولئك الذين يرون أن الموارد التى تخصص للأمن القومى لاتعد خسارة بصورة مطلقة ، ذلك أن الحرب ونفقاتها تعد أفضل الوسائل لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادى^(٢١) وهكذا يرى اميل بنوات أن متوسط الأعباء العسكرية فيما بين أعوام ١٩٥٠ - ١٩٦٥ لحوالى ٤٤ دولة نامية كانت ترتبط ايجابيا بمعدلات النمو الاقتصادى بها ، بعبارة أخرى كلما زاد مقدار الانفاق على الدفاع بالنسبة لحجم الاقتصاديات القومية ، كلما زادت معدلات النمو والعكس صحيح»^(٢٢) وفى الواقع ، فإنه إذا كانت للحرب مثل لك الآثار الايجابية على الاقتصاد ، فإنه من الممكن القول بأن ذلك انما يقتصر على الدول المتقدمة الصناعية ، ولكن لاينطبق على الاطلاق على الدول النامية والتى تعاني بالفعل من المعضلة الرئيسية والتى تتعلق بصعوبة الاختيار ما بين البنادق والخبز . Guns Vs. Butter. والتى تحسم عادة لصالح البناء العسكرى على حساب بناء المجتمع ككل .

يختتم هذا الاتجاه في تعريف الأمن القومي بمحاولة توسيع المفهوم وصياغته صياغة غير استراتيجية فقد عرف ما كمار - وزير الدفاع الأمريكي السابق - الأمن بأنه « يعنى التنمية » ، وأنه « بدون التنمية لا يكون هناك أمن » .^(٢٣) ويرى أن الظاهرتين - أى الأمن والتنمية مترابطتان لدرجة أن يصير أحيانا من الصعب التمييز بينهما ، ولهذا يقول « كلما تقدمت التنمية ، تقدم الأمن ، وكلما نظم الناس مواردهم الانسانية والطبيعية لمد أنفسهم بما يحتاجون إليه وما يتوقعونه من حياتهم ، تعودوا على التوفيق السلمى بين المطالب المتنافسة فى اطار المصلحة القومية الاكبر ، فان درجة مقاومتهم للعنف والفوضى سوف تتزايد بدرجة كبيرة »^(٢٤)

مظاهر القصور فى النظرية الكلاسيكية للأمن القومى :

إن قراءة متأنية لما سبق وعرضنا له تفضى بنا إلى الوصول إلى المظاهر الأربعة التالية للقصور والتي تميز النظرية الغربية للأمن القومى :

أولا : أن مفهوم الأمن القومى هو مفهوم طارىء أى يتعلق بحالة طارئة ولكنه ليس تعبيرا عن عملية تطور طويلة الأجل ، ومن ثم فإنه يتأرجح ما بين الصعود تارة والهبوط تارة أخرى تبعا لادراك صانعى القرار للوقائع الصراعية . لقد ترتب على ذلك عيوب منهجية وامبريقية خطيرة ، نذكر منها ، أن هذه الطبيعة الطارئة وقفت حائلا دون تطور الأمن القومى إلى حقل علمى متكامل له أدواته المستقلة للاكتشاف العلمى والاستنتاج المنطقى ، وهكذا يتأرجح الأمن القومى ما بين حقل العلاقات الدولية ، والدفاع ومن جانب . آخر ، اقتصر الأمن القومى على وقائع عدم الأمن المتقطعة أكثر من اهتمامه بعملية التطور ذاتها المؤدية إلى الأمن . ولهذا فإن مؤشرات القوة كالانفاق العسكرى ، نظم التسليح ، انماط استراتيجية الدفاع ، القدرات النووية والردع ، كل هذه احتلت الأولوية فى دراسات الأمن القومى .

ثانيا : الأمن القومى - طبقا لهذه النظرية - أمن دولة وليس أمن مجتمع ، فهو يعطى الدولة سببا قويا لكى تتفوق على المجتمع ، من ثم فإنه يكرس التبعية

السيكولوجية للدولة ، وهكذا ينظر الى توضيحات المجتمع وكأنها التزام ، بينما يتم تبرير امتيازات الدولة بأنها ضرورية من أجل البقاء . ان ذلك يضع قيوداً عديدة على قدرة القدرات القومية الخلاقة على الانطلاق ، وهكذا تسود ظواهر مرضية عديدة أخطرها ظاهرة الاغتراب وخاصة بين العلماء .

ثالثا : الأمن القومى بهذه الصورة يتصف بالعدوى أى أنه بدلا من أن يسهم فى حل مشكلات التسابق على التسلح ، والصراعات والمنافسات ، فإنه يقوم بتكريسها إلى درجة خطيرة ومخيفة .

رابعا : ارتبطت نظرية الأمن القومى بنظرية الردع ، وهكذا ركزت على العلاقات الثنائية المتبادلة بين كل طرفين متنافسين فى الوقت الذى أهملت فيه الديناميات الداخلية فى كل من المجتمعين المتنافسين . هذا بالرغم من أن تلك الديناميات تعد القاعدة الرئيسية لأى سياسة أمن قومى ناجحة

٥ - المصادر الرئيسية لتهديد الأمن القومى العربى :

قبل الوصول إلى الصياغة العربية للأمن القومى يلزم تحليل مصادر التهديد الرئيسية التى تتحدى الأمن القومى العربى ، وتخلق حالة توتر ومن ثم عنف يهدد استقرار الأمة العربية . وكما ذكرنا من قبل فإننا نعتبر أن اسرائيل كدخيل على النظام الاقليمى العربى تشكل التهديد الرئيسى الأول ، وأن عدم كفاءة النظم السياسية سياسيا واجتماعيا انما تشكل المصدر الرئيسى الثانى لتهديد الأمن القومى .

أولا : اسرائيل كدخيل Interuder على النظام الاقليمى العربى وظاهرة التجزئة العربية :

لسنا فى حاجة هنا للدخول فى المشكلات النظرية المتعلقة بتحديد شروط تواجد النظم الاقليمية فالنظام الاقليمى العربى^(٢٥) يتميز بتوافر الشروط العامة للنظم الاقليمية ، والتى يمكن اجمالها فيما يلى :

على المستوى السياسى فال التفاعل بين أطراف النظام وحتى ريادة السادات للقدس ، كان يتميز بالكثافة والعمق .

ان الذى نريد ايضاحه هنا هو المقومات الديناميكية الضرورية لاستمرار النظام وليس فقط لنشأته أو تحديده . ويمكننا تحديد أربعة مقومات رئيسية لاستمرار فاعلية النظام الاقليمى وتماسكه^(٢٦)

١ - وجود قوة اقليمية مركزية Central Regional Power تلعب دوراً أساسيا فى تحديد سمط التفاعلات Interactions بين أطراف النظام ، تقوم بالحكم فى الخلافات الاقليمية ، وتقوم بإزكاء القوى الجاذبة بين أطراف النظام Centripetal force ، والحد من آثار القوى الطاردة Centrifugal force داخل النظام

ب - وجود هوية Identity واضحة للنظام ، بحيث تشعر كل دولة عضو فى النظام بأن درجة انتمائها إلى النظام أقوى بكثير من درجة انتمائها إلى أى نظم أخرى سواء كان النظام الدولى أو أى نظام فرعى آخر كما أن درجة ولاء كل عضو فى النظام تعلو الولاءات الأخرى .

ج - تزايد حجم وكثافة التفاعلات السياسية political interactions بين أطراف النظام ، ويقصد بذلك كافة أنماط الحركة السياسية

والدخيل - أى اسرائيل - بصفته فى صراع دائم وأساسى مع ليس فقط القوى الاقليمية المركزية ، وإنما كافة أطراف النظام ، فإنه لا يشترك معهم فى الهوية ، أو الاجماع أو التفاعلات السياسيه أى أنه بالفعل قوة خارجة عن النظام

المتبادلة والتي تخلق تعاوناً بين أطراف النظام بدءاً بالتأييد المعنوي والفكرى والأيدولوجى ، وانتهاء بالاندماج القومى أو الوحدة .

د - توفر حد أدنى من الاجماع القومى **national consensus** التى تشغل أطراف النظام ، وبصورة خاصة على مصادر تهديد النظام ، والرؤية الخاصة بمستقبله .

وفيما يتعلق بالنظام الاقليمى العربى ، فإننا نستطيع الادعاء بأن هذه المقومات توافرت بصورة كافية لاستمرار النظام وتطوره حتى أواخر عام ١٩٧٧ حينما بدأت الدولة الاقليمية المركزية - أى مصر - تمارس دوراً من شأنه ازكاء القوى الطاردة وليس الجاذبية داخل النظام ، وسمحت للقوة الدخيلة الرئيسية - أى اسرائيل - بالتحكم بدلاً منها فى أنماط التفاعلات داخل النظام .

ويوضح الرسم البيانى التالى الدور الذى لعبه الدخيل فى تفجير عناصر التفكك وعدم الاندماج فى النظام العربى .

- ١ - البعد الأرضى أو الجغرافى للنظام حيث يمتد من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب ليشمل على أعضائه المكونين له من الدول العربية .
- ٢ - البعد التجانسى أى وجود تجانس بين أطراف النظام ، وفى حالة النظام الاقليمى العربى فإننا نرى أن التجانس بالمعنى الثقافى ، الجنسى ، الدينى الفكرى متواجد ومتوافر بما يميزه عن غيره من الأقاليم ، بيد أن التجانس على المستوى الموضوعى ينبغى النظر إليه بعين ناقدة.

- ٣ - بعد التفاعل أى درجة التبادل السياسى ، والتفاعل بين أطراف النظام ، وبينهم وبين الدول الهامشية أو القوى العظمى من جانب آخر . وسنرى أنه

exogenous actor ، يسعى سعيا حثيثا إلى خلق تفاعلات سياسية مع القوة الاقليمية المركزية سواء بطريق التبعية أو كلا السبيلين في الوقت ذاته .

ان قدرة النظام العربى على الاستجابة لهذا التحدى كانت اضعف من امكانياته فى صده ، وقد اتضح ذلك بصورة أساسية بعد عام ١٩٦٧ حينما هزمت القوة الاقليمية المركزية أى مصر على يد الدخيل . يبدأ أن الهزيمة لم تصطحب - كما توقع الاسرائيليون - باسهار التفاعلات السياسية، أو بروز الشقاق فوق الاجماع القومى أو بتعاظم الصراع حول الهوية ، وظلت القوى الجاذبة تحاول اعادة وضع النظام إلى ماكان عليه قبل هزيمة ١٩٦٧ . ويوضح الجدول رقم^(١) حجم التفاعلات التعاونية والصراعية بين مصر وكل من اسرائيل والعرب ، وبين كل منهما ومصر على مدى ثلاثين عاما منذ عام ١٩٤٨ . وقد استطاعت القوى الجاذبة دفع النظام إلى درجة عالية من درجات الاجماع القومى حتى تحقق انتصار ١٩٧٣ ضد اسرائيل .

يبد أنه بدءً بهذا التاريخ ، بدأت حدة التفاعلات الصراعية بين مصر واسرائيل فى الانخفاض مع تزايد ملموس فى التفاعلات التعاونية بينهما - كما يتضح من الجدول رقم - ١ - وقد تبلور هذا فى النهاية فى الوصول إلى تسوية سلمية بين الطرفين أو ما اصطلح على تسميته باتفاقية السلام الموقعة فى واشنطن بين مصر واسرائيل عام ١٩٧٩ . ومنذ تلك اللحظة ، وقد برزت عناصر التجزئة العربية كما يلى :

- فقد تم استقطاب القوة المركزية الاقليمية أى مصر إلى جانب الدخيل أى اسرائيل ليشكلا معا نظاما فرعيا غير متجانس ولكنه يتسم بالضرورة بالاغتراب والعزلة alienatin; isolation ، ذلك لأنه لاتتوافر له المقومات الديناميكية السابق الاشارة إليها ، فضلا عن أن مصادر الضغط على كلتا الدولتين الأعضاء

فيه تتباين ، يضاف الى ذلك أن دولة حارج الاقليم هى اكثر الدول مساندة له وهى الولايات المتحدة الأمريكية .

- وانهارت بصورة ملحوظة كثافة التفاعلات السياسية بين اطراف النظام الاقليمى العربى فقد انهارت التفاعلات التعاونية بين مصر والدول العربية من ٢٢٥٣ تفاعل إلى ٨٧٧ تفاعل فقط عامى ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ على التوالى . كما انهارت كذلك التفاعلات التعاونية من العرب إلى مصر من ٣٩٥٣ إلى ٧٩٨ فقط عامى ١٩٧٦ ، ١٩٧٨ ، وزادت التفاعلات الصراعية بين العرب ومصر بصورة لم يسبق لها مثيل فى التاريخ العربى المعاصر ، فقد زادت من ٢٤١ عام ١٩٧٥ إلى ١٠٢٤ ، ٢٥٣٥ ، ١٠٩٣ فى أعوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، على التوالى

- كما تجسم الصراع حول الهوية بصورة لم يسبق لها مثيل ، سواء الصراع حول القومية أو الأمية الاسلامية Arab Nationalism vs-Islamism حيث كان يحمل لواء الأولى الشعب والحكومة المصرية ، ويدافع عن الثانية النظام السعودى ، وسواء كان الصراع داخل مصر حول هويتها القومية بين أولئك المدافعين عن مصرية مصر Egyptianization أو فرعونيتها وبين أولئك الذين دافعوا عن عرويتها . ومما لاشك فيه أن صراعاً مثل هذا من شأنه أن يؤثر سلبيا على اتجاهات المصريين . ففى دراسة قمنا بها لدراسة الاتجاهات السياسية لطلاب الجامعات المصرية تجاه قضايا عديدة منها قضية العروبة ، تساوت نسبة أولئك الذين يوافقون على اكتساب الجنسية العربية مع الذين يرفضونها (٤٤٪ فى كلتا الحالتين) . ومما لاشك فيه أن قضية عودة مصر العربية أو عودة العرب لمصر اعا ترتبط الى حد ما بهذه الظاهرة .

- لقد نجم عن كل ذلك وجود شقاق وليس اتفاق ، تفرق وليس تجمع حول السياسات والقضايا الرئيسية التى تشغل النظام الاقليمى . وانقسم أطراف الاقليم مابين دول صمود وتصدى ، ودول معتدلة ، دول موالية للسوفييت ، وأخرى موالية للولايات المتحدة ... الخ

جدول رقم - ١ -
التفاعلات التعاونية والصراعية بين مصر
وكل من العرب واسرائيل والعكس منذ عام ١٩٤٨

السنة	التفاعلات من مصر إلى :						التفاعلات العربية إلى مصر		تفاعلات اسرائيل مع مصر	
	الدول العربية		اسرائيل		التعاونية	الصراعية	التعاونية	الصراعية	التعاونية	الصراعية
	التعاونية	الصراعية	التعاونية	الصراعية						
١٩٤٨	١٧٢	١١٥	١٣	٢٨٠٨	١١٣	٨٢	٢٤	٢٩٩٩		
٤٩	١٧٨	١٥٣	٧٢	٣٢٢	١١٣	٦	١١٠	٤٦		
١٩٥٠	٣٧	٧٦	١٤	٣٢٢	٢٣١	٦	١٠	١٧٢		
٥١	١٣	٦٠	١٤	١٦٧	١٣٦	٩٥	١٦	١٦		
٥٢	١٨٢	٣٤	٦	٩٤	٣٨٠	١٢	—	٣٢		
٥٣	٤٠٢	٦٩	٢٤	٢٨١	٢٩٠	١٦٨	١٠٣	٢٩١		
٥٤	٤٦٥	٢٠٧	—	٥٨١	٣٥٠	٢١٢	٦	٦١٢		
٥٥	٨٨٠	٢٩٦	١٥٠	٤٥٦٨	٨٨٦	٢٨٢	٢١٨	٤٦١٧		
٥٦	١٨٣	٣٧٧	٧٢	٢٩٤١	١٧٥٣	٣٩٠	٣١١	٦٢٨٧		
٥٧	١٣٦٢	٥٩٠	٣	١٥٣٦	١٣٥	١١١٥	١٥٥	٢٨١٣		
٥٨	١١٦٣	٥٨٨	١٢	٢٥٩	١٣٤٣	١٦٩٦	—	٤٧٤		
٥٩	٧٥٨	٣٤٩	١٢	٩٣٧	٦٣٤	٥٦٨	١٨	١٢٠٤		
١٩٦٠	٢٩٥	٣٥٦	—	٤٤٣	١٣	٥٣٥	١٢	٥٦٨		
٦١	٦٩٩	٧١٣	—	٤٠٣	٤٨٣	١١٢٧	—	٥٩٤		
٦٢	٥٥٦	٤٥٨	—	٢٣٦	٥٥٢	٨٩٤	—	٣٦٦		
٦٣	١٣٤٦	١٤٥٩	—	٢٣٤	١٤٤٥	١٤٤١	١٨	٣٢٩		
٦٤	١٩٢٩	٢١١	—	١٢٤	٢٠٨٦	٤٧٨	—	٧٢		
٦٥	٩٠٨	٢٦٤	٦	٦٧	١٧٠٤	٥٣١	١٦	٩٩		
٦٦	١٠٩٢	٦١٩	٦	١٤٧	١٥٥٤	٥٨٧	١٢	١٤٧		
٦٧	٢٠٤٥	١١٧٥	١٠٢	٤٤٠٨	٢٨٢٥	٩٢٩	٢٦	٥٩١٣		
٦٨	٧١٦	٣٨	٥٠	٢٦٥٨	١١٠٢	٢١٠	٨٢	٢٦٧١		
٦٩	٤٨٢	٢٢	٢٤	٤٦٧٥	٤٠٩	—	٣٢	٦٤٠٢		
١٩٧٠	١٥٣٥	١٨٥	١٠٨	٤٥٥٨	١٤٢٦	١٦٥	٩٦	٧٢١٥		
٧١	٢٠٤٧	٢٤٧	١٦	١٤٧١	١٨٦	١٦٣	١٩٨	١١٤٨		
٧٢	١٢٦١	٣٩٧	٣٤	١٢٩٩	١٢٧٠	٣٢٥	٧٤	٤٧٩		
٧٣	١٧١٠	٢٢٨	٢١٢	٦٩٦٤	٢٢٢٩	٥٧٠	٣٣٤	٦٢٤٩		
٧٤	٧٤٣	٢٣٦	١٣	٨١٤	٩٦١	١٧٥	١٨٤	٧٨٠		
٧٥	١٤٣٦	٢٨٠	١٥٠	٢٢١	١٤٣٩	٢٤١	١٩٦	٢٢٤		
٧٦	٢٨٦٢	١٣٤١	٦١	٢٩٢	٣٩٥٣	١٠٢٤	٤٠	١٥٥		
٧٧	٢٢٥٣	١٨٨٣	٢٦٠	٤٨٥	٢٥٧٥	٢٥٣٥	١٥٦	٢٧٧		
٧٨	٨٧٧	٤١١	٤١٩	٤٢٩	٧٩٨	١٠٩٣	٤٣٢	٤٩٧		

والخلاصة هي تواجد اقليم آخر إلى جانب الاقليم المغترب المعزول الذى يضم كلا من مصر واسرائيل وهو النظام العربى المعرض للخطر vulnerable أو غير الآمن ، والذى يضم فى داخله مجموعات غير متجانسة ، فهناك نظام الخليج ومايعانيه من مظاهر ضعف بنيانية معروفة ، ونظام شمال افريقيا ، ثم نظام دول الصمود والتصدى .

ولقد تجلّى ذلك تماماً فى الموقف العربى من الغزو الاسرائيلى للبنان ، حيث عكفت الدولة المغتربة والمعزولة والتي يجمعها نظام فرعى مع الدولة المعتدية عن رد فعل قوى ، كما عجزت الدول الأخرى - وهى كما ذكرنا اطراف فى نظام معرض للخطر - عن اتخاذ أى موقف ايجابى لمساندة الفلسطينيين أو اللبنانيين أو كليهما .

الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه النظام الاقليمى العربى

تقوم الاستراتيجية الاسرائيلية على عناصر ثلاثة ترتبط ببعضها ارتباطاً عضوياً وتشكل فى مجملتها تحدياً خطيراً على الأمن القومى العربى^(٢٧)

١ - عنصر الأمن : ان المفهوم الاسرائيلى للأمن هو مفهوم خاص بالدولة الصهيونية ذات الطبيعة والنشأة الاستيطانية ، ويقوم هذا المفهوم على عقيدة التوسع بجانيها الأفقى والرأسى . فهى تقوم من جانب على اكتساب مزيد من الأرض سواء فى فلسطين ذاتها ام فى الدول العربية المجاورة . ان نظرة بسيطة الى خريطة بناء المستعمرات الاسرائيلية فى الضفة الغربية لتؤكد لنا أن اسرائيل تبنيتها لتبقيها وتعتبرها جزءاً لا يتجزأ من أراضى الدولة الاسرائيلية ، ان ضم الجولان ه تأكيد آخر لمنطق توسيع الأراضى ، واحتلال ثلثى لبنان يؤكد أنه ليس م المستبعد على اسرائيل أن تضم جنوب لبنان لتحقيق حلم الاستيلاء على مياه هر الليطانى . هذا التوسع الأفقى يحقق لاسرائيل أكثر من هدف ، فهو يوفر أولاً عمقا جغرافيا للدفاع عن اسرائيل أثناء معاركها مع العرب ، ويوفر ثانيا المياه

خطوط ۱-۲-۳

امكانات القوة وتغيرها بين العرب واسرائيل

(1949-1950)

اسماء

U. S. Arms Control and Disarmament Agency, World: *Journal* •

Military Expenditures and Arms Transfers, 1970-1979.

Washington D.C. 1980.

الضرورة لإسرائيل حيث أنها بالفعل تعاني من أزمة مياه ، ثم أنها تمد إسرائيل بمصادر جديدة للثروة والمواد الغذائية وخاصة الضفة الغربية ، والأسواق وخاصة لبنان .

ومن جانب آخر ، تقوم تلك العقيدة على التوسع الرأسى ، أى التوسع العسكرى بما يحقق تفوقا كميا ونوعيا على الدول العربية مجتمعة . وكما يوضح الجدول رقم ٢ فإن إسرائيل تكاد تكون متوازنة مع الوطن العربى كله بما يضمه من عشرين دولة فيما يتعلق بإمكانات القوة العسكرية . وبما يساعد إسرائيل على هذا التفوق لأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر ضمان هذا التفوق مسئولية أمريكية كما يتضح ذلك من الجدول رقم ٣^(٢٨) كما أن الجماعات الصهيونية بالولايات المتحدة الأمريكية تقوم بالضغط على الحكومة الأمريكية اذا تقاعست عن الالتزام بهذا التفوق . ان هذا الشق من المفهوم الاسرائيلى للأمن ضرورة أساسية لتحقيق التوسع الجغرافى واكتساب الأراضى بالقوة .

ب - عنصر الاعتراف والقبول : منذ عقد اتفاقات الهدنة عام ١٩٤٩ وإسرائيل تسعى الى تحقيق إما الاعتراف بها أو قبولها فعليا فى اطار الشرق الأوسط . ومن المعلوم أن الاعتراف عملية قانونية معقدة ، كما أنها أيضا عمل سياسى دقيق يتطلب ترتيبات معينة ، بينما القبول شئ أعمق من ذلك ، فالاعتراف recognition يمكن أن يتم على مستوى الحكومات وكفى - وهذا ماحدث بين مصر وإسرائيل منذ مارس ١٩٧٩ . أما القبول acceptance فهو عمل اجتماعى ثقافى اقتصادى وهو أيضا وأولاً عمل شعبى غير رسمى ، وقد ارتبط القبول فى العلاقات المصرية الاسرائيلية بمفهوم التطبيع normalisation .

وقد رأينا كيف أن هذا العنصر يعد هاماً فى محاولة إسرائيل تفكيك أوصال النظام الاقليمى العربى بشروطها هى ، ولعل أحد أهداف الغزو الاسرائيلى للبنان وضمها للجولان واحتمالات تهديد الأردن أو مناوشة المملكة العربية السعودية فى المستقبل هو الرغبة فى تحقيق هدف الاعتراف أو القبول . وذلك لأن هذا

جدول رقم (٣)
واردات السلاح الأمريكية لبعض دول الشرق الأوسط
(نسبة مئوية من اجمالي واردات السلاح الأمريكي
إلى الشرق الأوسط)

الأعوام / الدولة	١٩٧١ - ١٩٥٠	١٩٧٢ - ١٩٧٦	١٩٧٧ - ١٩٨١	١٩٥٠ - ١٩٨١
ايران	٢٦١	٤٢٢	٣٦٧	٣٦١
اسرائيل	١٣٤	٣٣٨	٢٦٧	٢٤٣
السعودية	٦٨	١١٢	٢٩٩	٢٠٩
تركيا	٥٦١	٩٣	٦٣	١١٩
دول المواجهة العربية	٦٩	٦٩	٧٨	٥٩

مأخوذة عن : R. D. McIaurin, The Role of Arms Transfers in U. S. Middle :
East Policy, May 1982 (under publi cation).

الهدف يشكل ركنا هاما فى العقلية والنفسية الصهيونية. ألم يكن اليهود على طول تاريخهم الأوربى فى عزلة عن المجتمعات التى عاشوا فيها . ألا تعد اسرائيل « جيتو » فى عمق النظام الاقليمى العربى . ولعل الخروج من هذا « الجيتو » بطريق الاعتراف أو القبول أو كليهما يشكل عنصرا أساسيا فى استراتيجية اسرائيل المستقبلية .

ج - تشتت القضية الفلسطينية : أن النجاح الذى حققه الفلسطينيون منذ بداية الستينيات يشكل تهديداً جوهريا للاستراتيجية الاسرائيلية ، حيث يرفض الاسرائيليون الوجود والهوية والكيان الفلسطينى من منطق الجدل التاريخى والذى يقوم على أن تقابل الشئ ونقيضه لابد أن ينجم عنه وجود جديد يمثل أفضل عناصر هذا الشئ وذلك النقيض . والوجود الاسرائيلى فى فلسطين هو الشئ ، ويتمثل نقيضه فى القومية والهوية الفلسطينية . وبينما يمثل الوجود الاسرائيلى عقيدة التوسع والاستيطان ، يرمز الوجود الفلسطينى إلى عقيدة الكفاح الوطنى من أجل التحرر وحق تقرير المصير ، وكما تمثل اسرائيل المنبه التاريخى ليهود العالم ، فان فلسطين تمثل صوت الضمير للعرب ، كما تشكل أخطر وأحرج عناصر التهديد التى تحيط بالنظام .

ان الصدام والصراع بين هذين العنصرين لابد أن ينتج عنه نتاج صحيح يمكن أن يتمثل فى الدولة الفلسطينية أو على غرار ذلك ... ولهذا بنيت استراتيجية اسرائيل على اساس تشتت مفهوم القضية الفلسطينية بدءً بتشتت الفلسطينيين أنفسهم من أعوام ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ وطوال السبعينيات تم تشتت قياداتهم وضرب انجازاتهم ومؤسساتهم سواء فى الأردن أو فى لبنان . ويرتبط بذلك أيضا تجزئة الفلسطينيين أنفسهم الى فئات وأصناف لأساس لها ؛ كفلسطينى اسرائيل ، وفلسطينى الضفة وغزة ، وفلسطينى الأردن ، ثم الفلسطينى فى الوطن العربى ، والآخرين فى الشتات الأوربى ثم تقسيمهم الى متطرفين ومعتدلين ، يساريين ويمينيين . بل إن محاولات اسرائيل فى التفاوض بشأن الحكم الذاتى انما تشكل أحد

وسائل تشتيت القضية الفلسطينية بدلاً من التركيز على جوهر القضية ذاتها والذي يتعلق بإنشاء الدولة الفلسطينية .

يبين لنا مما سبق كيف استطاع للدخيل أى اسرائيل تهديد الأمن القومى العربى بتجزئة أوصال النظام الاقليمى من جانب ، واستقطابه للدولة الاقليمية المركزية من جانب آخر ، وهكذا برز إلى السطح تراجع القوة العربية فى مواقع مواجهة عسكرية كان يمكن أن يتغير مجرى نتائجها ، كالغزو الاسرائيلى للبنان وما ترتب عليه من طرد الفلسطينيين من بيروت ، والحرب الإيرانية - العراقية والتي يمكن أن تتضافر نتائجها مع نتائج غزو لبنان لتهدد بالفعل الكيان والمستقبل العربى وتخلق ظواهر عدم أمن حقيقية .

ثانيا : عدم قدرة النظم السياسية سياسيا واجتماعيا (مؤشرات عدم التجانس)

تعد عدم قدرة النظم السياسية العربية سياسيا واجتماعيا ، وعجزها عن الاستجابة لمتطلبات العصر وبصورة خاصة تلك المتعلقة بطموحات المواطن العربى الأساسية نحو الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، المصدر الرئيسى الثانى الذى يهدد الأمن القومى العربى .

وقد يثير البعض تساؤلاً حول أيهما يأتى فى المرتبة الأولى من حيث أولوية المعالجة أو المواجهة من أجل تحقيق الأمن القومى : اسرائيل أم مظاهر التخلف والعجز المشار اليها . ونحن نرى أنه وإن كانت قضايا التخلف والعجز قد تؤثر فى القدرة العربية على مواجهة مصدر التهديد الأول - أى اسرائيل - إلا أننا نرى أن اسرائيل هى المصدر الأول للتهديد ، وأنه من الضرورى فى صياغة استراتيجية التنمية الاجتماعية الشاملة - سياسيا واجتماعيا - من وضع اسرائيل فى تلك المكانة ، والتي نعتبرها المكانة الصحيحة .

ان اعتبار عدم قدرة النظم العربية سياسيا واجتماعيا المصدر الرئيسى الثانى لتهديد الأمن القومى العربى إنما ينطلق من قناعتين الأولى نظرية والثانى امبريقية .

القناعة النظرية ، وهى تتعلق بما توصلت إليه نظريات علم النفس ،
وعلم النفس الاجتماعى فى دراسة ظواهر الاحباط والعنف : ففى رأى
أن Feierabend and Feierabend

$$\frac{\text{اشباع الحاجات الاجتماعية}}{\text{تكوين الحاجات الاجتماعية}} = \text{الاحباط النظمى}$$

ووجدوا أن الفجوة ما بين القدرة على اشباع تلك الحاجات ، ومعدلات
تكوينها من شأنه أن يخلق احباطا يقود إلى العنف .

يضاف إلى ذلك ، أن الذى يحدد مقدار العنف والعدوان فى المجتمع ليس
فقط تلك الفجوة المشار إليها وإنما التفاوت ما بين اشباع الحاجات السياسية ،
واشباع الحاجات الاجتماعية . هذا التفاوت هو الذى يلعب الدور الأساسى فى
تحويل الاحباط النظمى إلى عنف وخاصة عنف سلوكى behavioral
violence . هذه العلاقة يمكن أن تأخذ صورة من ثلاث :^(٢٩)

$$١ - \text{احتمال قوى للعنف} = \frac{\text{اشباع الحاجات السياسية منخفض}}{\text{اشباع الحاجات الاجتماعية على}}$$

$$٢ - \text{احتمال متوسط للعنف} = \frac{\text{اشباع الحاجات السياسية منخفض}}{\text{اشباع الحاجات الاجتماعية منخفض}}$$

$$٣ - \text{احتمال ضعيف (منخفض) للعنف} = \frac{\text{اشباع الحاجات السياسية على}}{\text{اشباع الحاجات الاجتماعية على}}$$

وبما لاشك فيه أن الصورة الأولى هى الصورة السائدة فى البلدان العربية ،
وبصورة خاصة تلك الدول البترولية . فالنظم العربية - إجمالاً - لا تحقق اشباعاً
سياسياً يكاد يكون يذكر ، ذلك لأن الاشباع السياسى يتضمن المشاركة الشعبية

في اتخاذ القرارات السياسية ، حرية التعبير والممارسة واستقلال السلطات ، وفرض رقابة الشعب على السلطة الحاكمة (٣٠)

القناعة الامبريقية : والتي تستمد من المؤشرات الموضوعية لعدم القدرة العربية على التجانس ويوضح الجدول رقم (٤) بعض المؤشرات الموضوعية لعدم التكامل أو التجانس . بطبيعة الحال اذا تم التحليل من منظور الاقليم العربى وليس من منظور وحداته المستقلة ، فان عدم التجانس هذا يمكن النظر اليه على أنه مظهر من مظاهر التعدد بما يفيد في عمليات الاندماج القومى ، أما إذا نظرنا إلى الاقليم كوحدات مستقلة فإن هذه المؤشرات تعكس - بلاشك - بذور التجزئة والشقاق والتمييز بين الدول الاطراف في النظام الاقليمى العربى

فالجدول يوضح أن أكثر الدول العربية سكانا تنتمى إلى المجموعة الأكثر فقراً (مصر) بينما تنتمى أقل الدول العربية سكانا - قطر - إلى أكثر الدول غناً . وبينما تحتل لبنان المرتبة الأولى في معدل التعليم والثانية في مستوى الظروف المادية للحياة ، فإنها تقع بين المجموعة الثالثة فيما يتعلق بالسكان ، والمجموعة الدنيا فيما يتعلق بالدخل ، وبينما تنتمى المملكة العربية السعودية إلى المجموعة الدنيا سواء فيما يتعلق بمعدل التعليم أو الظروف المادية للحياة ، فإنها تنتمى إلى أكثر المجموعات غناً وثروة .

وترى بعض الدراسات أن التمييز الرئيسى في الاقليم العربى اثما يتعلق بالتمييز بين البلدان العربية النفطية ، والبلدان العربية غير النفطية . إذ يبدو تدنى الناتج المحلى الاجمالى والأصول الرأسمالية في المجموعة العربية غير النفطية ، بالمقارنة بالمجموعة العربية النفطية كذلك يظهر العجز في ميزان مدفوعات الأولى بالمقارنة بالفائض المتزايد للثانية والذي يقدر له أن يبلغ في عام ٢٠٠٠ أكثر من ١٤٠ مليار دولار (بأسعار ١٩٧٠) ، ونظرا لارتفاع عدد سكان البلدان العربية غير النفطية عن عدد سكان شقيقاتها النفطية ، فان التردى النسبى للأوضاع الاقتصادية في الأولى بالنسبة للثانية ، ينعكس بدرجة أشد في معايير الأداء الاقتصادى ، فتكون

جدول رقم (٤)
بعض المؤشرات لعدم التجانس (التعددية) في الوطن العربي

المؤشر المجموعة الأولى	السكان (بالملايين)	متوسط دخل الفرد (بالدول الأمريكية)	نسبة التعليم (%)	الظروف المادية للحياة
أكثر من ١٠ ملايين	أكثر من ٥٠٠٠ دولار	أكثر من ٥٠ %	أكثر من ٧٠	
مصر ٤٣١٩٠	الكويت ١٤٨٩٠	لبنان ٧٦	الكويت ٧٧	
المغرب ٣١٥٨٠	الإمارات ١٤٤٦٦	الكويت ٥٩٦	لبنان ٧٢	
الجزائر ١٩٣٣٠	قطر ١٣٠٠٠	الأردن ٥٤		
السودان ١٩٣١٠	السعودية ٧٦٩٠	عمان ٥٠		
العراق ١٣٨٣٥	ليبيا ٦٩١٠			
ما بين ٥ - ١٠ ملايين	ما بين ١٠٠٠ - ٥٠٠٠ دولار	ما بين ٣٠ % - ٤٩ %	ما بين ٥٠ - ٧٠	
السعودية ٨٢٠٠	السعودية ٤٢٩١	سوريا ٤٥	السعودية ٦١	
سوريا ٨٢٠٠	عمان ٢٥٩٠	مصر ٤٣٥	سوريا ٥٧	
تونس ٦٦٧٠	العراق ١٨٦٠	السعودية ٤٠	الأردن ٥٦	
(اليمن الشمالي) ٥٣٦٥	الجزائر ١٢٦٠	تونس ٤٠	مصر ٥٢	
	الأردن ١٠٥٠	الجزائر ٣٥		
	العراق ٣٠	العراق ٣٠		
ما بين ١ - ١٠ ملايين	ما بين ٥٠٠ - ١٠٠٠ دولار	ما بين ٢٠ % - ٢٩ %	ما بين ٣٠ - ٥٠	
الصومال ٥٩١٠	تونس ٩٥٠	المغرب ٢٩	ليبيا ٤٩	
لبنان ٣٠٩٠	سوريا ٩٣٠	الإمارات ٢١	تونس ٤٩	
الأردن ٣٣٢٠	المغرب ٦٧٠	قطر ٢٠	الجزائر ٤٥	
ليبيا ٣١٢٥	اليمن الشمالي ٥٧٠	السودان ٢٠	العراق ٤٥	
اليمن الديمقراطي ١٩٥٥		اليمن الديمقراطي ٢٠	المغرب ٤٣	
موريتانيا ١٥٩٠				
الكويت ١٤٦٠				
أقل من مليون	أقل من ٥٠٠ دولار	أقل من ٢٠ %	أقل من ٣٠	
الإمارات ٩٥٠	اليمن الديمقراطي ٤٢٠	ليبيا ١٨	الإمارات ٣٥	
عمان ٩٣٠	مصر ٣٩٠	السعودية ١٢	الصومال ٣٤	
السعودية ٤٠٠	السودان ٣٢٠	اليمن الشمالي ١٢	عمان ٣٣	
قطر ٢٢٠	موريتانيا ٢٨٩	موريتانيا ١٠	قطر ٣٢	
	لبنان ٢٣٢	الصومال ٥	السودان ٣٢	
	الصومال ١٣٠		اليمن الديمقراطي ٣٢	
			السعودية ٢٩	
			اليمن الشمالي ٢٧	
			موريتانيا ٢١	

المصادر : احتسبت الأرقام من :

Morris D Morris. **Measuring the Conditions of Worlds Poor: The Physical Quality of Life Index.** New York: Pergamon Perss, 1979; World Bank, **World Development Report**, 1980. Baltimore and London, 1980

قيمة الناتج المحلى الاجمالى للمجموعة الأولى أقل من ١٠٪ من الثانية فى عام ٢٠٠٠ ، ويكون الرقم المقابل بالنسبة للأصول الرأسمالية للفرد حوالى ٦٪ فقط^(٣١) .
ينجم عن عدم قدرة النظم السياسية العربية سياسيا واجتماعيا ثلاث نتائج تهدد مجتمعة الأمن القومى العربى :

١ - بنىان التبعية **structure of dependency** : من الأمور المعروفة اليوم فى الاقتصاد السياسى والعلاقات الدولية أن أحد النتائج المترتبة على الاندماج هى التقليل من درجة التبعية للعالم الخارجى^(٣٢) أما إذا عجزت الدول والداخلة فى اقليم ماعن تحقيق التكامل بشتى صوره فإن ذلك يترتب عليه تزايد معدلات التبعية للخارج . اذ تعجز الدول الأعضاء فى النظام عن التنمية المستقلة ، إما لنقص الموارد الضرورية - كما هى حال الدول غير النفطية أو لنقص العنصر البشرى والخبرة الفنية - كما هى حال الدول النفطية - ، والأخطر من التبعية الاقتصادية فى الوطن العربى هو مايتعلق بالتبعية السياسية ، فانقسام النظام ما بين نظام فرعى معزول يتميز بالاغتراب ، ونظام فرعى معرض للخطر من شأنه أن يخلق هوة عدم ثقة خطيرة بين النظامين ، وبين الأطراف فى كل نظام بما يؤدى إلى عدم القدرة على المبادرة السياسية ، والاعتماد على القوى الخارجية عن النظام للتقدم بمثل تلك المبادرات ، بعبارة أخرى قبول البدائل التى تتيحها إما الدول الهامشية Peripheral أو القوى الدخيلة intrusive powers على النظام . وكلما زاد تعقد وتشابك بنىان التبعية كلما كان من الصعب الفكك منه وخاصة نخلق بديل إقليمي عنه .

ب- تشتيت القدرات **diffusion of capabilities**

ان التعدد أو التنوع المشار إليه سابقا لم يؤدى إلى تضافر القدرات العربية بقدر مآدى إلى تشتيتها ، فبدلاً من التنسيق سواء فى الأبعاد الاقتصادية أو العسكرية أو الانسانية من أجل الصياغة الاكفر موضوعية لتلك الامكانيات العربية ، وقع تنافس حاد بين الدول العربية وخاصة بين تلك التى كانت تلعب

دوراً رئيسياً بحكم التقاليد والقدرات البشرية والجغرافية والفنية (مصر) وبين تلك القوى الصاعدة التي لا تمتلك من مقومات القدرة سوى البعد الحالى وخاصة المملكة السعودية ، كما وجد تنافس آخر بين هاتين القوتين من جانب ودول أخرى مثل العراق أو ليبيا حول من يلعب الدور الرئيسى فى المنطقة وإزاء تلك الصور من المنافسات يأتى دور الدخيل - أى إسرائيل - فى خلق وغرس كافة أشكال عدم الثقة المتبادلة بين الدول العربية^(٣٣)

ان هذه الأشكال من التنافس وفقدان الثقة ، والافتقاد إلى التنسيق تحرم الأمة العربية من امكانية وضع الامكانيات العربية فى خدمة الارادة العربية أو القدرة العربية ، وبصورة خاصة حينما نأتى إلى مجال التنسيق العسكرى لمواجهة المصدر الرئيسى للتهديد أى إسرائيل . ان ذلك أيضا يضع قيلاً على قدرة تلك الدول فى وضع استراتيجية مستقبل عربية . وبما يدعو الى الدهشة أنه فى حين ينظر إلينا الآخرون عند تحليل سياساتنا أو عند وضع سياساتهم نحونا نظرة اقليمية شاملة ، فإننا ننظر إلى أنفسنا نظرة محلية قطرية جزئية .

ج - ظاهرة الاغتراب alienation

أحد أسباب الاغتراب هو طغيان الحاجات المادية والذى يسود المجتمعات المدنية نتيجة لوجود الاستغلال وعدم المساواة فى التوزيع^(٣٤) ، ان استرجاع ماسبق وذكرناه حول عدم كفاءة النظم العربية سياسياً واجتماعياً ، وحول النتائج التى تترتب على التناقض أو الفجوة ما بين اشباع الحاجات الاجتماعية والحاجات السياسية يفضى بنا إلى نتيجة هامة ، وتتعلق بضعف القدرات التوزيعية للنظام الاقليمى العربى distributive capabilities ان هذا الضعف من شأنه أن يخلق درجات عالية من عدم الرضا ، وعدم الولاء ، وربما عدم الانتماء ، مما يقود إلى ظاهرة الاغتراب . ولعل وجود تلك الظاهرة يخلق ستاراً ضخماً بين النظم السياسية وبين المواطنين وخاصة المثقفين . هذه الظاهرة إما أن تؤدى إلى ظاهرة أخطر وهى

« نزيف العلماء أو العقل » brain drain ، أو نمو اتجاهات عدم الاهتمام وعدم المشاركة ومن ثم حرمان المجتمع العربى من الطاقات الخلاقة لعلمائه .

وتتضح خطورة تلك الظاهرة حينما نضعها فى اطار مقارن مع ماتفعله اسرائيل ، ذلك أن اسرائيل تقوم بجذب العلماء الغربيين وبصورة خاصة الأمريكيين بشتى السبل للعمل - ولو لمدة قصيرة - بمراكز البحوث والمعامل الاسرائيلية من أجل اثرائها بالفكر والأدوات الحديثه لتواكب العصر . ومما لاشك فيه أن مكابرة النظم العربية وعجرفتها تجاه علمائها من شأنه أن يكشف ظاهرة الاغتراب ، ويتضافر مع كل ذلك ، التحيز فى تخصيص الموارد إلى بناء جيوش استعراض قطرية على حساب البحوث العلمية الاكاديمية . وهكذا تتميز العلاقات المدنية العسكرية برجحان كفة العسكريين على حساب المدنيين فى الوقت الذى لايقوم فيه العسكريون بالتحدى لأى من مصادر تهديد الأمن القومى العربى .

٦ - مصادر التهديد الثانوية أو التابعة للأمن القومى العربى :

وتتمثل فى المخاطر الساجمة عن التنافس بين القوتين الأعظم على مد النفوذ فى الوطن العربى ، والمخاطر التى تثيرها الدول الهامشية للنظام العربى فضلا عن المخاطر الناجمة عن عدم التكامل الجنسى أو الأيديولوجى أو الدينى أو اللغوى فى الوطن العربى .

هذه المصادر تعد ثانوية من وجهة نظرنا ، لأنها لا تهدد الأمن القومى العربى بصورة مباشرة وآنية من جانب ، ولأنها - لكى تأتى بمفعولها - تتطلب توافر بيئة مناسبة ، وهذه البيئة تتوافر حينما تتفاعل معا المصادر الرئيسية للتهديد يضاف إلى ذلك أن وضع استراتيجية عربية لاحتواء آثار التهديد الرئيسى على الأمن القومى من شأنه أن يحتوى بالتبعية آثار المصادر الثانوية ، ومن هنا فإن التركيز على مواجهة المصادر الثانوية للتهديد دون المصادر الرئيسية من شأنه أن يؤدى إلى تشتيت القدرات العربية وتكريسها فى مكانها غير الصحيح ، فضلا عن ضياع فرصة المواجهة الحقيقية للمصادر الاصلية للتهديد ، يضاف إلى ذلك أن التركيز على

علاج مصادر التهديد الثانوية فقط قد يؤدي في الواقع إلى بروز مشكلات أو اظهر قضايا على السطح ماكان يمكن لها أن تثور لولا تحول الاهتمام السياسي إليها ، وحينما يدرك صانعو القرار ذلك ، تكون الفرصة قد ضاعت وتفاقت المشكلات الثانوية بصورة تقتضى تفرغاً كاملاً وتخصيصاً أساسياً للموارد .

١ - فيما يتعلق بصراع القطبين الرئيسيين في العالم من أجل مد النفوذ إلى الوطن العربي ، فإن ذلك يعد جزءاً من الصراع الدولي بينهما ، بيد أنه في حين يتخذ الاتحاد السوفيتي مواقف سياسية لاتعد تهديداً للأمن القومي العربي ، نجد أن الولايات المتحدة تفعل العكس . ونحن نعلم أن محاولات بناء الاحلاف في قلب النظام الاقليمي من شأنها أن تضعف فاعلية الاقليم وقد بنت الولايات المتحدة الامريكية استراتيجيتها في الخمسينيات والستينيات على أساس بناء الأحلاف في المنطقة أو كسب الموالين لها في شكل محاور سياسية ، فكان حلف بغداد ، ومحور واشنطن - الرياض [والذي لايزال من أقوى المحاور في الاقليم] ، ومحور واشنطن عمان [والذي تضاءلت أهميته بعد تشكيل محور واشنطن - القاهرة] ، ومحور واشنطن . القاهرة ... وهكذا ... وفي اللحظات التاريخية التي استعصى فيها على الولايات المتحدة بناء المحاور أو الاحلاف كانت تستخدم المصدر الرئيسي الأول للتهديد - أي اسرائيل - لتهديد الأنظمة المكافحة مثل حرب ١٩٦٧ ضد النظام الناصري ، أو ضرب المفاعل النووي العراقي أو تأديب المقاومة الفلسطينية في لبنان عام ١٩٨٢ .

إن صراع القوتين الأعظم يرتبط بمالهما من مصالح في المنطقة ، وخاصة مايتعلق منها بالطاقة ، ونحن نرى أن للولايات المتحدة مصالح أساسية تجعلها أكثر حرصاً على تحقيقها ولواستدعى ذلك لاستخدام القوة العسكرية ، فمصلحتها الأساسية الأولى تنحصر في ضمان تدفق البترول ، ثم ضمان أمن اسرائيل ، ثم تحقيق الاستقرار في الدول الموالية أو الحليفة في المنطقة توطئه لمنع الاتحاد السوفيتي من الوصول إليها^(٣٥)

ومن جانب آخر ، يرى الاتحاد السوفييتى أن تلك التحركات الأمريكية تهدد أمنه القومى ، ذلك أنها تتعلق بأنشطة سياسية وعسكرية فى منطقة متاخمة له . من هنا كانت المحاولات السوفيتية فى الستينيات لتأييد الحركة الثورية العربية ضد اسرائيل ، وضد الولايات المتحدة أو من أجل تحقيق الاستقلال . بيد أن التحركات السوفيتية الأخيرة فى افغانستان بدأت تلقى كثيراً من الشكوك حول نوايا الاتحاد السوفييتى .

ومما لاشك فيه أن عدم كفاءة النظم السياسية العربية سياسياً واجتماعياً ووجود اسرائيل هى المسئلة عن اتاحة الفرصة لتصاعد التنافس الخارجى لفرض النفوذ فى الاقليم .

ب - أما الدول الهامشية أو المتاخمة وخاصة ايران ، فإنها تسعى كذلك إلى تفكيك اوصال النظام العربى وكما يتضح من الجدول رقم ٣ تعتبر ايران مصدراً هاماً للخطر على الأمن القومى العربى ، فمن زاوية التسليح حصلت ايران فى السنوات الثلاثين الماضية على ثلث واردات السلاح الأمريكى إلى المنطقة (٣٣١٪) ، بل انها فى الفترة ما بين ٧٢ - ١٩٧٦ حصلت على مايقرب من النصف (٤٣٢٪) ولقد بنيت استراتيجية ايران على التعاون مع مصدر التهديد الرئيسى اسرائيل - من أجل الحصول على المعلومات المتعلقة بتطور القدرات العربية من أجل ضربها والابقاء على الاقليم العربى ضعيفاً كما هو . (٣٦)

ولاشك أن الحرب الإيرانية - العراقية - فى جانب منها إنما تعبر عن الرغبة الإيرانية فى تشتيت القدرات العربية وتوطئه لمد النفوذ الإيرانى الى العالم العربى ومما ساعد تلك الدولة الهامشية على ذلك ، التنافس بين القوتين الأعظم من جانب ، وتزايد حدة الصراعات الجنسية أو العرقية أو الدينية ، وعدم كفاءة النظم العربية فضلاً عن التوافق التكتيكى بين ماتراه ايران ، وما تخطط بشأنه اسرائيل تجاه المنطقة .

ج - عدم التجانس الجنسى أو الايديولوجى أو الدينى أو اللغوى فى الوطن العربى : وهذه نتيجة مباشرة لكل العناصر السابقة وخاصة مايتعلق ببيان عدم المساواة structure of inequality سياسيا واجتماعيا . فمن الناحية السياسية ، لاتتوافر أية درجة من درجات عدالة توزيع الموارد السياسية - أى السلطة authority - بين مختلف الفئات ، ومن الناحية الاقتصادية لاتوحد عدالة توزيع للموارد الاقتصادية وخاصة الدخل سواء فى كل دولة على حدة أو بين أقطار العالم العربى . ففى حين لايزيد متوسط دخل الفرد فى السنة فى كل من الصومال والسودان ومصر عن ٣٠ ، ٣٢٠ ، ٣٩٠ دولاراً على التوالى ، يزيد متوسط دخل الفرد فى الكويت ، والامارات ، وقطر عن ١٤٨٩٠ ، ١٣٤١٦ دولاراً على التوالى ان هذا التفاوت الشديد فى التوزيع سواء على أساس طبقى أو ايديولوجى أو لغوى أو اثنى أو دينى من شأنه أن يخلق احساساً قويا بالحرمان والذى يؤدى الى الاحباط ، ومن ثم إلى العنف .

ان مصادر التهديد الرئيسية فضلا عن المصادر الثانوية المشار اليها تغذى هذا المصدر وتنميه بحيث يظهر لكثير من الأنظمة العربية وكأنه المصدر الرئيسى للتهديد ، إما لأنه من الممكن التعامل معه بصورة أسهل من التعامل مع المصادر الرئيسية ، واما لخشيتها من تطور خطر المصادر الرئيسية بصورة تهدد بقائها ذاته .

ومما تجدر ملاحظته هنا أن النظم العربية - نظرا لعدم كفاءتها السياسية والاجتماعية - تلجأ الى التعامل مع الأقليات ومطالبها بالأرهاب وليس بالحوار ، وبالتهديد وليس بالانفتاح ، وهى بذلك تتيح فرصاً أساسية لتصعيد هذا النوع من التهديد والذى يمكن أن يتطور إلى حروب محلية ، وحروب محلية تدخلها أطراف دولية تهدد بصورة أساسية الأمن القومى العربى .

٧ - الصياغة العربية للأمن القومى :

قبل أن نتعرض لتلك الصياغة ، نود الإشارة إلى أننا فى دراستنا للأمن القومى فى العالم الثالث توصلنا الى أن الأمن القومى يعنى « قدرة المجتمع على مواجهة الطبيعة الحادة للعنف » ، وأن ذلك يتطلب شرطين يتعلق الأول بالتهدة

أو السكون - أو التعاون Tranquility ويتعلق الثاني بتحقيق الرفاهية Wellbeing أى أن الأمن القومى بصورة عامة يعنى امكانية المجتمع فى تحقيق التعاون ، وبناء سياسات أكثر عدلاً ومساواة .^(٣٧)

وفى الدراسة التى قمنا بها فى القاهرة لدراسة اتجاهات طلاب الجامعات المصرية تجاه بعض القضايا الأساسية ومنها قضية الأمن القومى ، وجدنا أن ادراك الطلاب للأمن القومى يتفق الى حد كبير مع تصورنا النظرى له^(٣٨) فالمشكلات الاقتصادية التى تواجه مصر اعتبرت المصدر الرئيسى للتهديد (٤٠ ٪ من العينة) ، تليها اسرائيل (٣٣ ٪) ثم البناء السياسى ، والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة (بنسب ١٤ ٪ ، ٤ ٪ على التوالى) .

كما اعتبر حوالى نصف العينة (٤٨ ٪) أن المشكلات الاقتصادية هى أكثر المسائل إلحاحاً فى الوقت الحاضر . وفى سؤال حول ترتيب دور عدة عناصر فى بناء الأمن القومى المصرى ؛ رأى أن المساواة الاقتصادية تحتل المرتبة الاولى (٨٦ ٪) ، ومزيد من الديمقراطية تأتى فى المرتبة الثانية (٧٢ ٪) والتحالف مع العرب وبناء قوات مسلحة قوية احتلا المكانتين الثالثة والرابعة (٦٠ ٪ ، ٥٦ ٪ على التوالى) - انظر الجدول رقم ٥

ان هذه النتائج - بالرغم من أنها تتناول دولة واحدة هى مصر - تشير الى أن المضمون الاجتماعى للأمن القومى غدا يحتل مكانه أساسية فى الترتيب العقلى لعناصر الأمن القومى ، ومن المتصور - لدى القيام بدراسات مشابهة فى الدول العربية الأخرى - الوصول إلى نتائج متقاربة

ان صياغة الأمن القومى من المنظور العربى يمكن أن يقوم على أساس التعريف الذى قدمناه ، والذى يرى بأن الأمن القومى يعنى « قدرة المجتمع على مواجهة - ليس فقط الأحداث أو الوقائع الفردية للعنف وإنما كافة المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف . ويقصد بالعنف هنا العنف السلوكى

جدول رقم (٥)
رؤية الأمن المصرى

القضية (السؤال)		الاستجابات (%)	
		نعم ٤١	لا ٣٩
١ - هل هناك تهديد للأمن المصرى	لا أعرف ٢٠		
٢ - هل تعتبر العناصر الآتية مصادر تهديد للأمن المصرى			
أ - المشكلات الاقتصادية	٤٠		
ب - اسرائيل	٣٣		
ج - الساء السياسى	١٤		
د - الاتحاد السوفيتى	٩		
هـ - الولايات - ملحنة	٤		
٣ - ماهو اكثر العناصر السابقة أهمية			
أ - المشكلات الاقتصادية	٤٨		
ب - اسرائيل	٢٤		
ج - البناء السياسى	١٥		
د - الاتحاد السوفيتى	١١		
٤ - ماهو وزن العناصر الآتية فى تحقيق الأمن المصرى :			

العناصر					ليس هاما		المقياس		هاما للغاية	
					١	٢	٣	٤	٥	
١ - مزهد من الديمقراطية	٣	٦	١٦	١٦	٥٩					
٢ - مزهد من المساواة الاقتصادية	٤	٥	٥	١٢	٧٤					
٣ - مزهد من القوة العسكرية	٨	٧	٢٩	١٥	٤١					
٤ - التحالف مع العرب	١١	١١	١٨	٢٤	٣٧					
٥ - التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية	٤٦	١٤	٢٠	٧	١٣					
٦ - التحالف مع الاتحاد السوفيتى	٦٦	١٩	٩	٢	٤					
٧ - التحالف مع اسرائيل	٨٢	٦	٧	٣	٢					

behavioral violence والعنف الهيكلى أو البنىانى structural violence كما عبر عنه جالتونج^(٣٩) وأهم ما يميز هذا التعريف ما يلى :

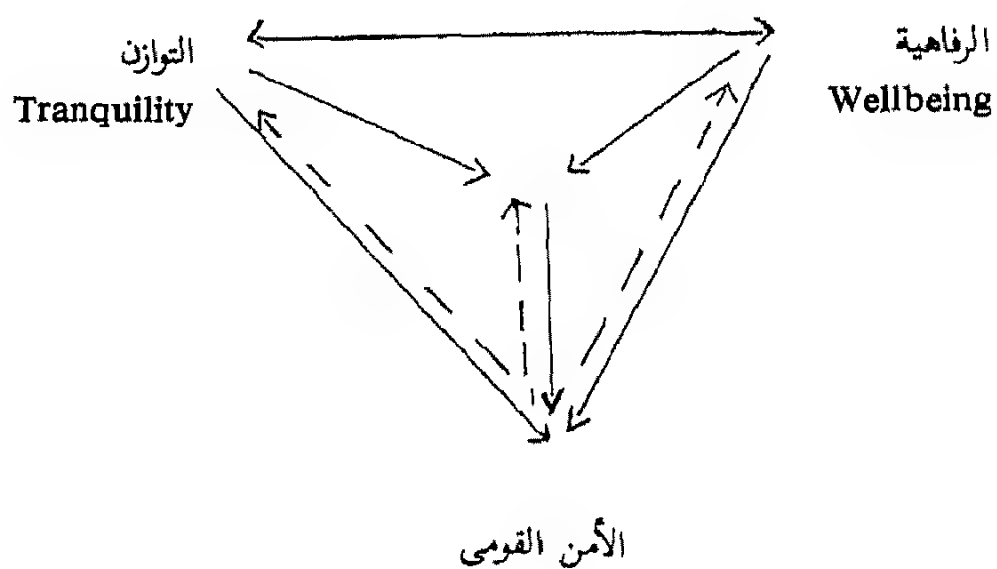
١ - الديناميكية : اذ يعكس قدرة المجتمع وهو فى حالة حركة ديناميكية - وليس الدولة - على تعبئة كافة القوى السياسية باختلاف مراكزها فى المجتمع من أجل المشاركة فى مواجهة جماعية لظاهرة العنف ، وذلك بزيادة القدرة على خلق الاجماع القومى ، والدفع بالنظام الى توقعات وطموحات الأجل الطويل . وفى هذا تأكيد على المضمون الاجتماعى للأمن القومى .

٢ - الشمولية : فالأمن - بناء على تلك النظرة - لا يتعلق بواقعة أو حادثة عنف واحدة ، أو التصور بتهديد ما ، ولكن يرتبط بكافة صور العنف ، بعبارة أخرى فهو يحاول تخليص الفرد من الطبيعة الحادة للخوف سواء من الاكراه الداخلى أو العدوان الخارجى ، انه موجه أساسا لعلاج قضايا الافتراض أو الاستغلال البنىانى Structural Victimization

٣ - انه وإن كان يتضمن قضية البناء العسكرى الاستراتيجى كأحد أركانه إلا أنها مجرد عنصر من عناصر تحقيق الأمن . وليس العنصر الأهم أو الوحيد . ان البناء العسكرى ان لم يصطبغ برقابة اجتماعية واعية ويتم اعداده فى اطار فكرى واضح ، فإنه يمكن أن يقود الى اشكالات اجتماعية وسياسية مثل ظهور الدولة البوليسية التى يسيطر عليها متخصصون فى العنف .

متغيرات نظرية الأمن القومى من المنظور العرفى

يوضح الشكل التالى المتغيرات الثلاثة الرئيسيه لمفهوم الأمن القومى من المنظور العرفى ، فهو يقوم على التفاعل الديالكتيكى بين تلك المتغيرات : التوازن أو الهدوء ، والرفاهية ، ثم القوة العسكرية .



تأثير مباشر
تغذية استرجاعية

نموذج للأمن القومي من المنظور
العربي

ويقصد بالتوازن أو الهدوء قدرة النظام الاقليمي على تحقيق درجة عالية من الانسجام داخليا ودوليا وذلك من خلال عملية تحقيق الاجماع القومي بما يعنيه ذلك من تحقيق درجة عالية من التعاون الداخلى والدولى .

أما الرفاهة فيقصد بها تحقيق الرفاهة الاقتصادية للمواطنين في صورة تحسن ظروف معيشتهم حتى يمكن اشباع حاجاتهم والاستجابة لتوقعاتهم ، وليس المقصود هنا فقط الظروف المادية للحياة ولكن كلا من الظروف المادية والنفسية (السياسية) ، ذلك أن تحقيق أى تحسن في الظروف المادية وحدها physical quality of life دون منح المواطن حقه في المشاركة السياسية والتعبير عما يجول بخاطرهم من شأنه أن ينمى درجة العنف التى تشترك فيها الأمة ، ولا يحد منها .

أما فيما يتعلق ببناء القوة العسكرية العربية فان ذلك ينبغى أن يتم فى اطار فكر سياسى واضح واستراتيجية قومية توظف تلك القوة لتحقيق الأهداف القومية .

والواقع أنه لا يمكن تحقيق الرفاهة بدون وجود التوازن أو الهدوء ، ولا يمكن صيانة الاثنين بدون قدرة عسكرية قادرة على ردع العدوان أو صد مصدر تهديد الأمن القومى .

٨ - الاستراتيجية العربية للأمن القومى :

ليس من السهل على المفكر العربى وخاصة الملتزم بقضايا التنمية الاقليمية الخوض فى موضوع الرؤية المستقبلية لاستراتيجية الأمن القومى العربى ، وليس من السهل عليه من جانب آخر ، أن يبتعد عن الادلاء بدلوه فى هذا الصدد من هنا فإن تصورنا هو بقدر ما هو تعبير عن واجب قومى ، هو أيضا تعبير عن أمل عريض أو حكم كبير بوجود مثل تلك الاستراتيجية الاقليمية العربية يوما ما .

ان رؤيتنا للاستراتيجية العربية للأمن القومى تقوم على التفاعل الديالكتيكى بين ثلاثة مقومات أساسية بعضها فكرى وبعضها موضوعى ، وتتعلق تلك المقومات بضرورة صياغة أيديولوجية سياسيه عربية ، وصياغة أيديولوجية اجتماعية عربية ثم وضع استراتيجية عسكرية للعرب .

أولاً : الأيديولوجية السياسية العربية

العنصر الأول فى صياغة الاستراتيجية العربية للأمن القومى هو الأيديولوجية السياسية ، ذلك أن العناصر الأخرى بما فيها الاستراتيجية العسكرية لا يمكن أن تقوم بدون اساس عقائدى . ويمكن النظر إلى هذا المقوم من زاوية العناصر الأربعة التالية :

١ - ضرورة الاجماع القومى حول الهوية : ليس صحيحا القول بأن هذه قضية محسومة ، ذلك أن العروبة قد غدت مفهوما هلاميا amorphous وخاصة من الزاوية السياسية ، انه لا يكفى القول بعروبتنا ، ولكن لابد من التساؤل : ثم ماذا ؟ انه من الممكن التعلم من العدو ، فلننظر ماذا تعنيه الهوية اليهودية بالنسبة لاسرائيل وبالنسبة ليهود العالم بصرف النظر عن درجة تميزاتهم السياسية . فالولاء لليهودية - الممثلة اليوم سياسيا فى اسرائيل - هو ولاء يعلو كافة الولاءات الأخرى . فالاجماع حول الهوية يخلق ولاءً ، ثم التزاماً ، ثم فعلاً محدداً حتماً يتطلب الأمر ذلك والمواطن العربى لايهمه كثيرا ان يكون مصرى أو سوريا أو ليبيا بقدر مايهمه تحقيق هدف قومى عام يمكن الاتفاق عليه .

٢ - تقضى الأيديولوجية السياسية بضرورة الاتفاق على العدو الرئيسى للأمة العربية أى اسرائيل ذلك أن اسرائيل بصفتها المصدر الرئيسى للتهديد ، تتطلب من العرب اجماعاً بأنها العدو الرئيسى ، وهكذا فان تصوير الصراع العربى - الاسرائيلى بأنه صراع دولى ، أو صراع دينى ، أو صراع حضارى ، من شأنه أن يشتت قدرة العرب على المواجهة . اما الاتفاق على أن اسرائيل هى العدو الرئيسى - لأنها بالفعل كذلك - سوف يدفع بالعرب الى تكريس طاقاتهم للمواجهة ، وتخصيص استراتيجية المستقبل لكيفية التغلب على هذا العدو الرئيسى .

٣ - الاجماع الاقليمى حول من هو الصديق الدولى ، بدلا من التشتت بين

القوى العظمى أو الدول الأوربية أو التمزق بين المجموعات الدولية الأخرى . ان الصديق هو الذى يحاول ان يسهم فى الحد من درجة التهديد الخارجى والداخلى للأمن القومى ، فالصديق هو الذى يساند الأمة على مواجهة اسرائيل ومواجهة التخلف ، والصديق هو الذى يزكى التعاون الدولى وليس الصراع .

٤ - الاتفاق حول مستقبل الدولة الفلسطينية : ان الأمن القومى العربى يتركز عمليا حول قضية الدولة الفلسطينية ، أى أن الاستجابة العربية للتحدى الرئيس والتحديات الثانوية مشروطة بقدرة العرب على إنشاء تلك الدولة ، ان هذه الدولة ليست مسئولة فلسطينية فقط ذلك ان اهدارها لم يكن تقصيرا فلسطينيا فقط . ومما يثير القلق والدهشة أن الحكومات العربية فى مبادراتها المختلفة تتحدث لغة السياسة الغربية حول الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، حقه فى تقرير المصير دون الاصرار سياسيا على حقه فى انشاء دولة فلسطين . ان هذا يعبر مرة أخرى عن عجز النظم العربية سياسيا .

ومما لاشك فيه أن عدم الاصرار على هذا العنصر يخلق تشتتا كبيرا فى العمل السياسى العربى ، فينشغل العرب بقضايا ثانوية فنية دون الاهتمام بتلك القضية الاستراتيجية .

ان الاتفاق حول هذه العناصر الأربعة من شأنه أن يعطى دفعة قوية للنظام العربى فى تعامله مع أطرافه ومع الاطراف الدولية الأخرى بما يحقق تجانسا أكبر ، ودرجة أعلى من التوازن أو الهدوء أو التعاون ألا يشكل ذلك البعد الأول لصياغة الأمن نظريا أى Tranquility ان هذه العناصر تشكل مضمون تلك الايديولوجية بصرف النظر عن صياغتها والتى تعد بالاساس عمل سياسى

ثانيا : الأيديولوجية الاجتماعية العربية :

وتعكس الايديولوجية الاجتماعية العربية قدرة النظام على تحقيق الرفاهة Wellbeing وهى الشرط النظرى الثانى للأمن القومى ، وتقوم هذه الأيديولوجية على ثلاثة عناصر أساسية :

١ - التحسن فى الظروف المادية للحياة بما يعنيه ذلك من زيادة كفاءة النظام efficiency أو زيادة قدرته الانتاجية . وهذا العنصر - رغم أنه أحد المقومات الأساسية لأى نظام - إلا أنه يكتسب أهمية خاصة فى الوطن العربى كم منطقة نامية تتسم بتزايد معدلات التوقعات المستقبلية ان أحد واجبات هذا النظام تحقيق تحسن أساسى فى معدلات التعليم ، والأعمار ، معدلات الحياة للمواليد ، وهى كلها تشكل أبعاد الظروف المادية للحياة ، physical quality of life . ولاشك أن عدم القدرة على تحقيق ذلك من شأنه أن يخلق الظروف الموضوعية الباعثة الى التبعة .

٢ - زيادة القدرة التوزيعية distributive Capability للنظام : أى تحقيق درجة معينة من العدالة الاجتماعية بين أطراف النظام ، ان هذه القدرة التوزيعية هى المضمون العملى لمفهوم العروة السياسى وبما هو مستقر الآن علميا وعمليا أن عدم وجود تلك القدرة التوزيعية من شأنه أن يزيد من درجة الاحباط القومى مما يزيد من وقائع العنف فضلاً عن تزايد ظواهر أخرى مثل هجرة العقول يضاف الى ذلك أن عدم وجود تلك القدرة من شأنه أن يزكى المصادر الثانوية لتهديد الأمن القومى لتصبح عناصر اضطراب حقيقية .

٣ - زيادة القدرة على المشاركة participation : ويرتبط ذلك بالبعد النفسى (السياسى) لظروف الحياة . فالتحسن المادى سواء فى مستوى التعليم أو الأعمار يزيد من نسبة المطالبين بلعب دور سياسى والمشاركة فى اتخاذ القرارات ، واستجابة النظام لذلك المطلب تحدد مدى قدرته على خلق

الولاء loyalty وذلك بطريق عمليات التجنيد السياسى (الاستقطاب)
recruitment

والنظم العربية المعاصرة تتسم بضعف المشاركة ، وارتفاع معدلات عدم
الاهتمام السياسى ، ومن ثم ضعف الاسهام فى حل القضايا الرئيسية التى
تحدى المستقبل العربى .

زيادة القدرة على المشاركة من شأنه أن يخلق تماسكا قوميا حول القضايا
والسياسات الرئيسية كقضايا التنمية والحرية ، والديمقراطية ، ورسم خطوط
المستقبل العربى بإعادة البناء السياسى والاقتصادى

ثالثا : الاستراتيجية العسكرية :

وظيفة الاستراتيجية العسكرية هى صيانة النظم السياسية التى تتولى
صياغتها ، والفكر الاستراتيجى يتضامن مع الايديولوجية فى تحديد الأعداء سواء
الحاليين أو المحتملين^(٤٠) ، ويضع الخطوط الأساسية لبناء القوة . فى اطار نظرية
الأمن القومى العربى ، يمكن أن نتصور البعدين الآتين للاستراتيجية العسكرية .

- * التسليح أى الحصول على المعدات العسكرية اللازمة لبناء القوة العسكرية .
- * التقدم التكنولوجى العسكرى ، فلا يكفى الحصول على السلاح ، بل الاهم هو
درجة تطور هذا السلاح بما يتمشى مع تكنولوجيا العصر

ومن الزاوية العملية فإن هذين البعدين يتطلبان القيام بما يلى :

- ١ - تصنيع السلاح العربى : ان التجربة العربية فى هذا المجال والتى بدأت فى
منتصف السبعينيات بشأن تصنيع السلاح لم تفشل فى تحقيق هدفها إلا
بسبب غياب الايديولوجية السياسية والاستراتيجية العسكرية ، ومن ثم

خضعت التجربة للاعتبارات السياسية أكثر من تقيدها باعتبارات الأمن العربى . والفرصة لاتزال مواتية فى الوطن العربى للحصول على امتيازات تصنيع الاسلحة الحديثة اما من الدول الأوربية كفرنسا أو الولايات المتحدة أو دول أخرى كالاتحاد السوفيتى أو الصين^(٤١) بل قد يكون من الممكن التعاون فى هذا الشأن وفى اطار العالم الثالث مع دول مثل الهند والبرازيل وكوبا وكوريا ...

ان تصنيع السلاح العربى داخل الوطن العربى من شأنه ان يحقق مزايا عديدة ، فهو من ناحية يحد من التبعية العربية للغرب أو الشرق ، كما يؤدى الى استثمار نفقات التسليح فى تنمية اما الصناعات العسكرية العربية أو توفير فروق الشحن والسمسرة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ان نظرة أولية الى تطور الانفاق على السلاح فى الشرق الأوسط (اى الدول العربية ايران ، اسرائيل وتركيا) توضح لنا مدى ضياع الموارد دون ان يؤدى ذلك فى الواقع الى دعم حقيقى للقوة العسكرية العربية . ففيما بين عامى ١٩٦٩ ، ١٩٧٨ زاد معدل النفقات العسكرية على مستوى العالم بنسبة ١٦.٥ ٪ بينما بلغ معدل هذه الزيادة فى الشرق الأوسط أكثر من ٢٠٠ ٪ ، وبينما وصل معدل زيادة واردات السلاح على المستوى الدولى فى نفس الفترة ١٧.٣ ٪ فقد زاد فى الشرق الأوسط عن ٥٣.٦ ٪ هذا فى الوقت الذى لم يزد فيه التغير فى عدد القوات المسلحة فى نفس الفترة فى دول الشرق الأوسط عن ٦١ ٪ ، ولم تتعدى نسبة زيادة العسكر الى كل ألف من السكان عن ٢.٦ ٪ . معنى ذلك أن هذا التضخم فى الانفاق العسكرى تم توجيهه فقط الى واردات السلاح^(٤٢)

ان التصنيع العربى للسلاح ليس وهما ، ولكنه شرط جوهري من شروط تحقيق المقدرة العسكرية ومن الاسهام ايجابيا فى تحقيق الأمن القومى .

٢ - التدريب : ان تصنيع السلاح يوفر العتاد ، أما التدريب فهو قوام الجيش العربى ذاته . ان العنصر البشرى الكفء هو المعول الأساسى للاستخدام الفنى المتقدم للسلاح القومى المتطور . والتدريب كتصنيع السلاح - لا يتم بكفاءة وفهم إلا فى اطار قومى عربى . ان تدريب كل جيش قطرى على حده يؤدى الى توالى واستمرار مقومات الفشل والعجز فى مواجهة التحدى الرئيسى للأمن القومى - اسرائيل - كما أن قيام الخبراء الأجانب بعملية التدريب إنما يخلق تبعية تكتيكية قد تضر فى المواجهة الحقيقية ، كما أن المغالاة فى ارسال البعثات الى الخارج للتدريب هناك يخلق مشكلات تغلغل قيم وسلوكات وثقافات الى الجيوش العربية نحن فى غنى عنها .

ان التدريب على الاستراتيجية العربية يجب ان يتم فى المدارس والمعاهد العربية وعلى أرض وأيدى عربية ، ولقد قامت المدارس العسكرية المصرية بدور هام فى ستينيات هذا القرن فى تعزيز فكرة التدريب العربى . أليس من الممكن الوصول الى صيغة تدريب عربية ، فى مدرسة عسكرية عربية ، ان ذلك يضيف الى العقلية العسكرية العربية ذلك البعد القومى المفقود .

هذه باختصار ملامح أزمة الأمن القومى العربى ، ورؤيتنا الموضوعية والعلمية تجاه محاولة الوصول الى فهم دقيق لأبعاد استراتيجية المستقبل العربى لحماية الامن القومى . بطبيعة الحال يتطلب وضع تلك الخطوط العريضة موضع الاهتمام ضرورة انشاء مجلس عربى للأمن القومى^(٤٣) يضم المتخصصين فى المجالات التى رصدناها والتى تشكل جوهر أى سياسة أمينة على المستوى القومى .

هوامش الدراسة

(١) Edward E. Azar, Empirical Conflict Research and the Question of Protracted Social Conflict, Paper presented at the University of Illinois at Urbana-Champaign on Jan. 28-30, 1981

Edward E. Azar and William Eckhardt, Conflict, Cooperation and Imperialism, Paper presented at the 14th annual meeting of the Canadian Peace Research and Education Association, University of Saskatchewan, Saskatoon, May 30 to June 1, 1979.

See also, Istvan Kende, Wars of Ten Years (1967- 1976), *Journal of Peace Research*, Vol. xii, No. 3, 1978, pp. 227-241.

(٢) William Eckhardt, Global Compassion and Compulsion, *Journal of Peace Research*, vol. xii, No. 1, 1979, pp. 79-86.

(٣) انظر في تفصيل ذلك : جميل مطر ، د . على الدين هلال ، النظام الاقليمي العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠ ، د . عبد المنعم المشاط ، مصر وأبعاد الاندماج العربي ، المستقبل العربي الأعداد ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ أغسطس - أكتوبر ١٩٨٢ ، ص ٢١ - ٦٠ .

(٤) Jordan, Amos and William Taylor *American National Security: Policy and Process*, Baltimore and London, The Johns Hopkins University Press, 1981, p. viii.

(٥) بالرغم من ذلك فهناك اتجاهات حديثة في داخل الولايات المتحدة ذاتها للاهتمام بعناصر أخرى غير استراتيجية أو عسكرية كأسس للأمن القومي . وسوف ننقل هنا عبارتين للتدليل على ذلك الأولى مأخوذة من تقرير اللجنة الرئاسية الأمريكية للدراسة « الجوع الدولي » والثانية مأخوذة من كتاب ماكنارا :

Promoting economic development in general and overcoming hunger in particular are tasks far more critical to the U. S. national security than most policymakers acknowledge or even believe. Since the advent of nuclear weapons, most Americans have been conditioned to equate national security

with the strength of military forces, The Commission Considers this prevailing belief to be a simplistic illusion. Armed might represents merely the physical aspect of national security. Military force is ultimately useless in the absence of the global security that only coordinated international progress toward social justice can bring; from Strategy for Peace, The Stanley Foundation U. S. Foreign Policy Conference, Oct. 10- 12, 1980

Secirty neans development... and without

ويرى ماكمارا أن :

development there can be no Sewrity.

Mcnamara, R., The Essence of Sewrity, New York: Harjser and Row 1968, P. 149.

(٦) عدد المنعم المشاط ، مرجع سابق

A. Al-Mashat, Stress and Disintegration in the Arab World (Forthcoming) وكذلك

Jordan, A. and W. Tayfor, Up. Cit., P.3

(٧)

(٨) انظر في تفصيل المنهج في مقالتنا المشار اليها بمجلة) المستقبل العربي ، وانظر كذلك :

E. Azar, The Coode Book of the Confflict and Peale Data Bank (COPDAB) The University of Maryland, College Park, 1981

(٩) تتعلق هذه الدراسة بدراسة الاتجاهات السياسية لطلاب الجامعات المصرية نحو ست قصايا رئيسية : المعاهدة المصرية - الاسرائيلية والمجتمع الاسرائيلي ، والدول العربية ، القضية الفلسطينية ، والأمن المصري ، والاقتصاد المصري ، والنظام الدولي . وسوف تنشر نتائج الدراسة قريبا .

(١٠) انظر في تفصيل ذلك Abdul-Monem Al-Mashat, Considerations in the

Analysis of National Security in the Third World, Unpublished

Dissertation, university of Nexth Caroline, Chapel hill, 1982

وانظر كذلك دراستنا عن « نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي ، المستقبل العربي - تحت الطبع .

(١١) فمثلا في عام ١٩٤٧ وافق الكونجرس الأمريكي على « قانون الأمن القومي » والذي

استهدف المساعدة في الوصول الى سياسات متكاملة ، واجراءات خاصة بالوزارات والوكالات والوظائف التي تتصل بالأمن القومي ، وأنشئ بءاء على هذا القانون « مجلس الأمن القومي » الأمريكي والذي يتولى تقديم النصح للرئيس فيما يتعلق بتكامل السياسات الداخلية ، والخارجية والعسكرية التي تتصل بالأمن القومي . انظر في هذا

International Encyclopedia of Social Sciences, Vol. II, 1968, pp. 40-45 P.

G. Bock and Morton Berkowitz, «The Emerging Field of National Security»
World Politics, Vol. XII, No. 3, 1966, pp. 122-136

Berkowitz, M and P. G. Bock (eds) **American National Security: A Reader in Theory and Policy**, New York: The Free Press, 1965, pp. ix-xiii

Carr, E **The Twenty Years Crisis, 1919-1939**. New York: Harper and Row, (١٣) 1964 and Organski, A. **World Politics**. New York: Alfred Knopf, 1958.

Knorr K. and Frank Trager (eds) **Economic Issues and National security**, The (١٤) Regents Press of Kansas, 1977.

International Encyclopedia of Social Sciences, Up. Cit., pp. 40-45 (١٥)
Lippmann, W. U. S. Foreign Policy, Boston Little Brown, 1943. (١٦)

Wolfers, A. **Discord and Collaboration**. Baltimore, MD: Johns Hopkins Press, (١٧) 1962, pp. 147-165.

وحسبما وجد وفرز من الصعب تحديد القيم التي تم اكتسابها من قبل ، ووجد من الصعب التمييز
بين المصلحة القومية والأمن استخدام اصطلاحاً موحداً يجمع بين الاثنين ألا وهو
National Security Interest مصلحة الأمن القومي

Lasswell, TI. **National Security and Individual Freedom** New York McGraw-Hill, 1950, pp 10-21 (١٨)

Krause and Nye «Reflections on the Economics and Politics of International Economic Organizations» In Fred Bergsten and Lawrence Krause (eds). **World Politics and International Economics**. Washington. D. C. Brookings Institution 1975 (١٩)

Holsen, John and Jean Waelboeck. «The Less Developed Countries and the International Monetary Mechanism». **Proceedings of the American Economic Association**, 66 (May 1972) (٢٠)

Report From Iron Mountain on the Possibility and Desirability of Peace, (٢١) New York: Dell Publishing Company, 1967 p. 38

Benoit, E. **Defense and Economic Growth in Developing Countries**. Lexington, MA: Lexington Books, 1973, p.xix. (٢٢)

Mcnamara, R. **The Essence of Security** New York: Harper Row, 1968, p. 149. (٢٣)
Ibid., pp 150-151

Libd., pp. 150-151.

(٢٤)

(٢٥) انظر في تفصيل تلك المشكلا ، وفي تحديد خصائص النظام الاقليمي العربي : جميل مطر ، د . علي الدين هلال ، النظام الاقليمي العربي ، مرجع سابق ، وخاصة الفصل الأول .

(٢٦) انظر تفاصيل ذلك منها د . عبد المنعم المشاط ، مصر وابعاد الاندماج العربي ، مرجع سابق

(٢٧) د . عبد المنعم المشاط ، استراتيجية اسرائيل ومأزق الأمن العربي ، الأهرام ، ٢ نوفمبر ١٩٨٢ ، وأنظر كذلك لنفس المؤلف الصياغة المطلوبة للصراع العربي - الاسرائيلي ، الأهرام الاقتصادي ، العدد ٧٢٢ ، ١٥ نوفمبر ١٩٨٢

R. D. McLaurin, The Role of Arms Transfers in the U. S. Middle East Policy, (٢٨) May 1982 (Under Publication)

A. AL-Mashat, Considerations in the Analysis of National Security in the (٢٩) Third World, Op. Cit., p. 78.

(٣٠) لا توجد دراسات في الوطن العربي في هذا الشأن ، وربما يعود ذلك إلى عدم توافر الرغبة السياسية والقدرة النظامية على القيام بمثل تلك الدراسات لما يمكن يترتب عليها من نتائج تصيب بالحرج الشديد الأنظمة العربية ، وربما تكون قضية صياغة مفهوم الأمن القومي العربي فرصة للمناداة بتشجيع الدراسات السياسية الامبريقية من أجل الوصول الى فهم أفضل للعنصر السياسي والنفس في الأمن القومي .

(٣١) انظر الدراسة القيمة المتعلقة بالمستقبل العربي في : د . ابراهيم سعد الدين ، د . اسماعيل صبري عبد الله ، د . علي نصار ، محمود عبد الفضيل ، صور المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢ . خاصة الفصل الأول

Axline, Andrew, Under development, Dependence and Integrtion The Politics (٣٢) of Regionalism in the Third World, International Organization, Vol. 31, No. Winter, 1977, pp. 83-105

Israel Foreign Intelligence and Security Services, Secret CIA documents on (٣٣) Mossad, March, 1979.

Richard Schacht. Alienation. New York في هذه الظاهرة (٣٤) Doubleday Anchor Book, 1970, pp. 73-117.

Andrew Pierre, **The Global Politics of Arms Sales**, Now Jersey: Princeton (٣٥)
University Press, 1982, pp. 136-209

Secret CIA documents on Mossad, **Op cit.** (٣٦)

A. AL-Mashat, Considerations in the Analysis of National Security in the (٣٧)
Third World **Op cit.**

(٣٨) انظر دراستنا عن الاتجاهات السياسية لطلاب الجامعات المصرية دراسة حالة النخبة
المتأهبة - تحت الطبع .

Galtung, J. «A STructural Theory of Imperialism, **Journal of Peace Research**, (٣٩)
xiii- 2, 1971, pp. 81-118.

Boulding, K. **Conflict and Defense: A General Theory**. New York Harper (٤٠)
Torchbooks, 1962, pp. 41-57

(٤١) د . عبد المنعم المشاط ، نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي ، المستقبل العربي ،
تحت الطبع

U. S. Arms Control and Disarmament Agency, **World Military Ependitures** (٤٢)
and Arms Trans fers, 1969- 1978. Washington: D. C. 1980, pp. 33-37 and
75-79

A. AL-Machat Considerations in the Ansalysis of National Security in the
Third World, **Op cit.**

(٤٣) عبد المنعم المشاط ، استراتيجية اسرائيل ، ومأزق الأمن العربي ، مرجع سابق .

الفصل الثاني

العلاقات الاسرائيلية — الأمريكية

د . حسن نافعة

هناك أجماع تام بين الباحثين على اختلاف منطلقاتهم ومدارسهم الفكرية على أن العلاقات الاسرائيلية — الأمريكية هي علاقات من نوع خاص وتمثل نمطا فريداً ليس له مثيل في العلاقات الدولية . غير أن هذا الاجماع يقف عند حد توصيف تلك العلاقة بالتفرد او الخصوصية ، أما طبيعة هذه العلاقة ودلالاتها وأسبابها فتتباين حولها وجهات النظر تبايناً تاماً . ولا يقتصر هذا التباين على الباحثين والأكاديمين فقط ولكن يشمل واضعي السياسة الخارجية في الدول العربية .

من هنا تبدو أهمية تحليل جوهر وطبيعة تلك العلاقات لأن أى تخطيط للمواجهة مع اسرائيل سوف يكون بالضرورة تخطيطاً خاطئاً أو مضللاً إذا لم يبين على اساس فهم صحيح لطبيعة العلاقات الاسرائيلية — الأمريكية . وبدون هذا الفهم الصحيح يصبح العمل السياسى على جميع مستوياته الاستراتيجية والتكتيكية عملاً عشوائياً يقصر بطبيعته عن تحقيق أهدافه .

ويتصارع على الساحة العربية اتجاهان رئيسيان لتحليل هذه العلاقة الفريدة وشرح أسبابها ويتوصل كل منهما إلى نتائج شديدة التباين والاختلاف إلى حد التناقض .

الاتجاه الأول :

يرى أن مصالح إسرائيل وقوى الصهيونية العالمية تتطابق وتتطابق تماماً مع المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ولا يوجد أى مجال للتمييز بين مصالح أى منهما . وبهذا المعنى فإن إسرائيل تصبح امتداداً عضوياً للولايات المتحدة في قلب المنطقة . وفي هذا الإطار فإن البعض يرى أن إسرائيل ليست سوى أداة في يد الامبريالية الأمريكية وأنها تقوم فقط بدور المنفذ لسياسة ترسم في واشنطن دون إرادة مستقلة أو متميزة ، بينما يرى البعض الآخر أنه على العكس من ذلك فإن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها تجاه الشرق الأوسط ترسم وتوجه من تل أبيب ويقتصر دور الولايات المتحدة على مجرد التصديق على تلك السياسة وإقرارها . وعلى أى حال فإن نقطة الخلاف هذه ليست جوهرية . فبصرف النظر عما إذا كانت هذه السياسة توضع في واشنطن أو في تل أبيب أو أن هناك توزيع للدوار والاختصاصات بين العاصمتين ، فالمهم أنه لا توجد سياستان تجاه الشرق الأوسط أحدهما أمريكية والأخرى إسرائيلية وإنما هي سياسة واحدة لها نفس الأهداف وتخدم نفس المصالح .

ويترتب على هذا الفهم لطبيعة العلاقات الإسرائيلية — الأمريكية نتائج هامة في مقدمتها أن الصراع العربى — الاسرائيلى هو فى حقيقة الأمر صراع عربى — أمريكى وأن المواجهة أساساً مع أمريكا وليست مع إسرائيل كما يترتب عليه أيضاً اعتبار المعسكر الاشتراكى المعادى للامبريالية بمثابة الحليف الطبيعى للعرب فى هذا الصراع .

الاتجاه الثانى :

يرى أن مصالح الطرف الاسرائيلى هي مصالح مستقلة ومتميزة عن مصالح الطرف الأمريكى ولكل منها منطقها وآلياتها وقوة دفع ذاتية خاصة بها وقد تلتقى هذه المصالح أو تتطابق فى مراحل تاريخية معينة كما قد تتناقض وتتصادم فى مراحل أخرى . ويفسر أنصار هذا الاتجاه استمرار التأييد الأمريكى لإسرائيل بتغلغل القوى

الصهيونية وسيطرتها على مراكز اتخاذ القرار في الولايات المتحدة من ناحية ، وبأخطاء العرب في ادراكهم وتعاملهم مع الولايات المتحدة من ناحية أخرى .

ومن هذا المنطلق يعتقد أنصار هذا الاتجاه أن بالامكان كسب الولايات المتحدة إلى جانب الحق العربى أو على الأقل تحييدها في الصراع العربى — الاسرائيلى . وتتفاوت الحلول المقترحة لتحقيق هذا الهدف من ضرورة العمل والاعتقاد أنه بالامكان — خلق « لوى » عربية في الولايات المتحدة توثق صلاتها بممثلى المصالح الأمريكية في الدول العربية لكى تقوم بتحييد أثر اللوى الصهيونى على مراكز اتخاذ القرار الأمريكى ، وتندرج هذه الحلول في اتجاه تصاعدى إلى حد مطالبة الدول العربية بأن تقوم بنفسها بحراسة المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط في مواجهة الخطر السوفيتى والتنسيق مع الولايات المتحدة في هذا الصدد حتى تسقط الحجة الأمريكية التى تستند عليها لتبرير تأييدها لاسرائيل ، فإذا ما تم تحييد اللوى الصهيونى في الولايات المتحدة ، وقامت الدول العربية بلعب نفس الدور الذى تلعبه اسرائيل لحساب الولايات المتحدة في مواجهة الخطر السوفيتى ، فإن التناقضات بين المصالح الأمريكية والمصالح الاسرائيلية سوف تبرز حتماً وسوف تتصادم لصالح الحق العربى .

وفى تصورى أن كلا الاتجاهين يعجز عن تقديم تحليل واع لطبيعة العلاقات الأمريكية — الاسرائيلية وبالتالى يعجز عن طرح أسس صحيحة لاستراتيجية المواجهة مع العدو الصهيونى .

إن استعراض تاريخ العلاقات الاسرائيلية — الأمريكية يوضح لنا طبيعة الوظيفة التى تلعبها اسرائيل من منظور السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ، وفى نفس الوقت يلقي بالضوء على وظيفة الولايات المتحدة من منظور اسرائيل وقوى الصهيونية العالمية .

وأول ما يلفت النظر في تطور هذه العلاقة هو تميزها بالثبات والاستقرار وتصاعدها المستمر في اتجاه التعاون وليس في اتجاه التصادم أو التناقض . وربما يرجع بعض الخلط في الإدراك العربى للموقف الحقيقى للولايات المتحدة ، الى طبيعة النظام الأمريكى نفسه . فتعقد عملية اتخاذ القرارات فى السياسة الخارجية الأمريكية ومشاركة عديد من الأجهزة فى صياغتها فى الوقت الذى يتميز فيه هذا النظام بدرجة من الشفافية تسمح بمتابعة ما يدور فيه من صراعات قد أعطى انطبعا لدى البعض منا بأن هناك قوى أمريكية تقف الى جانب الحق العربى وأخرى تناهضه وتقف الى جانب الصهيونية . والأمثلة على هذا عديدة جداً .

ففى عام ١٩٤٧ عارضت الخارجية الأمريكية قرار التقسيم وأيده ترومان . وبعد ذلك أعلن وزير الخارجية الأمريكى بنفسه فى الأمم المتحدة تأييده لاقترح بتعديل خطة التقسيم وفقاً لمقترحات برنادوت ولكن الرئيس ترومان أنكر ذلك علناً ورفضه . وفى عام ١٩٦٧ تبانت وجهات نظر كل من الخارجية ووزارة الدفاع والبيت الأبيض حول تقييمها للآزمة وتضاربت تصريحاتها وأدوارها . وقد اتضح الآن من مذكرات هنرى كيسنجر أن مبادرة روجرز فى أعوام ٦٩ ، ٧٠ ، رغم أنها كانت تعبر عن السياسة الرسمية المعلنة للولايات المتحدة الأمريكية ، لم تكن تحظى بقبول البيت الأبيض أو مجلس الأمن القومى الأمريكى ، ولعب هنرى كيسنجر نفسه الدور الأساسى فى إسقاطها . ويمكن الاستطراد فى هذا طويلاً حتى نصل الى أزمة لبنان الأخيرة وموقف كل من هيج وواينبرجر وريجان منها والتي قيل أن هيج قدم استقالته من الوزارة بسببها . وأعتقد أنه يجب ألا نتوقف طويلاً عند هذه الخلافات ، بل لا يجب أن ننظر لها على الإطلاق لأن العبرة هى بالقرار النهائى الأمريكى والمخرجات النهائية للسياسة الخارجية الأمريكية وتأثير هذه المخرجات على مجرى الصراع العربى — الاسرائيلى .

وتدل هذه المخرجات على أن السياسة الأمريكية وقفت الى جانب المشروع الاستيطانى الصهيونى فى جميع المراحل الحاسمة حتى مكنته من احتلال فلسطين بالكامل بالإضافة الى أجزاء من أراضى دول عربية أخرى وانتهاء باحتلال عاصمة عربية هى بيروت .

وربما كان من المفيد هنا أن نُذكر ببعض هذه المواقف في تلك المراحل الحاسمة . ففي أكتوبر ١٩١٧ وافق ويلسون على الصيغة النهائية لوعده بلفور وأيدها . وقد أسهم هذا التأييد في تذليل بعض العقبات التي كانت تواجهه والتي مرزت من خلال مناقشات الحكومة البريطانية حوله . وعلى الرغم من أن السياسة الأمريكية الرسمية فيما بين الحربين كانت هي سياسة العزلة وعدم التدخل في الشؤون الأوروبية فقد أصدر الكونجرس الأمريكي قرارا مشتركا عام ١٩٢٢ بتأييد وعد بلفور ، والعمل على انجاح مشروعات التوطين اليهودي في فلسطين . وقبيل وأثناء الحرب العالمية الثانية ضغطت الولايات المتحدة على بريطانيا لتخفيف القيود على الهجرة اليهودية حسبما التزمت به في الكتاب الأبيض ووجه ترومان عام ١٩٤٤ نداء الى بريطانيا للسماح بقبول ١٠٠,٠٠٠ يهودي ممن نجوا من معسكرات الاعتقال النازي . وفي عامي ٤٧ و ١٩٤٨ لعبت الولايات المتحدة الدور الاساسي داخل الأمم المتحدة وخارجها لانجاح مشروع التقسيم وتمكين قيام الدولة الاسرائيلية على مساحة تجاوز المساحة المقترحة لها في مشروع التقسيم . ووقفت الولايات المتحدة الى جانب اسرائيل في رفضها لاعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين^(١) وللذين درسوا الدور الأمريكي في حرب ١٩٦٧ اكدوا على أن الولايات المتحدة لعبت دور الخديعة الدبلوماسية لحساب اسرائيل كما قامت بامدادها بأدق المعلومات عن الجيش المصري وكان التنسيق بين مخابرات الدولتين كاملا . ورغم عدم مشاركة الولايات المتحدة مباشرة في حرب ٦٧ فقد أعطى جونسون لاسرائيل الضوء الأخضر لكي تخوض الحرب وحدها بعد أن أكدت لها المخابرات الأمريكية أن المواجهة العسكرية ستكون لصالحها . ووقفت الولايات المتحدة حائلا في مجلس الأمن لمنع استصدار قرار ينص على عودة القوات المتحاربة الى مواقعها قبل الحرب . واستخدمت حق الفيتو ، منذ ذلك الوقت وحتى الآن ، لمنع استصدار أى قرار لغير صالح اسرائيل^(٢) . وفي حرب ١٩٧٣ اقلت الولايات المتحدة بثقلها كله وراء اسرائيل للحيلولة دون هزيمتها عسكريا وأمدتها بأحدث الأسلحة إلى أن مكنتها من فتح ثغرة الدفرسوار ومحاصرة الجيش المصري الثالث^(٣) . واستمرت الولايات المتحدة في امداد اسرائيل بأحدث الأسلحة ومن بينها أسلحة تصل الى اسرائيل قبل أن تصل

الى القواعد الأمريكية نفسها المنتشرة في ارجاء المعمورة . واستمر تدفق هذا السلاح وبمعدل أكبر حتى بعد توقيع معاهدات كامب ديفيد وخروج مصر عسكريا على الأقل من حلبة الصراع العربى — الاسرائيلى . ثم كان دورها الأخير فى المأساة اللبنانية . وتشير عديد من المصادر الى أنها علمت بخطة الغزو قبلها وأقرتها ونسقت مع اسرائيل لتنفيذها ولم يكن هناك خلاف على الإطلاق إلهم إلا فى طريقة الاخراج وفى بعض التفاصيل . وقد تقدمت اسرائيل بعد الغزو بطلب للحصول على معونة أمريكية للعام القادم تبلغ أكثر من ٣ بليون دولار بزيادة حوالى الثلث عن معونتها عن العام الماضى . وأغلب الظن أنها ستحصل عليها رغم كل شىء ..

من هذه القائمة الطويلة ، وغير الكاملة فى الواقع ، لمواقف التأييد الأمريكى غير المشروط لاسرائيل يبدو الموقف الأمريكى من العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ وكأنه يمثل استثناء ملفتا للنظر وله مغزاه . والواقع أننا يجب أن نتوقف عنده قليلا لأنه المثال الوحيد والدائم الذى يستند إليه أصحاب الرأى القائل بإمكانية تحييد أمريكا بل وكسب تأييدها الى جانب الحق العربى كما فعلت عام ١٩٥٦ حين أجبرت اسرائيل على الانسحاب من سيناء . إن هذا المثال لا يصلح فى تقديرى للبرهنة على أن الولايات المتحدة قد اتخذت موقفا مؤيدا للعرب على حساب اسرائيل فى أزمة ٥٦ . فهذه الأزمة لم تكن فى الحقيقة صراع عربيا — اسرائيليا خالصا وإنما كانت تعبيرا عن قمة التناقض الذى وصلت اليه حركات التحرر العربية فى صراعها مع الاستعمار التقليدى فى العالم العربى متمثلا فى بريطانيا وفرنسا . وقد قبلت اسرائيل أن تلعب دور الأداة المنفذة ، فى خدمة المصالح البريطانية والفرنسية فى المنطقة . ولم يكن فى تأمين قناة السويس ما يمس المصالح الأمريكية من قريب أو بعيد . كما أن خطة العدوان وضعت بالتنسيق الكامل بين كل من بريطانيا وفرنسا واسرائيل دون استشارة الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو ما اعتبرته الولايات المتحدة بمثابة استهانة بدورها ومسؤولياتها كزعيمة للمعسكر الغربى وسابقة خطيرة تهدد هيبتها ومكانتها العالمية . وكانت الولايات المتحدة تتطلع الى استئصال النفوذ الاستعمارى التقليدى فى منطقة الشرق الأوسط لكى تنفرد هى بهذا النفوذ

وعملت دائماً من أجل هذا وخططت له . ووجدت في النهاية فرصتها الذهبية في أزمة ١٩٥٦ . لم يكن الموقف الأمريكي إذن موجها بالذات ضد اسرائيل ، كما لم يكن اقتناعاً بعدالة الموقف العربي وتأييداً مقصوداً له ، وإنما كان ضربة مقصودة تماماً ضد بريطانيا وفرنسا . ولم يكن من المعقول ولا من المنطقي أن تطالب الولايات المتحدة بانسحاب القوات البريطانية والفرنسية وترك القوات الاسرائيلية ؛ وهي جزء لا يتجزأ من قوات الحملة المشتركة . وكان احبار القوات الاسرائيلية على الرحيل بمثابة إشارة تحذير الى اسرائيل بأن الولايات المتحدة هي السيد الجديد للمنطقة وأنه إذا كانت اسرائيل تريد أن تحصل لنفسها على بعض المكاسب فإن عليها منذ الآن أن تنسق معها وليس مع أحد غيرها ، وهو ما حدث بعد ذلك بالضبط في جميع المراحل التالية للصراع العربي - الاسرائيلي وحتى الآن .

ولا يعنى ماسبق ذكره أنني أريد أن أقول أن موقف الولايات المتحدة كان هو الموقف الحاسم أو الوحيد ضد العدوان ، فلقد كان لصمود الإرادة المصرية الدور الاساسي ودعمته مواقف دول العالم الثالث والاتحاد السوفيتي^(٤) ؛ ولكنني حاولت فقط أن أفسر مغزى الموقف الأمريكي والذي حاول البعض ، مدفوعاً بدوافع أغلب الظن أنها مشبوهة ، بأنه انحياز أمريكي مقصود بذاته إلى جانب الحق العربي . إن الموقف الأمريكي من أزمة ١٩٥٦ هو موقف غني بالدلائل فيما يتعلق بتحليل طبيعة العلاقات الاسرائيلية - الأمريكية :

فهو يثبت أولاً أن القرار الأمريكي لا تصنعه مجموعات الضغط الصهيوني داخل الولايات المتحدة الأمريكية . ولو كان ذلك صحيحاً لما استطاع ايزنهاور أن يتخذ هذا الموقف من العدوان الثلاثي والذي جاء في أشد مراحل الانتخابات الأمريكية حسماً . صحيح أن القوى الصهيونية في الولايات المتحدة قد استفادت من درس ١٩٥٦ وحاولت تعبئة صفوفها واستنفار قواها لزيادة قدرتها على التأثير على مراكز صنع القرار الأمريكي كما قامت اسرائيل باعادة تقييم علاقاتها مع العالم الخارجي واضعة في اعتبارها حقائق الموقف الجديد في الشرق الأوسط بعد معركة

السويس والتي اسفرت عن انتهاء دور الاستعمار التقليدى فى المنطقة وبروز الولايات المتحدة باعتبارها القوة الأكثر تأثيراً على مصيرها ، وهو ما جعلها تعيد صياغة سياستها فى اطار السياسة العامة للولايات المتحدة الأمريكية . إلا أن القول بأن مجموعات الضغط الصهيونى تسيطر سيطرة تامة على مراكز صنع السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط وتدفع بهذه السياسة فى اتجاه التناقض مع المصالح القومية الأمريكية ولحساب المصالح الاسرائيلية وحدها هو قول لا يمكن قبوله على الاطلاق بل ويمثل امتحاناً للعقل العربى . وهو قول تروج له الولايات المتحدة نفسها عن طريق الايحاء بأنها ترغب فى اتخاذ مواقف أكثر اعتدالاً تجاه الحق العربى ولكنها لا تستطيع . وكما يقول الأستاذ جميل مطر فى مقال هام نشر فى المستقبل العربى (العدد ٣٢ . اكتوبر ١٩٨١) : « أمريكا تزعم — علناً وسراً — أنها غير حرة بسبب قوى اللوى الصهيونى . فلنزعم نحن ، ولو من قبيل فتح موضوع لحوار قومى أن جماعات الضغط التى تمثل الأقليات فى الولايات المتحدة ماهى إلا من صنع وتشجيع الحكومة الأمريكية . وأن هذه الحكومة أو النظام بما له من قوة ينشئ بها هذه الجماعات ويشجعها يستطيع أن يضعفها أو يلغيها كلياً »^(٥) . وإننى أميل شخصياً إلى تصديق هذا الزعم وإن كنت أعتقد طبعاً أن هذا الموضوع يحتاج إلى دراسة متعمقة ومتأنية . ولكن هذا لاينفى أنه يمكن مما سبق استعراضه أن نخلص بنتيجة أولية مفادها أن اسرائيل وقوى الصهيونية العالمية تلعب وظيفة هامة فى خدمة المصالح الأمريكية والنظام الأمريكى ولا يمكن قبول مقولة وقوع النظام الأمريكى نفسه أسيراً لهذه القوى دون مناقشة .

ما هى إذن طبيعة هذه الوظيفة :

هناك اعتقاد عام يكاد يرقى الى مرتبة المسلّمات مفاده أن وظيفة اسرائيل الأساسية بل والوحيدة من وجهة النظر الأمريكية تكمن فى كونها تمثل خط دفاع متقدم ضد الخطر السوفيتى الزاحف على الشرق الأوسط . والواقع أنه لا يمكن قبول هذه المقولة دون مناقشة لأنها لا تستقيم مع حقائق التاريخ :

فأولاً : كان التأييد الأمريكى للمشروع الصهيونى قويا وحاسماً منذ بداية بلورة هذا المشروع عملياً من خلال وعد بلفور على النحو الذى أوضحناه ، ولم يكن هناك أى خطر سوفيتى يهدد منطقة الشرق الأوسط فى ذلك الحين . فقد كانت الثورة البلشفية لاتزال مجهولة المصير والمستقبل . ومما يلفت النظر أن بداية النشاط الأمريكى لدعم الحركة الصهيونية تتطابق زمنياً مع بداية الاهتمام الأمريكى ببتترول الشرق الأوسط . ففى عام ١٩٢٠ تمكنت الولايات المتحدة من الحصول على ٢٣,٧٥ ٪ من أسهم شركة البترول العراقية التى كانت مملوكة لبريطانيا . وفى عام ١٩٣٣ حصلت الشركات الأمريكية على عقود امتياز ضخمة فى المملكة العربية السعودية للتنقيب عن البترول . وبدأت هذه الشركات سريعاً فى انتاج البترول على نطاق واسع ، وهو ما يوضح الصلة بين تصاعد التأييد الأمريكى للمشروع الصهيونى مع تصاعد المصالح الأمريكية التى لم تتوقف عن النمو لحظة فى الشرق الأوسط وبصرف النظر عن الوجود السوفيتى .

ثانياً : أن الصراع العربى — الاسرائيلى شهد مراحل تمكنت فيها اسرائيل من الحصول على التأييد الكامل من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى معاً . فقد اعترفت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى باسرائيل فور إعلان قيامها كدولة . وتمكنت اسرائيل من الانضمام الى الأمم المتحدة بفضل تأييدهما معاً فى فترة كانت عضوية الأمم المتحدة شبه مغلقة أمام الدول الصغرى بسبب استخدام كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لحق الفيتو ضد إنضمام حلفاء الأخرى ولم تكن اسرائيل موضوعاً للحرب الباردة بين الدولتين العظميين فى فترة من أخرج فترات تلك الحرب وهى الفترة الممتدة منذ قيام اسرائيل وحتى قرب منتصف الخمسينات .

ثالثاً : أن اخراج الاتحاد السوفيتى من منطقة الشرق الأوسط ، حتى وأن سلمنا بأنه يمثل هدفاً أساسياً من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية وهو ما لا يمكن قبوله على اطلاقه دون مناقشة ، لم يترتب عليه تغيير موقف الولايات المتحدة فى

الصراع العربى — الاسرائيلى . فطرد الخبراء السوفيت من مصر عام ١٩٧٢ والقضاء على نفوذهم السياسى تماما فى مصر بعد حرب اكتوبر لم يترتب عليه ممارسة أى ضغط ضد اسرائيل لتغيير مواقفها المعهودة . كل ماحدث أن النفوذ الأمريكى حل محل النفوذ السوفيتى واستخدم هذا النفوذ كوسيلة ضغط أمريكية إضافية ضد مصر لتقبل بالشروط الاسرائيلية للسلام وليس ضد اسرائيل لتقبل بالمقترحات المصرية لانهاء الصراع العربى — الاسرائيلى .

وهذه الملاحظات الثلاث السابقة لا تعنى التقليل من وظيفة اسرائيل كأداة للضغط فى يد الولايات المتحدة الأمريكية تستخدمها بنجاح وذكاء نادرين لطرد الاتحاد السوفيتى من منطقة الشرق الأوسط خصوصاً منذ الحقبة الكيسنجرية وما تلاها ، ولكننى أحاول فقط إثبات تشككى فى أن اخراج السوفيت من المنطقة سوف يترتب عليه بالضرورة ممارسة الضغط الأمريكى على اسرائيل . اخراج السوفيت هو هدف أمريكى مقصود لخدمة المصالح الأمريكية وفتح الأسواق العربية على مصراعها أمام الاستثمار الأمريكى والغربى ولا علاقة له بالصراع العربى — الاسرائيلى . أنه محاولة لاسقاط أوراق ضغط ومقاومة فى يد بعض الدول العربية ودون مقابل .

إذا لم يكن اخراج السوفيت هو الدافع الأساسى للتأييد الأمريكى المطلق لاسرائيل . فما هو الدافع الحقيقى إذن . الدافع الحقيقى فى تصورى هو أن الادارة الأمريكية تدرك ادراكا واعيا أن تدعيم المشروع الصهيونى على الأرض العربية هو أنسب وسيلة ممكنة لضرب وكالة التحرير فى العالم العربى وتحجيم قدراتها وتبديد طاقاتها . فالهدف النهائى لأى حركة تحرر وطنى أصيله هو تحقيق الاستقلال السياسى كخطوة أولى نحو تحقيق الاستقلال الاقتصادى ، ثم السيطرة على الموارد الوطنيه وتعبيتها من أجل تنمية حقيقيه تركز أساسا على مبدأ الاعتماد على النفس وتقليل الاعتماد على الخارج الى أدنى درجه ممكنه . ومن هذا المنطلق فإن الادارة الأمريكية تدرك أن نجاح حركات التحرر العربيه بمضمونها الاجتماعى تعنى سيطرة

العرب على الثروة العربية وعلى السوق العربى . وسواء آلت الثروة إلى العرب أو سقطت في يد السوفيت فرما تكون النتيجة واحده من وجهة النظر الأمريكية . الهدف الحقيقى اذن هو الحيلولة دون تمكين العرب من السيطرة على مواردهم وتوجيهها لخدمة التنمية العربيه لأن ذلك يخدم الولايات المتحدة من امكانيه الحصول على جزء ضخم من هذه الثروة واغلاق السوق العربيه الكبيره أمام المنتجات الأمريكيه . ووسيله الاداره الأمريكيه فى تحقيق هذا الهدف غير المعلن هو تضخيم الخطر السوفيتى فى أعين العرب والادعاء بعد ذلك أن التأييد الأمريكى لاسرائيل ليس موجها ضد العرب وانما هو صمام أمن ضد الخطر السوفيتى المشترك ! وفى هذا لا يختلف موقف الولايات المتحدة الأمريكيه من حركة التحرر العربى عن موقفها من حركات التحرر فى مناطق العالم المختلفه .

ومن هنا يمكن أن نقرر بثقه ، ودون أى ادعاء أيديولوجى ، بأن أهداف الولايات المتحدة لم تختلف مطلقا فى هذا الصدد عن أهداف الاستعمار التقليدى فى الوطن العربى وان اختلفت الوسائل والأساليب ، وهو يفسر لماذا أيدت الولايات المتحدة المشروع الصهيونى منذ البداية وتواكب هذا مع تزايد حجم مصالحها فى الوطن العربى . ان الدراسة الهامة التى قام بها ليونارد ستاين^(٦) عن وعد بلفور قد أثبتت أنه بالاضافه الى الدوافع التكتيكيه المتعلقة بظروف الحرب العالميه الأولى ورغبة بريطانيا فى كسب تأييد القوى الصهيونيه لها ، كانت هناك دوافع استراتيجيه وراء وعد بلفور من أهمها وضع ركيزه يستطيع الغرب أن يعتمد عليها فى مواجهه تصاعد حركات المقاومه ضد الاستعمار فى العالم العربى والتى كانت تسميها بريطانيا فى ذلك الوقت بالحركات التخريبية وأهمها الحركه الوطنيه المصريه . وهو يفسر أيضا لماذا انتقل اعتماد اسرائيل الكامل على بريطانيا إلى فرنه ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكيه بعد أن آل إلى تلك الأخيره قيادة المعسكه الغربى . وهو يفسر ثالثا وأخيرا لماذا تعتمد الولايات المتحدة أسلوب التوتر المحكوم كركيزه لاستراتيجيتها فى الشرق الأوسط بدلا من اعتماد أسلوب البحث عن حل شامل للصراع وهو ما اتضح تماما منذ أن أعطينا ٩٩ ٪ ثم ١٠٠ ٪ من أوراق الحل فى يد الاداره الأمريكيه أى تفويض كامل بالحل كما تراه هى ! ! .

بقيت نقطه أخيره لاستكمال هذا التحليل لطبيعة العلاقات الأمريكية - الاسرائيليه وهى تتعلق بمحاولة الاجابة على التساؤل الخاص بما اذا كانت اسرائيل وقوى الصهيونية العالمية تمتلك قوه دفع ذاتيه خاصه بها أم أنها تستمد قوتها أساسا من الولايات المتحده الأمريكية ومن طبيعة الدور الذى تلعبه لحسابها .

الواقع أن الحقائق التاريخيه تؤكد على أن قوى الاستعمار القديم ممثلا فى بريطانيا أساسا وقوى الاستعمار الحديث ممثلا فى الولايات المتحده لم تخلق المشروع الصهيونى خلقا . فقد نبغ هذا المشروع ذاتيا من الظروف الموضوعيه للشعوب اليهودى فى العالم . وتضافرت العوامل الدينيه الكامنه فى التقاليد اليهوديه مع العوامل التاريخيه وأبرزها الاضطهاد الذى مارسته المجتمعات الغربيه ضد اليهود وفشل هذه المجتمعات عبر عصور طويله فى تقديم نموذج اجتماعى تتمكن فيه الأقليات من التمتع بحقوق المواطنة الكامله ، تضافرت هذه العوامل جميعها وساعدت على ولاده المشروع الصهيونى الذى طرح نفسه منذ اللحظه الأولى باعتباره مشروع قومى . وقد التقت أهداف هذا المشروع مع أهداف الاستعمار الغربى فى المنطقه العربيه بأشكاله القديمه والحديثه ، فأمدته القوى الاستعماريه بكل الوسائل اللازمه لاستكمال مقوماته . ويجب أن نعترف فى الوقت نفسه بأن قوى الصهيونية العالميه قد أعطت الدليل تلو الدليل وعبر مايقرب من قرن كامل على براعتها على المستويين الاستراتيجي والتكتيكي فى استخدام التحالفات لخدمة مصالح المشروع الخاصه والوصول به نحو غاياته النهائيه مرحله تلو مرحله . وها نحن نشهد مرحله تلتقى فيها المصالح الذاتيه للمشروع الصهيونى وتتطابق تماما مع المصالح الأمريكية .

إن الحلم الصهيونى الخاص بإقامة اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات لم يتحقق بالكامل بعد ولكنه قاب قوسين أو أدنى . فهل يستمر التأييد الأمريكى للمشروع الصهيونى إلى أن يصل الى محطته الأخيره ؟ لكى نجيب على هذا السؤال يجب أن نسأل أنفسنا أولا ماهى القوى التى تواجه بالفعل لبالقول هذا المشروع .

إن خبره الولايات المتحدة في التعامل مع العرب حتى الآن تؤكد لها أنها تستطيع دائما استغلال التناقضات العربية والحصول في ظروف معينة على دعم أطراف عربية بالتنسيق مع إسرائيل وضد المقاومة الفلسطينية التي تمثل طلائع المواجهة العربية . وقد حدث هذا في سبتمبر ١٩٧٠ حينما قامت الولايات المتحدة بالتنسيق بين الأردن وإسرائيل لقطع أى احتمال للتدخل السوري إلى جانب المقاومة الفلسطينية في صراعها ضد الأردن ، كى تتمكن الأردن من سحقها^(٧) . وحدث هذا عندما أيدت الولايات المتحدة وباركت ، وربما حثت ، على التدخل السوري في لبنان حين كان واضحا أن الهدف منه هو منع القوى التقدمية اللسانية المتحالفة مع الفلسطينيين من السيطرة على زمام الأمور في لبنان . ومن السديهي أن هذا التدخل السوري ما كان من الممكن أن يتم في ظل هذه الظروف بالذات بدون مباركة إسرائيل . وحدث هذا في ظروف أخرى كثيرة كان آخرها تواطؤ أطراف عربية عديدة ، تواطعا صريحا أو ضمنينا مع الهدف الاسرائيلى - الأمريكى الذى تحقق باخراج المقاومة الفلسطينية من بيروت .

لقد بدأ الصراع مع المشروع الصهيونى ، منذ أول لحظه ، باعتباره صراعا قوميا أى صراع عربى - إسرائيلى ، وانتهى في يونيو الحزين من العام الماضى باعتباره ، على الصعيد العربى الرسمى على الأقل ، صراعا فلسطينيا اسرائيليا . فقد تخلت الأطراف العربية جميعها عن المقاومة الفلسطينية وتركها تقاتل وحدها ، مع بعض الفصائل اللبنانية ، في مواجهة إسرائيل المدعومة بأحدث مافى آله الحرب الأمريكىه ومعها قوات الكتائب وقوات سعد حداد اللبنانية « العربية » ! ! .

علينا إذن قبل أن نسأل عن حدود الدور الأمريكى في تأييد إسرائيل أن نوجه سؤالا لأنفسنا يتعلق بطبيعة الصراع : هل هو حقا صراع عربى صهيونى أم مجرد صراع فلسطينى - إسرائيلى . فإذا ما تفقنا على أنه صراع عربى صهيونى وهو ما لم يعد يحتمل أى شك ، على الأقل من وجهة نظر القوى الوطنية على اتساع العالم العربى ، فإنه يتعين علينا أن ندفع بالتحليل خطوات إلى الأمام ونسأل أنفسنا لماذا وقفت قوى وأنظمة عربية عديدة، كلها بدون استثناء، في نفس الخندق مع

اسرائيل والولايات المتحدة في هذه المرحلة ؟ . ولن تتخلى الولايات المتحدة أبدا عن
اسرائيل ما لم تواحيهما معا إرادة عربية موحده . ولكن كيف ؟ هذا هو السؤال
الصعب الذى سيحاول زملاء آخرين التصدى للإجابة عليه .

مراجع :

(١) انظر

Nadav Safran, Israel: The Embattled Ally, The Belknap Press of Harvard University Press, 1981, pp. 23-42

(٢) د . مصطفى علوى : السلوك الأمريكى فى أزمة ايار / مايو - حزيران / يوليو ١٩٦٧ فى السياسة الأمريكية والعرب (مجموعة مؤلفين) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، [سلسلة كتب المستقبل العربى (٢)] ، ١٩٨٢ ص ١١٣ - ١٢٤ وانظر ايضا :

- محمد حسنين هيكل ، عبد الناصر والعالم ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٧٢ . ص ٤٩
- جاك دوماك ومارى لوروا ، من حصار الفالوجا حتى الاستقالة المستحيلة ، ترجمة رمون نشاطى ، دار الآداب ، بيروت ، ١٩٧٩ . ص ١٦٠

(٣) انظر رواية هنرى كيسنجر نفسه عن الدور الأمريكى فى هذه الحرب فى :

Henry Kissinger, Les Années Orageuses, Fayard Paris, 1982, pp. 518-707.

(٤) فى تفاصيل أزمة ٥٦ أنظر على وجه الخصوص :

محمد حسنين هيكل : قصة السويس .. آخر المعارك فى عصر العمالة ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ١٩٧٧ .

(٥) جميل مصر ، إعادة تقويم السياسة العربية تجاه الولايات المتحدة :

دعوه للحوار ، المستقبل العربى ، العدد ٣٢ ، أكتوبر ١٩٨١ . ص ١١

(٦) Leonard Stein, The Balfour Declaration, London, 1961

(٧) أنظر فى هذا اعترافات كيسنجر نفسه فى

Henri Kissinger, A la Maison Blanche; (1968-1973), T. 1, Fayard, 1979.

الفصل الثالث

حول تكييف طبيعة العلاقة بين العرب واسرائيل والولايات المتحدة

جوده عبد الخالق

- مقدمة :

فى اليوم الأول من هذه الندوة ، طرح أحد المتحدثين رأيا مؤداه أن من الممكن إقناع أمريكا بأن مصلحتها مع العرب وليست مع اسرائيل . وأثار زميل آخر السؤال : هل الصراع (فى الشرق الأوسط) صراع عربى - أمريكى أم عربى - إسرائيلى ؟ وطرح ثالث التساؤل عما إذا كانت سياسة أمريكا بالنسبة للشرق الأوسط توضع فى واشنطن أم فى تل أبيب . من ناحية أخرى ، يطرح بعض الحكام العرب ، وفى مقدمتهم الرئيس المصرى السابق أنور السادات ، والرئيس الحالى ، مقولة أن ٩٩ ٪ من أوراق اللعبة فى يد أمريكا .

وفى حديثى الليلة سوف أتطرق لهذه النقاط جميعا فى محاولة للوصول إلى تكييف علمى لطبيعة العلاقة بين العرب واسرائيل والولايات المتحدة ، وما إذا كانت هذه العلاقة ثنائية أم ثلاثية . وفى ضوء التكييف الذى أصل إليه أقترح تحديدا

للهدف الاستراتيجى للنضال العربى ، باعتبار أن ذلك هو منطلق أى محاولة جادة لرسم استراتيجية عربية . وكأساس للمناقشة سوف أعرض فى عحالة للصهيونية فى المنظور التاريخى ، ثم لأهم خصائص الاقتصاد الاسرائيلى ومضمونات هذه الخصائص . بعد ذلك أناقش موقع اسرائيل على خريطة الامبريالية العالمية وطبيعة الوظيفة التى تؤديها لها ، مع إعطاء فكرة أولية وتقريبية عن حساب التكلفة والعائد لهذه الوظيفة من وجهة نظر الولايات المتحدة بوصفها طليعة الامبريالية العالمية . وأخيرا نختتم العرض بتحديد الهدف الاستراتيجى للنضال العربى ، الذى يجب أن يحكم السياسات الوطنية والقومية العربية سواء على الصعيد الداخلى أو الاقليمى أو الدولى فيما يتعلق بما يسمى مشكلة الشرق الأوسط .

٢ - الصهيونية فى المنظور التاريخى :

من المعروف أن اليهود ، منذ أن خرجوا نهائيا من فلسطين فى القرن الثانى للميلاد عاشوا فى مجتمعات مختلفة ، وتشبعوا بالبيئة الاجتماعية والتراث الحضارى لهذه المجتمعات . صحيح أنهم قد حافظوا على درجة من الترابط تصل احيانا الى حد التقوقع . لكن يجب أن يفهم هذا الوضع فى اطار كونهم اقلية فى المجتمعات التى انتقلوا اليها . ومع ذلك ، فقد تحدثوا لغة هذه المجتمعات ، واكتسبوا عاداتها ، ومارسوا العديد من المهن والنشاطات^(١). ومن المهم بصفة خاصة ان نشير هنا إلى اندماج اليهود فى المجتمع الاسلامى - العربى الى الحد الذى تقلدوا فيه أرفع المناصب الرسمية والعلمية .

ومنذ غادر اليهود فلسطين بعد انهيار مملكة سليمان وحنى القرن التاسع عشر لم ترتفع الدعوة بين اليهود للهجرة الى فلسطين . لقد ظهرت هذه الدعوة فقط مع ظهور « المسألة اليهودية » خلال القرن التاسع عشر ، ووجدت الصياغة النظرية لها فى الصهيونية . فمع التطور الاقتصادى السريع فى روسيا بعد اصلاحات ١٨٦٣ ، بدأت النظام الاقطاعى يتداعى بسرعة مفسحا الطريق

للرأسمالية الناشئة . ومع تحلل النظام الاقطاعى فقد اليهود الروس قاعدتهم الاقتصادية (كان معظمهم يعملون بالتجارة والحرف الحضرية) ، وفشلوا فى الاندماج فى المجتمع الروسى . من هنا بدأ زحفهم بأعداد كبيرة ، وبالذات بعد احداث ١٨٨٢ فى روسيا ، الى دول وسط وغرب اوربا . وازاء هذا الطوفان من اليهود الفقراء القادمين من روسيا استشعر اليهود الاحسن حالا فى دول غرب أوربا ، والذين نجحوا فى الاندماج فى مجتمعات هذه الدول ، استشعروا الخطر من هذا التدفق البشرى الكبير . لذلك تحمس كبار الاغنياء اليهود ، أمثال البارون روتشيلد فى باريس لهجرة اليهود الى فلسطين وتقديم الدعم المادى اللازم . وروتشيلد حينما يفعل ذلك فهو لا يصدر عن موقف شخصى بقدر مايعبر عن مصالح طبقية . تلك المصالح التى عبر عنها هرتسل فى الايديولوجية الصهيونية . أو كما يقول المفكر اليهودى الماركسى ابرام ليون :

« وفى الحقيقة ، فإن الايديولوجية الصهيونية ، ككل الايديولوجيات ، ماهى الا التعبير المشوش لمصالح طبقة . انها ايديولوجية البرجوازية الصغيرة اليهودية ، المخنوقة بين تصدع الأقطاع وتحلل الرأسمالية »^(٢)

فتطور الأوضاع الاقتصادية فى اوربا ، وبالذات التحول من النظام الاقطاعى الى النظام الرأسمالى ، وعدم قدرة اليهود فى شرق اوربا على الاندماج والتكيف مع هذه التغيرات السريعة ، وخوف يهود وسط وغرب اوربا الذين نجحوا فى الاندماج من هجرة الفقراء من بنى دينهم ، كل هذا هو الذى خلق الايديولوجية الصهيونية .

ولكن هذا التطور قد أدى ايضا ، خصوصا بعد خروج الرأسمالية من عقالها وسعيها لتأمين مصادر المواد الخام والطاقة والاسواق ، الى خلق مصالح حيوية للرأسمالية العالمية وللإمبريالية فى منطقة الشرق الاوسط بحكم موقعها الجغرافى وامكانياتها الاقتصادية والجيوبوليتكية . من هنا وجد تزاوج سعيد بين الصهيونية

كحركة استيطانية - استعمارية وبين الامبريالية العالمية . هذا التزاوج كان ، وسيظل ، الاساس لارتباط عضوى بين اسرائيل والقوى الامبريالية الكبرى في العالم . في ضوء هذا التحليل نستطيع فقط ان نفهم علاقة الحركة الصهيونية العالمية ببرطانيا باعتبار الاخيرة هي القوة الامبريالية العظمى في القرن التاسع عشر . ونستطيع كذلك ان نفهم علاقة اسرائيل بالولايات المتحدة الامريكية منذ انشاء الدولة الصهيونية ، فالولايات المتحدة ، زعيمة التحالف الامبريالى الغربى ، هي اقوى دولة امبريالية من ناحية ، وهى الدولة ذات المصالح الأكبر في منطقة الشرق الأوسط من ناحية أخرى .

وكما يعرف القارئ بلا شك ، فقد لا يكون هذا الكلام جديدا . وهذا صحيح . ولكننا نورده هنا كأساسا لتحليلنا . لأنه يمدنا بالمنظور الموضوعى - التاريخى ، الذى سيرتكز عليه هذا التحليل في الأجزاء التالية ، والذى سنبنى عليه استنتاجاتنا الرئيسية . من هذا المنظور نوجز مقولتنا في العبارة التالية : ان الصهيونية حركة سياسية ، ذات اصل اقتصادى ، ولها ايضا مضمونات اقتصادية .

٣ - خصائص الاقتصاد الاسرائيلى :

حتى نستطيع الالمام بالبعد الاقتصادى للمواجهة بين العرب والمشروع الصهيونى في فلسطين ، علينا أولا أن نلقى نظرة فاحصة على السمات الأساسية المميزة للاقتصاد الاسرائيلى . هذه السمات نلخصها فيما يلى^(٣) :

(أ) الاقتصاد الاسرائيلى اقتصاد صغير الحجم . والمعيار الذى نطبقه هنا هو عدد السكان . وقد بلغ عدد سكان اسرائيل ٣.٨ مليون نسمة طبقا لبيانات ١٩٧٩ (منتصف العام) . وتشير احداث الارقام المتاحة إلى أن هذا العدد وصل الى ٣.٩ مليون نسمة بنهاية ١٩٨٠ . وطبقا للبيانات الدولية المقارنة (بيانات البنك الدولى للانشاء والتعمير) ، فإن اسرائيل تنتمى الى مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط ، والتى بلغ عددها ٦٠

دولة عام ١٩٧٩ . ومن بين هذه الدول جميعا لانحد سوى ١٧ دولة فقط يقل عدد السكان فيها عن ٣٨ مليون نسمة ، والاغلبية الساحقة اكبر من هذا الحجم . هذه الحقيقة لها مدلولات هامة ، اقتصادية وعسكرية . فمن الناحية الاقتصادية ، فإن هذا الحجم لايشكل قاعدة يكفى اتساعها لاستيعاب ناتج الكثير من المشروعات الانتاجية عند حجمها الامثل . وهذا يعنى بالضرورة ، وكقاعدة عامة ، ان الانتاج فى مثل هذا المجتمع « ليس اقتصاديا » بالتعبير الفنى ، وهو ما يقتضى تخصيص مبالغ كبيرة لدعم المشروعات واعانتها . وهذا بالفعل واقع الحال فى اسرائيل حيث ينتشر الدعم للمشروعات فى مجالات عدة فى الصناعة وغيرها . فعلى سبيل المثال بلغت الاعانات للمشروعات الصناعية أكثر من ٤٠ ٪ من قيمة الناتج فى قطاع الصناعة .^(٤) بالاضافة الى ذلك ، يصبح البحث عن « مجال حيوى » خارج حدود الدولة ، لكى يؤمن لها السوق والعمق الاقتصادى اللازم ، مسألة حياة أو موت فى المدى الطويل . وسوف نتبع دلالات هذه النقطة بالنسبة لحالة اسرائيل بتفصيل اكثر فيما بعد . اما من الناحية العسكرية ، فإن صغر حجم السكان يحتم بالضرورة بناء استراتيجية عسكرية تقوم على اساس حسم المواجهات العسكرية بسرعة خاطفة . والفرق بين الأداء العسكرى الاسرائيلى فى حربى ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ خير دليل على ذلك .

(ب) الاقتصاد الاسرائيلى كيان اقتصادى غريب عن منطقة الشرق الأوسط . فهو مقطوع الصلة بمحيطه الجغرافى - فلا تتعدى تجارة اسرائيل مع دول منطقة الشرق الأوسط ٦ ٪ من صادراتها (كلها تقريبا مع إيران) وأقرا من ١ ٪ من الواردات . هذا فى الوقت الذى تزيد هذه النسب ٦٦ ٪ و ٧٥ ٪ على التوالى بالنسبة لتجارتها مع دول غرب أوروبا وشمال أمريكا . هذا يجعل العلاقات الاقتصادية الدولية أمرا باهظ التكلفة ، ويخلق لدى اسرائيل حاجة ملحة للبحث عن امتدادات اقتصادية حيوية فى « المحيط القريب » ، أى منطقة الشرق الأوسط . وقد وقفت المقاطعة

العربية للكيان الصهيوني منذ نشأته حائلا دون تحقيق هذا الهدف. ومن هنا تبدو الدلالة الاستراتيجية لعقد معاهدة السلام مع مصر عام ١٩٧٩ . كما يتضح ان العرب قد أضعوا فرصة ثمينة لتضييق الحناق على اسرائيل اقتصاديا بفشلهم في استثمار موقف إيران مابعد الثورة والمعادى للاستعمار والصهيونية .

(ج) الاقتصاد الاسرائيلي فقير في الموارد : فمساحة اسرائيل حوالى ٢٠ - ٢١ الف كيلو متر مربعا ، نصفها تقريبا يقع في المنطقة القاحلة في صحراء النقب . هذا يجعل الموارد الزراعية في اسرائيل بالغة المحدودية ، ويخلع على المياه مركزا متميزا في التخطيط الاستراتيجي الاسرائيلي^(٥) ، فبدونها لا يمكن مد خط الاستيطان كثيرا خارج المعمور في وسط وشمال فلسطين المحتلة . وطبقا للبيانات الدولية المقارنة (بيانات البنك الدولي المشار اليها آنفا) لا توجد من بين مجموعة الدول متوسطة الدخل (التى تنتمى اليها اسرائيل) إلا ثلاث دول فقط تقل مساحتها عن ٢١ الف كيلو متر مربعا . ولضييق الرقعة هذا انعكاسه على تنوع الموارد ، فقد جعل المتاح لاسرائيل من الموارد الطبيعية محدود للغاية^(٦) . وتدفع خاصية ضيق الرقعة وفقر الموارد الاقتصاد الاسرائيلي للبحث عن « بدائل خارج الحدود » . ومن هنا تكون النزعة التوسعية أحد النتائج الموضوعية لخصائص الاقتصاد الاسرائيلي « كاققتصاد صغير الحجم فقير الموارد » .

(د) الاقتصاد الاسرائيلي استيطاني - استزراعى. فهو يقوم عى استيراد البشر والاموال (أو العمل ورأس المال في التعبير الاقتصادي) من الخارج . فبالنسبة لاستيراد البشر ، يكفى ان نعلم انه عند اعلان قيام الدولة الصهيونية عام ١٩٤٨ كان سكانها اقل من مليون . وغداة اعلان تحويل الكيان الصهيوني الى دولة ، تم اصدار مايعرف بـ « قانون العودة » عام ١٩٥٠ . وبمقتضى هذا القانون تقرر حق الهجرة لليهود اينما كانوا الى

اسرائيل ، طبقا لشروط معينة ^(٧) . وبسبب الظروف التي واكبت اعلان قيام دولة اسرائيل ، وبالذات ماتعرض له اليهود على أيدي النازية ، تدفقت اعداد كبيرة جدا من اليهود الى فلسطين . والجدول (١) يعطى صورة تجميعية وتقريبية عن تطور اليهود في اسرائيل وسببتهم الى اجمالى سكان فلسطين / اسرائيل ، واجمالى عدد اليهود في العالم .

ويكشف هذا الجدول عن عدد من الحقائق ذات الدلالة بالنسبة لاسرائيل كمجتمع مستورد للبشر ، لعل اهمها ارتفاع نسبة يهود فلسطين / اسرائيل الى يهود العالم من ٥٧ ٪ فقط عام ١٩٤٨ الى حوالى ٢٠ ٪ عام ١٩٨٠ . ومن المعروف انه عقب قيام الحركة الصهيونية في مؤتمر بازل سنة ١٨٩٧ مباشرة ، وخلال الفترة ١٩٠٠ - ١٩٢٥ ارتفعت نسبة اليهود الى اجمالى سكان فلسطين من ٥٠ الى ٨٠ فقط . أى أن إعلان الحركة الصهيونية لم يؤثر تأثيرا كبيرا على هجرة اليهود إلى فلسطين في بداية الأمر . ولم تحدث القفزة الكبيرة في هجرة اليهود الى فلسطين الا تحت ضغط الاضطهاد ومحاولات الابادة التي تعرضوا لها في المانيا تحت الحكم النازي ، حيث ارتفع عددهم من ١٢٢٠ ألفا عام ١٩٢٥ الى ٣٥٥٢ ألفا عام ١٩٣٥ ^(٨) . ومع ذلك فلم تبلغ نسبة اليهود في فلسطين ٦ ٪ من مجموع اليهود في العالم عام ١٩٤٨ . إن من المثير للتأمل أن نلاحظ أن القفزة الكبرى في الهجرة الى فلسطين لم تحدث الا بعد اعلان قيام الدولة اليهودية . فعلى حين أن اليهود الذين هاجروا الى فلسطين قبل عام ١٩٤٧ كانوا حوالى ٣٣١ ألفا ، كان عدد من هاجروا خلال الأربع سنوات الاولى من عمر الدولة (١٩٤٨ - ١٩٥١) ٦٦٦ ألفا ^(٩) . هذا التحليل يثبت أن هجرة اليهود الى فلسطين لا ترجع في الأساس الى ماتروج له الصهيونية من أنها أرض الميعاد لـ « الشعب » ، اليهودى بل تعود إلى ظروف اليهود في أوروبا في عهد النازية ، وإلى دعم القوى الأمبريالية بعد إنشاء الدولة الصهيونية عام ١٩٤٨ .

ولم نستطع الحصول على تقدير / موثوق به ومقبول لعدد المهاجرين الى اسرائيل منذ انشاء الدولة وحتى الان . ولكن بعض المصادر تقدر عدد المهاجرين من كل الجنسيات الى اسرائيل خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٨٠ بحوالى ٧ ملايين ^(١٠) ، وهو ما يعادل مرتين ونصف السكان اليهود في فلسطين عام ١٩٤٨ (انظر جدول ١) . وهذا القدر يمثل المجموع التراكمى للمهاجرين الى اسرائيل ، ولا يأخذ في الاعتبار اعداد اليهود النازحين منها . ومن الجدير بالذكر أن تدفق المهاجرين اليهود الى اسرائيل لم يكن منتظما خلال الفترة المذكورة . فهناك اتجاه هبوطى واضح للهجرة الصافية في داخله موجات متعاقبة على النحو التالى :

مصدرها الغالب	موجة الهجرة
اوربا والدول العربية	١٩٤٨ - ٥١
شمال افريقيا	١٩٥٥ - ٥٧
اوربا / امريكا -	١٩٦١ - ٦٩
آسيا / افريقيا	
أوربا / امريكا	١٩٧١ - الآن

كما يجدر بالذكر ايضا ان الهجرة الصافية كانت موجبة دائما على امتداد الفترة ، ورغم التقلب والاتجاه الهبوطى ، باستثناء سنتين فقط هما ١٩٥٣ و ١٩٨١ ^(١١) . ورغم كل ذلك ، فقد كانت المحصلة النهائية لعملية استيراد البشر إلى فلسطين هي ارتفاع نسبة سكان اسرائيل من اليهود الى اجمالى عدد اليهود في كافة انحاء العالم من ٥.٧٪ عام ١٩٤٨ إلى حوالى ٢٠ ٪ ١٩٨٠ .

وفي ظروف شح الموارد الطبيعية وضيق الرقعة الجغرافية لاسرائيل ، فإن هذا الاستيراد للبشر على نطاق واسع على النحو السابق توضيحه يثير مشكلة استيعاب حادة في الاحوال العادية . لكنه في حالة اسرائيل الخاصة ، واسرائيل حالة خاصة من نواح كثيرة ، فقد أمكن التغلب على هذه المشكلة عن طريق

جدول (١) اليهود في فلسطين إسرائيل والعالم
١٩٤٨ - ١٩٨٠

سكان فلسطين / إسرائيل (بالالف)	يهود الاجمالي	يهود العالم (بالالف)	يهود فلسطين / إسرائيل الى الاجمالي (%)	يهود فلسطين / إسرائيل الى يهود العالم (%)	
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	
٨٦٧٠	٦٤٩٦	١١٣٠٠	٥٧	٧٤٩	١٩٤٨
١٨٧٢٤	١٦٦٧٤	١١٩٤٠	١٤٠	٨٩١	١٩٥٦
٢٦٥٧٤	٢٣٤٤٩	١٣٥٣٨٠	١٧٣	٩٢٤	١٩٦٦
٣٠٠٤	٢٦٧١٢	١٤٢٤٠	١٨٥	٨٩٠	١٩٧٠
٣٩٠٠	٣٢٦٤٣	١٦٣٢٠	٢٠	٨٣٧	١٩٨٠

المصادر :

العمود (١) ١٩٤٨ - ١٩٧٠

M. Michaely, Foreign Trade Regimes and Econ- Development:
Israel (New York: NBER, 1975 Table A 1; EIU, QER Israel 1982
١٩٨٠ Supplement

العمود (٢) ١٩٤٨ - ١٩٦٦ ، نيكيثينا ، جدول (٢) ص ١٨٨

١٩٧٠ ، بالاسقاط بين ١٩٦٦ و ١٩٨٠

١٩٨٠ مبنية على اساس نسبة السكان اليهود الى اجمالي سكان

إسرائيل ٨٣٧ ٪ كما هو وارد في EIU, QER

العمود (٣) ١٩٤٨ - ١٩٦٦ نيكيثينا ، جدول (٢) ص ١٨٨

١٩٧٠ ، بالاسقاط بين ١٩٦٦ ، ١٩٨٠

١٩٨٠ ، مبنية على اساس نسبة اليهود في إسرائيل الى اجمالي يهود

العالم قدرها ٢٠ ٪

هـب ثروة السكان الفلسطينيين فى البداية عند طردهم عام ١٩٤٨ ، وعن طريق تأمين تفقات هائلة من الموارد المالية من الدول الرأسمالية فى الغرب . فمن المعروف أن عملية اغتصاب ثروة العرب بعد طردهم أو اجبارهم على مغادرة فلسطين قد اتاحت لكل مهاجر يهودى الى اسرائيل رأسمال ماذى فى شكل مساكن ومصانع ومتاجر ومكاتب ومزارع ... الخ يناهز ١١٣٥ جنيها استرلينيا . وكانت هذه الثروة المنهوبة تمثل أكثر من ثلاثة أضعاف دخل الفرد فى اسرائيل عام ١٩٥٠ (١٢)

ولا يمكن التقليل من أهمية السلب المباشر لثروة العرب المطرودين بعناصرها المختلفة (مبان سكنية ، منشآت اقتصادية ، معدات ... الخ) فى تسهيل مهمة استيعاب طوفان المهاجرين الى اسرائيل عادة اعلان قيام الدولة . وطبقا لاعتراف دون بيريتز :

« فإن الاملاك التى خلفها العرب وراءهم كانت واحدة من أعظم المساهمات فى جعل اسرائيل دولة يمكن ان تستمر .. فمن مجموع ٣٧٠ مستوطنة جديدة انشئت بين ١٩٤٦ واوائل ١٩٥٣ ، كان ٣٥٠ مستوطنة منها مقامة على املاك العرب الغائبين .. وفى عام ١٩٥٤ .. كان حوالى ثلث المهاجرين الجدد (٢٥٠ الف شخص) قد استقروا فى مناطق حضرية تخلى عنها العرب .. وفى عام ١٩٤٩ كان الزيتون المنتج فى البساتين التى تركها العرب يمثل ثالث اكبر بنود الصادرات بعد الموالح والماس » (١٣)

٤ - إسرائيل والامبريالية : لوى صهيونى أم منافع متبادلة ؟

سوف نقوم فى هذا الجزء بتحليل طبيعة العلاقة بين اسرائيل والقوى الامبريالية الكبرى ، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية . والمقولة التى نود أن نقيم عليها الدليل هنا هى أن اسرائيل تقوم بوظائف هامة للامبريالية متمثلة فى حماية

المصالح الحيوية لها في منطقة الشرق الأوسط . والامبريالية المقصودة هنا هي الغرب
لرأسمالي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية .

ومقابل الدفاع عن مصالحها الحيوية فإن الولايات المتحدة على استعداد لدعم
إسرائيل اقتصاديا وعسكريا وسياسيا . وبالطبع لسنا في حاجة الى تقديم دليل على
الدعم السياسي والعسكري لإسرائيل . فالجسر الجوي الأمريكي لإسرائيل إبان حرب
التحرير العربية في أكتوبر ١٩٧٣ خير دليل على الدعم العسكري . كما أن الموقف
الأمريكي في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة إبان الغزو الاسرائيلي
للبنان . هذا الصيف ، والذي حال دون صدور قرار من المجتمع الدولي ولو حتى
بلوم اسرائيل ، خير دليل على الدعم السياسي والدبلوماسي . دعنا نتحدث أولا
بشيء من التفصيل عن الدعم الاقتصادي ، والمتمثل في تدفق الموارد المالية في
شكل منح وقروض الى اسرائيل . بعد ذلك نتأمل مبررات هذا الدعم .

لقد قمنا بمحاولة أولية لحصر كافة التحويلات النقدية والعينية من
الصهيونية العالمية ومن حكومات الدول الامبريالية الى الحكومة والأفراد في اسرائيل
على امتداد الفترة ١٩٤٩ - ١٩٧٩ . وكانت الصورة في ملاحظها العامة كما يلي :

١ - الدعم الصهيوني من المنظمات والأفراد لإسرائيل

- | | |
|---|--------------------|
| ٧١٠ - ١٩٥٠ | ٥٤٤٦هـ بليون دولار |
| ٢ - دعم الحكومة الألمانية خلال نفس الفترة | ٢٧٣٢ بليون دولار |
| ٣ - الدعم الصهيوني من المنظمات والأفراد ومن
الحكومة الألمانية للفترة ١٩٧٢ - ٧٥ | ٢٢٠٣ بليون دولار |
| ٤ - دعم الحكومة الأمريكية خلال
الفترة ١٩٤٩ - ١٩٧٥ | ٦٣٥٤ بليون دولار |
| ٥ - منح وقروض طويلة الاجل من كافة المصادر
خلال الفترة ١٩٧٦ - ٧٩ | ١٥٧٧٩ بليون دولار |
| المجموع الكلي للدعم خلال الفترة ١٩٤٩ - ٣٢٥١٤٧٩ | بليون دولار |

جدول (٢)
الدعم المالي الصهيوني من المنظمات والافراد لاسرائيل
١٩٥٠ - ١٩٧١

(بالمليون دولار)

الفترة	التحويلات للحكومة الاسرائيلية	تحويلات للافراد	مصلحة سندات الاستقلال والسمية	الاحمال	عدد السكان	لمصيب الفرد
					(بالالف)	(بالدولار)
١٩٥٠ - ٥٦						
المجموع	٥٤٩٠	١٧٤٠	٢٤٥٠	٩٦٠	١٦٦٠٩	٨٦١
المتوسط السنوي	٧٧٢٣	٢٤٩	٤٠٨	١٤٦٠		
١٩٥٧ - ٦٦						
المجموع	٨١٩٠	٦٢٢٠	٢٩٨٠	١٧٣٩٠	٢٣٠٦٤	٧٥٠٥
المتوسط السنوي	٨١٩	٦٢٢	٢٩٨	١٧٣٩		
١٩٦٧ - ٧١						
المجموع	١٢٢٥٠	٨٣٩٠	٦٣٦٠	٢٦٩٧٠	٢٩٢٦٦	١٨٤٣٣
المتوسط السنوي	٢٤٥٠	١٦٧٨	١٢٦٦	٥٣٩٤		
١٩٥٠ - ٧١						
المجموع	٢٦٣٥٠	١٦٣٥٠	١١٧٦٠	٥٤٤٦٠		
المتوسط السنوي	١١٩٨	٧٤٣	٥٦٠	٢٥٠		

ملاحظات : * المتوسط محسوب لفترة ٦ سنوات فقط ، حيث ان الاصدار الاول من سندات الاستقلال كان في مايو ١٩٥١ .
* * هذا المتوسط ليس خارج قسمة المجموع (٩٦٠) على عدد السنوات (٧ سنوات) حيث ان المتوسط السنوي لمصلحة سندات الاستقلال والتنمية محسوب لمدة ٦ سنوات فقط ، كما موضح في الملحوظة السابقة .

المصدر : حست من مشيلي ، الملحق الاحصائي ، جدول أ - ١ و أ -

وهذه البيانات توضح أن هناك ثلاثة روافد رئيسية للدعم الاقتصادي لإسرائيل هي : الامتدادات الصهيونية في الخارج ، والحكومة الألمانية ، والحكومة الأمريكية . والجدول (٢) يعطى صورة أكثر تفصيلا للامدادات المالية من الامتداد الصهيوني لإسرائيل خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٧١ . وهذه الامدادات من ثلاثة انواع : تحويلات من اليهود في الخارج الى الحكومة الاسرائيلية ، وتحويلات من اليهود في الخارج الى الافراد الاسرائيليين ، وحصيلة بيع سندات الاستقلال والتنمية التى تصدرها الحكومة الاسرائيلية. وخلال الفترة المذكورة بلغ اجمالى الامدادات المالية بانواعها الثلاثة من الصهيونية العالمية الى اسرائيل حوالى ٥٥ بليون دولار منها ٢٦٤ بليون دولار تحويلات للحكومة الاسرائيلية ، ١٦٤ بليون دولار تحويلات للأفراد ، ١٨ بليون دولار حصيلة بيع سندات الاستقلال والتنمية . وهذه المبالغ تمثل تحويلا ماليا بواقع ٢٤٥٥ دولارا للفرد الواحد فى المتوسط .^(١٤)

ومن المثير أن نتفحص النمط الزمنى لتدفق هذه التحويلات المالية خلال الفترة . فإذا تمعنا هذا النمط الزمنى نلاحظ انه ليس على وتيرة واحدة ، بل يميل تدفق التحويلات المالية بصفة عامة الى التزايد فى اوقات الحروب والأزمات التى تحدث فى منطقة الشرق الاوسط^(١٥). وبشكل خاص فإن تدفق التحويلات قد تضاعف بعد حرب يونيو ١٩٦٧ عما كان عليه قبلها . فقد بلغ التدفق الاجمالى خلال السنوات الخمس ١٩٦٧ - ٧١ حوالى نصف التدفق الاجمالى خلال الفترة ١٩٥٠ - ٧١ كلها ، وبلغ المعدل السنوى للتدفق خلال الفترة التى اعقبت حرب يونيو مباشرة ثلاثة أضعاف التدفق السنوى خلال العقد السابق عليها .

هذا يوضح تماما ما قصدناه بامتدادات الكيان الصهيونى خارج اسرائيل . ففي الاوقات التى تقرر فيها اسرائيل محاربة العرب (وكان هذا هو الحال فى كل الحروب باستثناء حرب ١٩٧٣) تهرع الصهيونية العالمية لجمع الاموال وارسالها لإسرائيل لتمويل هذا النشاط العدوانى . ويعنى هذا بالضرورة أنه لو كانت اسرائيل مطالبة بدفع فاتورة نشاطها العدوانى فى كل مرة ، لترددت كثيرا قبل ان تقدم على ذلك .

ويقف وراء جمع هذه الاموال عدد كبير من المنظمات مثل المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية ، واللجنة اليهودية الأمريكية ، والصندوق القومي اليهودي ، والصندوق التأسيسي اليهودي ، والنداء اليهودي الموحد ، والنداء الاسرائيلي الموحد ، ولجنة التوزيع المشتركة ، والمنظمة النسائية الصهيونية العالمية . والاتحاد العالمي للصهاينة الاشتراكيين ، والهاداسا^(١٦) . هذه المنظمات تمثل فعلا ، لا مجازا ، امتدادات الكيان الصهيوني خارج فلسطين .

اما المصدر الثاني من مصادر الدعم المالى لاسرائيل فيتمثل فى حكومات الدول الامبريالية ، وبالذات الولايات المتحدة والمانيا (رغم اختلاف دوافع كل منهما) . ورغم انه لم يتيسر حصر تدفقات الموارد من هذا المصدر حصرا كاملا^(١٧) ، إلا أن ما أمكن حصره بالفعل ينهض دليلا على الموقع الخاص الذى تحتله اسرائيل على خريطة الامبريالية العالمية . فبمقتضى اتفاقية التعويضات بين الحكومة الاسرائيلية والحكومة الألمانية ، التى عقدت فى سبتمبر ١٩٥٢ ، نص على أن تدفع الحكومة الالمانية للحكومة الاسرائيلية مبلغ ٨٢٢ مليون دولار خلال فترة السنوات العشر ١٩٥٣ - ١٩٦٢ كترضية عن الاضرار التى اصابته اليهود على يد الحكومة النازية فى المانيا خلال الحرب العالمية الثانية . وقد لعبت الولايات المتحدة دورا أساسيا فى توقيع هذه الاتفاقية .

ولا يمكن للمرء أن يغالى فى أهمية الدعم الذى قدمته التعويضات الالمانية للكيان الصهيوني . فقد جاءت فى وقت كان اقتصاد اسرائيل يعانى معاناة شديدة حتى أنه كان على شفا الافلاس . ويكفى أن نتذكر ماكتبته مجلة « الاكونومست » اللندنية عن حالة الاقتصاد الاسرائيلي آنذاك . فقد كتبت المحلة تقول :

«إن صعوبات اسرائيل تمثل كابوسا لرجل الاقتصاد .. فالحكومة تواجه موقفا ماليا يكاد يكون ميثوسا منه ... وقد حافظت اسرائيل على نفسها من الفرق باجراءات تراوحت بين الاقتراض والاستجداء»^(١٨)

وليس أدلى على سوء أوضاع اسرائيل الاقتصادية عام ١٩٥٣ من أن معدل البطالة وصل الى ١٠ ٪ ممن في سن العمل ، وبلغت الضرائب على الدخل ٢٠ - ٥٠ ٪ ووصل دين اسرائيل الخارجى في نهاية ذلك العام الى ٤٠٠ مليون دولار^(١٩) . ونتيجة لذلك كله زاد عدد اليهود النازحين من اسرائيل على عدد المهاجرين اليها لأول مرة في تاريخ الدولة ، الوضع الذى لم يتكرر إلا عام ١٩٨١ ، على النحو السابق الإشارة اليه .

ليس من المغالاة إذن القول أن مدفوعات التعويضات الالمانية لاسرائيل كانت بمثابة طوق النجاة للكيان الصهيونى . لقد أنقذته من إفلاس وشيك . ليس هذا فقط بل لأنها مكنت هذا الكيان من التقاط أنفاسه بعد حرب ١٩٤٨ ، والاستعداد للحلقة التالية في سلسلة العدوان على العرب . فقد كان حزم لا يستهان به من السلع الالمانية المقابلة لهذه المدفوعات يتمثل في العتاد الحربى من دبانات ومدافع .. الخ ، ذلك العتاد الذى مكن اسرائيل من غزو سياء في خريف ١٩٥٦ .

ولم يقتصر الدعم الالماني للكيان الصهيونى على مدفوعات الترضية للحكومة الاسرائيلية بل كانت هناك ايضا تعويضات للأفراد اليهود في اسرائيل على الخسائر التى تعرضوا لها إبان الحكم النازى في ألمانيا^(٢٠) . وقد بدأت المدفوعات للأفراد في نفس الوقت الذى بدأت فيه المدفوعات الألمانية للحكومة الاسرائيلية تقريبا . لكنه على حين توقفت الاخيرة عام ١٩٦٢ حسب الاتفاق ، لازالت الأولى مستمرة حتى اليوم ، بل انها في تزايد . وقد بلغ مجموع المبالغ التى دفعت حتى ١٩٧١ ١٩١٠ مليون دولار .

ورغم كل ما قيل ويقال عن اهمية المصدر الالماني لدعم الكيان الصهيونى ، فلا شك ان الولايات هى المصدر الاول والأهم على الاطلاق . وفي هذا المجال يجب التمييز بين ماتقدمه الحكومة الامريكية نفسها وماتقدمه المنظمات الصهيونية

والأفراد . والنوع الاخير سبق الحديث عنه ، ونقصر حديثنا هنا عل النوع الاول : مدفوعات الحكومة الامريكية . وقد رأينا أن هذه المدفوعات كانت تمثل حوالى نصف المساعدات المالية لاسرائيل منذ انشائها . لقد بلغت هذه المدفوعات خلال الفترة ١٤٢٢٤ مليون دولار منها ٦٧٠٥ بليون دولار (٤٧ %) فى شكل منح والباقي وقدره ٧٥١٩ بليون دولارا (٥٣ %) فى شكل قروض . ^(٢١) وتفصيل هذا المبلغ يوضحه الجدول (٣) ، الذى لا يحتاج الى تعليق كثير ؛ فهو واضح بذاته . ولكن بالنسبة لأعراض بحثنا ، يهمنى الإشارة الى تطور هذه المساعدات مع تطور علاقة الكيان الصهيونى بالعرب .

فالفترة التى يغطيها الجدول (١٩٤٩ - ١٩٧٩) شهدت الحروب الأربع الاولى بين اسرائيل والعرب (باستثناء الحرب الاخيرة فى لبنان عام ١٩٨٢) . ومن المهم ان نلاحظ ان الدعم الرسمى الأمريكى المباشر (من الحكومة الامريكية) كان متواضعا خلال الفترة التى اعقبت قيام اسرائيل مباشرة . ولعل اهم عناصره منحة قدرها ٨٦٥ مليون دولار . ويجب ان نتذكر ان هذه المنحة جاءت فى فترة عصبية للكيان الصهيونى من الناحية الاقتصادية . وباستثناء ذلك ، فقد فضلت الولايات المتحدة ان تقدم مساعداتها بطريق غير مباشر من خلال الحكومة الالمانية ، ربما لحسابات متعلقة محطد ود العرب والاحلال محل بريطانيا وفرنسا فى الشرق الاوسط بعد الحرب العالمية الثانية . من هنا يجب النظر الى مدفوعات الترضية والتعويضات الالمانية ليس فقط كتكفير عن الذنب الالمانى الذى مضى ، ولكن ايضا كتعبير عن الدعم الأمريكى الذى سياتى . ولنتذكر هنا الدور الأمريكى الهام فى توقيع اتفاق التعويضات الالمانية كما سبق البيان .

ولكن الدعم السافر من جانب الحكومة الامريكية لاسرائيل يظهر فى حرب ١٩٦٧ . فعلى حين كانت المساعدات العسكرية الامريكية لاسرائيل خلال الفترة ١٩٤٩ - ٦٥ ٤٨٤ مليون دولارا فقط ، إذ بها تقفز الى ٩٠ مليون دولارا عام ١٩٦٦ . ألا يعنى هذا شيئا بالنسبة للدور الأمريكى فى العدوان الصهيونى على الامة العربية عام ١٩٦٧ ؟ مثال آخر من حرب ١٩٧٣ . فبعد هذه الحرب

جدول (٣)
تدفق المساعدات الحكومية الأمريكية لإسرائيل ١٩٤٩ - ٧٩

(بالمليون دولار)

٧٩-١٩٤٩	٧٩-١٩٧٦	٧٥-١٩٦٨	٦٧-١٩٦٢	٦١-١٩٥٣	٥٢-١٩٤٩
١ - مساعدات اقتصادية					
١٠٥٩٢	٢٩٦٥	٥٦٤٧	٢٢١٥	١٣٥٠	١٣٥٠
٥٦٩٢	٢٧٦٠	٣٥٥٨	١٣٥٠	١٣٥٠	١٣٥٠
٤٩٨٩	٢٤٥	٢٥٨٩	٨٦٥	٨٦٥	٨٦٥
٢ - مساعدات عسكرية					
٤٠٧٥٢	١٣٦٤	٩	—	—	—
٢٤٧٥٢	١٣٦٤	٩	—	—	—
١٦٠٠	—	—	—	—	—
٣ - مجموع التدفقات					
١٤٢٢٤	٧٨٢٠	٥١٣٤	٤٣٦٩	٥٦٥٢	٢٢١٥
٧٥١٨٩	٣٦٣٢	٣٣٥٨	٤٠٨٤	٣٦١٧	١٣٥٠
٦٧٠٥	٤٢٣٧	٢٠٨٩	٢٤٥	٢٥٨٩	٨٦٥

المصدر والملاحظات : بيانات الفترة ١٩٤٩ - ٧٥ حسب من الجدول ص ١٨

ل

USAID, U. S. Overseas Loans and Grants

المشار إليه في حاشية (٢١) مع مراجعة مالي :

- (١) اعهد تقسيم الفترة بحيث تتطوّر علاقة الكيان الصهيوني بالعرب .
- (٢) تم ادماج قروض بنك التصدير والاستيراد ضمن المساعدات الاقتصادية ، بدلاً من ظهورها كبنود منفصل في المصدر المذكور
- (٣) تم تصحيح بعض الأخطاء الحسابية في المصدر المذكور ، حيث يعطى مجموعا للمساعدات بمختلف أنواعها يساوي ٦٢٩٦ مليون دولار نتيجة اخطاء جمع عدة بنود فرعية .

بيانات الفترة ٧٦ - ٧٩ حسب من جدول A3 - X القدر المستوي لذلك إسرائيل لعام

١٩٧٩ .

مباشرة ، وفي ١٩٧٤ ، بلغت المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل ٢٤٨٢٧ مليون دولارا ، منها ١٥٠٠ مليون في شكل منح لا ترد ! وكان مستوى هذه المساعدات عام ١٩٧٣ ٣٠٧٥ مليون دولارا فقط . بل إن الدعم الأمريكي لإسرائيل خلال الأربع سنوات الأخيرة من الفترة وهي السنوات ١٩٧٦ - ٧٩ فاق الدعم الذي قدمته أمريكا خلال ربع القرن الممتد بين ١٩٤٩ و ١٩٧٥ ! ويقدر أن الولايات المتحدة قدمت ٥٨ ٪ من المنح التي حصلت عليها إسرائيل خلال الفترة ١٩٦٤ - ٧٩ والتي بلغت ١٤٤ بليون دولار ، وأن ٦٣ ٪ من المنح الأمريكية خصص لتمويل واردات إسرائيل العسكرية خلال الفترة .

إن المساعدات الهائلة التي دفعتها ولا زالت تدفعها الولايات المتحدة لإسرائيل ما هي الا استثمار من وجهة النظر الأمريكية . إنه وسيلتها المثلى في تأمين مصالحها في منطقة الشرق الأوسط^(٢٢) فإسرائيل هي كلب الحراسة الأمين ، وحاملة الطائرات التي تغرق ، والذراع الطويلة . هي كل هذا بالنسبة للولايات المتحدة . ولنتذكر جيدا دور إسرائيل في الاجهاز على تجربة التحول الاشتراكي والاستقلال الوطني في مصر ، وعلى تجربة بناء قدرة تكنولوجية وطنية في العراق ، وفي التآمر على الثورة الإيرانية . لكل ذلك نقول ان الولايات المتحدة الأمريكية ، طليعة الامبريالية العالمية ، تقف مع إسرائيل في مواجهة العرب . لكن هذا الكلام يحتاج الى شيء من التفصيل . ونبدأ بالسؤال :

ماهي مصالح الولايات المتحدة ؟ وهل حجم هذه المصالح يبرر دفع تلك المبالغ الطائلة التي أوردناها هنا ؟

هناك أربعة أنواع من المصالح للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط ،

هي :

- (أ) تدفق البترول بشكل منتظم وبالكميات المناسبة .
- (ب) وجود فرص التجارة والاستثمارات الأمريكية في دول المنطقة .
- (ج) طرق النقل والمواصلات والاتصال الى المحيط الهندي وشرق افريقيا .
- (د) استثمار رؤوس الأموال العربية النفطية في أمريكا وأوروبا .

ولقد كانت أنواع المصالح المحددة في (١) - (ج) من الركائز التي بنى عليها تقرير معهد بروكينجز تصوراتها لتحقيق سلام في الشرق الأوسط. ^(٢٣) وبهنا هنا عمل تقدير تقريبي للقيمة النقدية لأنواع المصالح هذه ، حتى نتبين إن كانت في مجموعها تبرر المساعدات المالية الضخمة التي تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل .

- أولا : تدفق البترول . والمقصود هنا هو ضمان التدفق بكميات معينة وبشكل منتظم . فأى عرقلة للإمدادات ، خصوصا إذا طال أمدها ، تؤثر تأثيرا سلبيا على اقتصادات الدول الرأسمالية المتقدمة نظرا لاعتمادها الشديد على بترول الشرق الأوسط . وتشير المعلومات المتاحة الى أن هذه الدول قد قامت بتخزين احتياطي استراتيجي يكفي استهلاكها لمدة تقرب من العام طبقا لمعدلات الاستهلاك الحالية . ونفترض أنه يلزم في الظروف العادية الاحتفاظ بمخزون يكفي الاستهلاك خلال المدة التي يستغرقها نقل الزيت من حقول الشرق الأوسط الى مراكز الاستهلاك ، وأن هذه المدة هي حوالي ١٥ - ٢١ يوما . بذلك تكون التكلفة الفعلية « لتأمين إمدادات البترول » حوالي ١٨ - ٢٥ ضعفا للتكلفة في الظروف العادية . هذه التكلفة الإضافية تشكل عبئا ضاغطا على اقتصادات هذه الدول .

ثانيا : وجود فرص التجارة والاستثمارات . فقد قدر عائد الولايات المتحدة الأمريكية من الاستثمار والتجارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحوالى ٢ - ٣ بليون دولار سنويا في أواخر الستينيات. فمثلا خلال السنوات ١٩٦٦ - ٦٩ بلغ هذا العائد ١.٣ بليون دولار ^(٢٤) .

ثالثا : ضمان استثمار عائدات النفط العربية في الأسواق المالية والنقدية الغربية : فمما لاشك فيه أن إعادة تدوير عائدات النفط بحيث تظل مستثمرة في البلدان الرأسمالية المتقدمة يمثل تدعيما كبير لعملات هذه الدول

واقتصاداتها . فطبقا للتقرير السنوى للبنك الدولى لعام ١٩٨١ بلغت الأرصدة المالية لست من الدول العربية مبلغ ٣٠ بليون دولار . فلو كان هناك خفض فى العائد على هذه الأرصدة (بسبب سيطرة الدول الرأسمالية على ظروف استخدامها) ولو فى حدود ١ ٪ - ٢ ٪ ، لكان معنى ذلك فقدان الدول صاحبة الفوائض لمبلغ يتراوح بين ٣ - ٦ بليون دولار سنويا لمصلحة الدول المضيفة لهذه الأموال .

وواضح من هذا الحساب التقريبي ، والسريع ، أنه بالإضافة الى الاعتبارات الاستراتيجية المرتبطة بتأمين إمدادات البترول وطرق النقل والمواصلات والاتصال الى المحيط الهندى وشرق أفريقيا ، وهى عوامل يصعب تقييمها ماليا ، فإن أوجه المصالح الأخرى تقدر ماليا بمبلغ يتراوح بين ٥ - ٩ بليون دولار سنويا . فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدفع دعما ماليا لاسرائيل حتى تتولى مهمة حماية هذه المصالح بالوكالة يقدر بحوالى ٢ بليون دولار سنويا ، فإن العائد يبرر التكلفة من وجهة النظر الأمريكية .

ويتضح هذا بدرجة لا تترك مجالا للشك إذا فحصنا التكلفة المتضمنة فى حماية الولايات المتحدة لمصالحها فى المنطقة بصورة مباشرة ، بدلا من الاعتماد على إسرائيل . وهذا فى الواقع هو الأساس فى تكوين قوة الانتشار السريع للتدخل وقت الضرورة . فطبقا للبيانات المتاحة ، فإن تشكيل قوة قوامها عشرين ألف رجل يكلف نحو ٣ - ٣٥ بليون دولار سنويا ^(٢٥) . قارن هذا بمبالغ المنح التى تقدمها الحكومة الأمريكية لاسرائيل ، والتى بلغ متوسطها السنوى للفترة ١٩٦٤ - ٧٩ حوالى ٥٠٠ مليون دولار (نستبعد القروض هنا حيث أنها فى النهاية مبالغ واجبة السداد) . هذا يعنى أن نسبة الدعم الأمريكى بهذه الصورة (أى فى شكل منح ، باعتباره ممثلا للتكلفة غير المباشرة لتأمين المصالح الأمريكية) إلى التكلفة المباشرة لحماية هذه المصالح فى حدود ١٥ ٪ . أما إذا نسبنا مدفوعات المنح الأمريكية لاسرائيل الى المقابل المالى للمصالح الأمريكية التى أمكننا التعبير عنها فى

صورة نقدية (التجارة والاستثمارات والاستثمار بتوظيف عوائد النفط) فإن النسبة تنخفض الى ٥ - ١٠ ٪ فقط . وهذا في الواقع في حدود النسب المتعارف عليها في حقل التأمين .

٥ - خاتمة واستنتاجات :

حاولنا في هذه الدراسة إقامة الحجة على أن إسرائيل ، بحكم العقيدة الصهيونية الاستيعادية العنصرية (القائمة على فكرة « شعب الله المختار » و « التميز العنصري لليهود ») ، وبحكم معطيات واقعها الاقتصادي في فلسطين ، سوف تسعى دائما نحو التوسع وفرض الهيمنة . وهذا يجعل الحديث عن السلام من جانب العرب مجرد أضغاث أحلام . وذكرنا أن جوهر الصراع بين العرب واسرائيل يكمن في التضاد والتنافي بين طبيعة المشروع الصهيوني والمشروع العربي وفي تحالف اسرائيل مع الامبريالية . وأقمنا الدليل الساطع على أن الولايات المتحدة وغيرها من القوى الامبريالية إنما تدعم اسرائيل لا بضغط من اللوى الصهيوني ولا بسبب التعاطف مع اليهود ، وإنما دفاعا عن مصالحها هي . وهذا يسقط كل حديث عن الحاجز النفسى وتطبيع العلاقات ، ويسقط حجة القائلين بإمكانية تحييد الولايات المتحدة . فلا بديل الا المواجهة على مختلف الاصعدة - اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية واعلامية وثقافية وعلمية وتكنولوجية . وهذه المواجهة هي مواجهة مع اسرائيل ومع الولايات المتحدة . وهنا يتعين التأكيد على النقاط التالية :

أولا : أن ما بين العرب واسرائيل هو صراع من أجل الوجود ذاته . وهو ليس كما يسميه البعض نتيجة « حواجز نفسية » ، بإسقاطها يسقط الصراع بين الطرفين . نقول إن الصراع هنا يدور بين العرب واسرائيل وليس بين العرب واليهود . فالعروبة تعبير ثقافى - حضارى - عرقى واليهودية تعبير دينى . والعرب يضمون اليهود وغيرهم ، واليهود منهم العرب ومنهم غير العرب . إنما يقوم الصراع بين العرب بمشروعهم القومى الممثل في القومية العربية ، وبين اسرائيل كتجسيد للمشروع الصهيونى - باعتبار الصهيونية ايديولوجية

عنصرية استبعادية (Exclusionist) . وفي النهاية اما ان تنتصر حركة القومية العربية واما ان تكون السيادة للحركة الصهيونية ممثلة في اسرائيل . وليس هناك بديل ثالث .

ثانيا : ان الامبريالية العالمية ، وبالذات الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها طليعة هذه الامبريالية ، تقف على نفس الخط الذي تقف عليه اسرائيل والصهيونية . وهى لا تفعل ذلك بتأثير الدعاية الصهيونية واللوى الصهيونى ، وانما تفعله انطلاقا من مصالحها الحيوية في منطقة الشرق الاوسط . ان الولايات المتحدة حينما تنحاز لاسرائيل لاتفعل ذلك بسب الضغط الصهيونى وانما حماية لما تعرفه على انه مصالحها الحيوية . ومن هنا فان الصراع العربى ضد اسرائيل لاينفصل عن الصراع العربى ضد الامبريالية ، وفي الطليعة منها الامبريالية الامريكية . ^(٤) هذا التشخيص للواقع يسقط العديد من التصورات الخاطئة أو الساذجة . فهو يسقط التصور القائل بان « الولايات المتحدة شريك في عملية السلام » ، فالأخيرة تقف على الجانب الاخر من الخط الفاصل . وهو يسقط التصور القائل بأن الولايات المتحدة تملك ٩٩ ٪ من اوراق لعبة الشرق الاوسط . انه من ناحية تسليم العاجزين - لأنه يمثل قعودا عن الفعل والاكتفاء باستجداء الآخرين ، وهو من ناحية اخرى فهم البسطاء - لان الولايات المتحدة لن تستخدم ما بيدها من اوراق لكى تحقق للعرب آمالهم المشروعة والتي تتناقض جذريا مع مصالحها في الهيمنة على النحو الذى أوضحته هذه الدراسة .

ثالثا : انه قد آن الاوان لمراجعة بعض المصطلحات المتداولة في الساحة الفكرية والسياسية . وفي مقدمة هذه المصطلحات مصطلح « التطبيع » . فلقد انتشر هذا المصطلح وروج له بعد توقيع مصر لاتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع اسرائيل . بل ان هذه الوثائق تجعل « التطبيع » ركنا

اساسيا من اركانها . فهذا المصطلح يعنى الانتقال بالعلاقات بين الطرفين من حالتها غير الطبيعية الى الحالة « الطبيعية » ، وتحديدًا ، فإن هذا يعنى ان يفتح العرب قنوات الاتصال والتفاعل بينهم وبين اسرائيل فى المحالات المختلفة : سياسية واقتصادية وثقافية ... الخ . بعبارة اخرى فإن شعار « التطبيع » يطرح الآن كبديل لشعار « المقاطعة » الذى رفعه العرب منذ اعلان قيام دولة اسرائيل وحتى الآن . وهذا يثير السؤال حول ماهو طبيعى وماهو غير طبيعى . وفى ضوء المقولة السابق تحديدها ، والخاصة برويتنا للصهيونية ، فإن المقاطعة ، لا التطبيع ، هى الوضع الطبيعى . إذ لاعلاقات مع طرف ينكر امانينا القومية ويحتقر تراثنا القومى ويسعى لبسط هيمنته استنادا الى القوة العسكرية التى توفرها له الامبريالية .

لكن حتى لانظّل أسرى فى مصيدة رد الفعل علينا أن نحدد لنا هدفا واضحا وأن نسعى الى تحقيقه بكل السبل ومهما كانت التضحيات .

والتشخيص الذى قدمناه فى هذا البحث لطبيعة الصراع بين العرب واسرائيل يقدم لنا الأساس المطلوب لتحديد الهدف . وبذلك فإننا نقترح أن يكون الهدف الاستراتيجى للنضال العربى ضد إسرائيل - هو : « تصفية وضع اسرائيل كقاعدة صهيونية استعمارية فى قلب الوطن العربى » ^(٢٦) . هذا التحديد للهدف يكشف أن صراعنا هو فى الواقع مع الكيان الصهيونى فى فلسطين وامتداداته خارجها ، ومع القوة الامبريالية الظهيرة لها فى آن واحد . بذلك يتحد الموقع الحقيقى للعرب واسرائيل وامريكا على خريطة الصراع ؛ فالعرب يقفون و جانب واسرائيل وامريكا فى الجانب الآخر .

إن تحديد الهدف بهذا الشكل يعنى أن أبعاد المواجهة متعددة ومجال تركيزنا هنا هو البعد الاقتصادى . والحد الأدنى الذى نراه ضروريا فى هذا المجال هو المقاطعة . لذلك لابد من رفع شعار المقاطعة كبديل لشعار التطبيع ، على أن

يفهم من هذا أن المقاطعة لا تقتصر على مقاطعة الشركات التي تتعامل مع إسرائيل فحسب ، كما هو الحال حتى الآن ، بل ومقاطعة كل طرف يدعم إسرائيل بأية صورة - وبالذات كل من يقدم دعما ماديا مباشرا لإسرائيل .

وينبغي ألا يغيب عن ذهننا أن المواجهة الحقة والفعالة ، حتى في بعدها الاقتصادي ، لها متطلبات أخرى غير اقتصادية . وفي مقدمة هذه المتطلبات تغيير موقف النظم العربية من الصراع ، ذلك الموقف الذي دأب على استجداء الولايات المتحدة لكي تضغط على إسرائيل لتقديم التنازلات . ونخشى أن يكون هذا الموقف أكثر من مجرد تعبير عن سوء الفهم لطبيعة الصراع . فالتحليل الوارد في هذا البحث ، وموقف الولايات المتحدة من إسرائيل خلال حرب لبنان ، لا يترك أى مجال للتخمين حول موقع الولايات المتحدة من الصراع - ذلك الموقع الذى يحدد موقفها فيه . إن على الجميع في هذه الحالة مخاطبتها باللغة الوحيدة التي تفهمها - لغة المصالح الحيوية .

الهوامش

(١) وان ظلت اشطة التجارة والربا هى الانشطة المفضلة لدى اليهود ، الى الحد الذى خلده شكسير فى مسرحية تاجر الندية .

(٢) انظر مقاله الهام ،

«Zionism: A Marxist Analysis» in Ibrahim Al-Abid (ed.), **Selected Essays on the Palestine Question** (Beirut: PLO Research Center, 1969)

والاقتباس الوارد فى المتن من الصفحات ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٣) تظهر دراسة هذه الخصائص بصورة أكثر تفصيلا فى بحث المؤلف « دور الموارد الخارجية فى دعم اقتصاد اسرائيل » دراسة غير منشورة (١٩٨٢) .

(٤) فى عام ١٩٨٠ بلغت محصصات الاعانات للصناعة ٩١٢١ مليون شيكل اسرائيلى ، وبلغ ناتج الصناعة فى نفس العام ٢١٢١٧ مليون شيك . وبذلك تبلغ نسبة الاعانات للصناعة ٤٣ ٪ من قيمة الناتج . كما تبلغ نسبة الاعانات ٩ ٪ من الدخل القومى لنفس السنة ، والذى بلغ ٩٩٥٢٩ مليون شيكل .

(٥) كان لهذا الاعتبار دور حاسم فى سياسة الادارة العسكرية الاسرائيلية تجاه الزراع العرب فى الضفة الغربية وقطاع عزه . حول ممارسات اسرائيل فى هذا المجال راجع الفصل الرابع من كتاب عاطف قرصى ، الاثار الاقتصادية لاتفاق كامب ديفيد (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨٢) .

ولايجب ان نسى ان اسرائيل قامت من قبل بتحويل مياه هر الاردن رغم اعتراض الدول العربية ومايسمى « المحتمع الدولى » . كذلك فإن فى مخططات اسرائيل تحويل مياه هر الليطانى فى حوب لبنان . بل واكثر من هذا لم تحف اسرائيل اهتمامها بمياه هر النيل .

(٦) فأهم هذه الموارد وهو البوتاس . ويوجد الحديد بكميات قليلة ونوعيه منخفضة . وقد انعكس ذلك على الصناعة فى اسرائيل ، فأصبحت صناعة صقل الماس اهم صناعات التصدير . ومعروف ان اسرائيل لاتنتج الحام اللازم بل تستورده .

(٧) تستثنى هذه الشروط من ارتكبوا افعالا ضد ما يسمى الشعب اليهودى واولئك الذين يمثلون خطرا على الصحة العامة او على امن الدولة . وبقي نظام الحصص كوسيلة للتحكم فى هجرة اليهود لاعراض سياسية . انظر .

Galina Nikitina, *The State of Israel* (Moscow, Progress Pub., 1973), p. 186

(٨) مصدر هذه البيانات هو نيكيتينا ، ص ١٨٨

(٩) يجب مراعاة الحذر فى استخدام هذه الارقام واعتبارها تقريبية - حيث ان البيانات تتضارب فى المصادر المختلفة ، ولم يكن لدى الباحث فرصة للاطلاع على المصادر الاولى لحسم مجالات التضارب المذكورة . قارن مثلا : حالينا نيكيتينا ص ١٨٩ ، حيث عدد المهاجرين منذ ١٩٤٨ حتى ٢١ مايو ١٩٦١ ٨٨١ ألفا ، ومشيلي ، جدول أ - ١ فى الملحق حيث يبلغ حجم الهجرة الصاية ٩٠٧١ ألفا خلال ١٩٤٨ - ١٩٦١ ، ومحمد السيد سعيد واميرة سلام استيعاب المهاجرين فى اسرائيل (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٧٨ ، ص ١٠٢ و ص ١٤٤ .

(١٠) انظر EIU, QER Israsl, 1982 Supplement

(١١) بلغت الزيادة فى عدد الازحين من اسرائيل عن عدد المهاجرين اليها ١٦٠٠ شخص عام ١٩٥٣ ، بينما وصلت هذه الزيادة الى ١١ الف شخص عام ١٩٨١ .

(١٢) راجع يوسف صايغ ، الاقتصاد الاسرائيلى (بيروت : مركز الابحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٦٦) ، ص ص ١٠٤ - ١١١ . مشار اليه فى :

Anglina Helou, *Interaction of Polititcal, Military and Economic Factors in Israel* (Beirut Palistine Research Center. 1969), pp 139-151

الذى قدر أن الثروة المسلوية من العرب عام ١٩٤٨ بلغت ٧٥٦٧ مليون حنيه استرليني . وفى تفصيلات حساب نصيب الفرد فى اسرائيل من هذه الثروة راجع حودة عبد الخالق ، « العرب والصهيونية : البعد الاقتصادى للمواجهة » ، عالم الفكر ، عدد أبريل ١٩٨٣ .

(١٣) هذه الاقتباسات من Don Peretz, *Israel and The Palestine Arabs*

مشار اليه في كتاب Anglina Helou

(١٤) حسنت على اساس متوسط عدد سكان اسرائيل خلال الفترة ١٩٥٠ - ٧١ وهو ٢٢٤٠٢ ألفا

(١٥) ففي حضم الهجوم الاسرائيلي على سيناء عام ١٩٥٦ ، بلغت حصيلة بيع سندات الاستقلال في الولايات المتحدة في يوم احد هو يوم ٥ نوفمبر مبلغ ٦٠٠ الف دولار . انظر The Israsli Economist ، عدد فبراير ١٩٥٧ ، ص ٢٦ مشار اليه في نيكتينا .

(١٦) للحصول على فكرة موجزة عن كل من هذه المنظمات ، يمكن للقارى ان يراجع د . عبد الوهاب المسيرى ، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية : رؤية نقدية (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٧٥)
(١٧) مثل هذا الحصر يقوم به المؤلف حاليا في دراسته لجامعة الدول العربية ، المشار اليها سابقا .

(١٨) انظر The Economist ، عند ابريل ١٩٥٣ ، ص ص ٢٠٢ - ٢٠٣ مشار اليه في نيكتينا ، ص ٢٠٣

(١٩) نيكتينا ، المرجع السابق مباشرة.

(٢٠) تعرف المدفوعات للحكومة الاسرائيلية باسم مدفوعات الترضية Reparations أما المدفوعات للأفراد فتعرف باسم مدفوعات التعويض Restitutions ومغزى التسمية الاولى واضح ، فالحكومة الاسرائيلية ممثلة لما يسمى الشعب اليهودى ، هي التى تغفر للشعب الالماني خطاياهم وعقابهم ، اما الافراد اليهود ، فلا بد لهم من تعويض آخر .

Agency for International Development (AID), U. S. Overseas Loans and Grants and Assistance from International Organizations. Obligations and Loan Authorizations July 1, 1945 June 30, 1975 , p. 18.

(٢٢) في وجهة نظر مشابهة ، انظر د . فؤاد مرسى ، « اسرائيل والكارتل النفطى العالمى » ، المؤتمر القومى لستراتيجية العمل العربى المشترك (بغداد ١٩٧٨) . ص ص ٣١٨ .

(٢٣) نقطة المصالح الحيوية الأمريكية هي احد محاور تقرير معهد بروكسجر عن السلام في الشرق الاوسط الذى يعد الاساس النظرى لمبادرة السلام واتفاقية كامب ديفيد . وهو يحدد مصالح الولايات المتحدة في تدفق المتروك والتجارة والاستثمارات والاتصالات خلال منطقة الشرق الاوسط (ص ٦) . كما يصص على اطار للسلام يضمن التزام الطرفين باهاء المقاطعة والحصار الاقتصاى والعاء الحواحر امام انتقال الاشخاص والبصائع ، وتطوير « علاقات طبيعية » في المجالات الاقتصادية والسياسية (ص ١٠) . انظر

The Brookings Institution, **Toward Peace in the Middle East: Report of a study group** (Washington, D C , 1975).

(٢٤) أنظر

Gorge Lenczow sxki (edx.), **United States Interests in the Middle East** (Washington, D. C.: American Enterprise Enstitute For Public Policy Research, 1973)

(٢٥) على أساس أن تكلفة الفرد في الشهر حوالى ١٥ ألف دولار ، فتكون التكلفة الشهرية حوالى ٣٠ مليون دولار ، والتكلفة السنوية ٣٦٠٠ مليون دولار .

(٢٦) لقد سبق للدكتور اسماعيل صبرى عبد الله تحديد صياغة مشابهة للهدف العربى انظر كتابه القيم : د . اسماعيل صبرى عبد الله ، في مواجهة اسرائيل ، الطبعة الثانية (بيروت : دار الوحدة للطباعة و النشر ، ١٩٨٠) ، بالذات الفصل الخامس بعنوان « استراتيجية للنضال العربى » ، وهو يركز على تصفية وضع اسرائيل كقاعدة صهيونية ، ولكننا نضيف الى ذلك صفتها الاخرى وهى أنها قاعدة استعمارية .

الفصل الرابع

البدائل المتاحة أمام المقاومة الفلسطينية في الوقت الحاضر

د . مصطفى كامل السيد

القاهرة . نوفمبر ١٩٨٢

صورة العالم بعد « الزلزال »

تواجه منظمة التحرير الفلسطينية منذ خروج قياداتها وقوات المقاومة من بيروت اختبارا عسيرا . وعلى الرغم من المقاومة الأسطورية لقوات الغزو الاسرائيلي ، تلك المقاومة التي استمرت فترة تقرب من شهرين ونصف في مواجهة عدو يتفوق كما وكيف على الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان ، إلا أن الغزو الاسرائيلي بنتائجه الشاملة كان يمثل بحسب تعبير أحد قيادات المنظمة.ألزالا مادت به الأرض من تحت أقدام تلك القيادات وتغيرت معه معالم البيئة المحيطة بها . ولذلك فمهمتها الأولى بعد انتهاء الزلزال هي محاولة حساب آثاره وتلمس ملامح العالم بعده . ولقد بدأت قيادات المنظمة في القيام بهذه المهمة الأولى، وعلى الرغم من أن بعض نتائج هذه المهمة قد أخذت تتضح بصدور قرارات المجلس المركزي للمنظمة الذي انعقد في دمشق في بداية الأسبوع الاخير من نوفمبر، إلا أن مازالت هناك

أسئلة كثيرة معلقة ، لاينتظر أن يتوافر الجواب عليها قبل انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني والذي تأجل مرارا ، وقد عقد في الجزائر خلال شهر فبراير ١٩٨٣ .

فما هي أولا معالم العالم الجديد الذى تواجهه المنظمة بعد الزلزال ؟
ففيما يتعلق بقيادات المنظمة ذاتها ، خرجت هذه القيادات من مقارها الرئيسية في بيروت التى أتاحت لها قدرا عالميا من الاستقلال إلى مقار جديدة بعضها في سوريا حيث تخضع لتأثير القيادة السورية والبعض الآخر في تونس في مقر الجامعة العربية . وإذا كان المقر الثانى يوفر درجة من الاستقلال بقيادة المقاومة إلا أنه بعيد عن أماكن التواجد الكثيف للفلسطينيين في المشرق العربى . ومن ناحية أخرى فإن عددا آخر من المؤسسات الفلسطينية وثيقة الصلة بالمنظمة قد اضطرت أيضا إلى الخروج من بيروت ، وفقد بعضها كثيرا من وثائقه مثل مركز الابحاث الفلسطينى ومؤسسة الدراسات الفلسطينية ، وعلى البعض الآخر أن يبدأ العمل على أرض جديدة ، ولاشك أن الانتقال ليس سهلا ، وخصوصا إذا لم يكن هناك بديل كامل لحرية الحركة التى كان يتيحها التواجد في بيروت . ومازال عدد كبير من هذه المؤسسات الفلسطينية يعانى من صعوبات الانتقال هذه .

ومن ناحية ثانية فقد توزع عدد هام من المقاتلين الفلسطينيين على سبع دول عربية منها اثنتان تحيطان بإسرائيل وحمس أخرى تبعد كثيرا عنها . وعلى الرغم من الاستقبال الحماسى الذى لقيه هؤلاء المقاتلون ، إلا أنهم اضطروا في أغلب الحالات إلى تسليم أسلحتهم للدولة « المضيفة » . ليس هذا فحسب بل إن وجودهم في أغلب الأحيان في تلك الأماكن الجديدة هو وجود محاصر ومراقب . لذلك فلا أمل لهم في أن يستأنفوا النضال المسلح من سوريا أو الأردن القريبتين من اسرائيل بسبب الاعتراض الصريح لسلطات البلدين ولا من السودان واليمن الجنوبية واليمن الشمالية وتونس والجزائر لبعدها عن أماكن المواجهة المباشرة مع العدو الاسرائيلى

وفى هذا الموقف يتسع عمق مأساة الشعب الفلسطينى بوجود مايقرب من ثلاثمائة ألف مدنى فلسطينى فى لبنان دون أى حماية فى مواجهة الخطط العنصرية لمؤسسات الدولة اللبنانية التى تسيطر عليها قيادات الكتائب التى خرجت من الصراع الأخير فى لبنان كأقوى أطراف المعادلة السياسية اللبنانية ، ولا تخفى بعض هذه القيادات كراهيتها للوجود الفلسطينى الذى قوى من شوكة الحركة الوطنية اللبنانية ردحا من الزمن وساند مطالبها فى التغيير الديمقراطى والاجتماعى ، وتعلن القيادات عزمها صراحة على تخفيف الوجود الفلسطينى فى لبنان الى حوالى ٥٠ ألف فقط بتشريد ٢٥٠ ألف إلى سهل البقاع أولا ثم إلى خارج لبنان بعد ذلك . وعمليات القبض على المئات من الفلسطينيين بواسطة الجيش اللبنانى وتدمير المخيمات وأماكن تواجد الآخرين بواسطة بلدوزرات القوى العنصرية المرتدية زى الجيش اللبنانى هى مجرد حلقات فى هذا المخطط . وبالإضافة إلى ذلك تستمر معاناة الفلسطينيين فى الأرضى المحتلة باستمرار سياسية فرض الحقائق الجديدة التى تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلى ، وآخر هذه الحقائق هى أن مساحة الأرضى التى صادرتها قوات الاحتلال تحت دعاوى مختلفة يقترب الآن من نصف مساحة أراضى الضفة الغربية وأن أغلب مدن الضفة أصبحت تحاط الآن بسور كثيف من الوحدات السكنية الاسرائيلية ، وهكذا تتحول المدن العربية إلى « جيتو » داخل الأرضى العربية ذاتها . وتستمر سلطات الاحتلال فى تضيقها على أصحاب المصانع والتجار والمتعلمين فى الضفة الغربية بهدف دفعهم إلى الهجرة وإخلاء الضفة تدريجيا للمستوطنين اليهود .

وعلى الصعيد العربى تدرك المنظمة لأول مرة حدود تضامن الحكومات العربية معها فقد خاضت المقاومة معركة لبنان دون أى دعم فعال من جانب أى من الأنظمة العربية باختلاف توجهاتها . لقد أعلنت كل تلك النظم تضامنها مع المقاومة فى مواجهة الاعتداء الاسرائيلى على لبنان وإعجابها بصمود المقاومة أثناء حصار بيروت الغربية . وقنعت القوات السورية الحليفة الموحدة فى لبنان باشتباكات مظهرية مع القوات الاسرائيلية ثم قبلت بسرعة وقف إطلاق النار والتزمت به بصرامة بالغة معظم فترة الحرب الاسرائيلية الفلسطينية اللبنانية . وتماطلت الأنظمة

العربية في عقد مؤتمر قمعتها حتى اكتمل خروج المقاومة من بيروت واجتمعت عندئذ لتبحث إعادة ترتيب الأوضاع في لبنان وبالنسبة للقضية الفلسطينية بعد الضربة التي لحقت بالمقاومة . ولاشك أن مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في فاس في سبتمبر كان نجاحاً من وجهة نظر منظميه . وهو بلا شك نقطة تحول في تاريخ المواجهة العربية الاسرائيلية ، فقد تضمنت قراراته ولأول مرة منذ بدأ هذا الصراع استعداد الدول العربية لتبني الحقيقة الاسرائيلية والتعايش معها .

وعلى الصعيد الدولي ترى قيادات المنظمة في تعاطف الرأى العام العالمى معها وخصوصاً في الدول الغربية بعد اتضاح بشاعة المؤسسة العسكرية الاسرائيلية نوعاً من التعويض عن خروج قسم هام من قواتها وقياداتها من بيروت ، إلا أنها تشعر بنوع من خيبة الأمل إزاء الاتحاد السوفيتى والذي كانت تتوقع منه موقفاً أقوى خلال أسابيع الحرب والحصار . ومع أنها تدرك استحالة قيام اسرائيل بمغامرتها العسكرية في لبنان دون دعم أمريكى فعال إلا أنها تنصت لمن يأملون بتغير الموقف الأمريكى تجاه القضية الفلسطينية بعد الخروج من بيروت وتنتظر صدور الدلائل التى تكشف عن حدوث هذا التغيير . وتتوالى على المنظمة اقتراحات العدول عن الكفاح المسلح والتركيز على العمل السياسى والدبلوماسى ، ويسعى مقدمو هذه الاقتراحات من الحكومات الغربية إلى إقناع المنظمة بأن اعترافها بدورها بإسرائيل سيذلل كثيراً من العقبات التى تعترض طريق التسوية السلمية وسيكسب لها أنصاراً حدد ليس في الدول الغربية وحدها وإنما داخل إسرائيل كذلك .

مراجعة النفس

وتأمل قيادات المقاومة معالم هذه البيئة المحلية والاقليمية والدولية وتتفحص أساليب عملها في الماضى محاولة أن تكتشف عناصر الخطأ في التقدير والحساب والتنظيم التى أدت إلى هذا الموقف الصعب . وترفع أصوات كثيرة بالنقد الذاتى . فمن قائل بأن علاقات المقاومة بالجماهير اللبنانية لم تكن أفضل العلاقات بين

قوات مقاومة شعبية والجماهير التي يفترض أن هذه القوات تدافع عنها . هل كان للمنظمة دور في الجفوة بين قواتها والجماهير الشيعية في الجنوب اللبناني ؟ وهل كانت هناك حقا تجاوزات جعلت كثيرا من اللبانيين وليس من بين أنصار الكتائب وحدها ينظر بغير اكتراث للمواجهة بين المقاومة الفلسطينية والقوات الاسرائيلية الغازية كما لو أنها لاتعنيهم أو أنها تدور على أراضى بلد آخر . ويقول آخرون بأن قسما من قوات المقاومة قد أعد لخوض الحرب النظامية وهى التي تملك فيها قوات اسرائيل تفوقا كاسحا ، ويرون أنه لو كانت كل قوات المقاومة قد أعدت لخوض حرب العصابات لربما كان غزو القوات الاسرائيلية للبنان قد استغرق وقتا أطول ، وخصوصا في الجنوب ، وربما كان حجم خسائر هذه القوات سيرتفع . ويذهب فريق ثالث إلى إدراك خطأ التوقعات السابقة بأن يظهر « الحليف » السورى تصامنه الفعال في لحظة الشدة ، ولم يكن في حساب المقاومة أن القسم الأكبر من القوات السورية في لبنان والبالغ عددها ٣٠ ألف جندي سيكتفى بالتفرج بينما تنهر القنابل العنقودية والفوسفورية وغيرها على سكان بيروت الغربية من لبنانيين وفلسطينيين . كما يكتشف فريق رابع هذه الظروف خطأ بعض التوقعات السابقة بأن تستخدم الأنظمة العربية المحافظة « خطواتها » لدى الحكومة الأمريكية من أجل الضغط على اسرائيل لوقف غزوها الوحشى للبنان بعدما تجاوز الأهداف الأولية التي أعلنها القادة الاسرائيليون .

إن عملية مراجعة النفس وفحص التقديرات القديمة لم تنته بعد . وإن كان يبدو الآن أن مرحلة إعلان نتائجها ربما قد بدأت مع اجتماع المجلس المركزى لمنظمة التحرير في دمشق في أواخر نوفمبر ومع الاعداد لانعقاد المجلس الوطنى الفلسطينى في الجزائر في فبراير ١٩٨٣ .

الخيارات السياسية المتاحة في الوقت الحاضر

وفي هذه الظروف ، التي تحاول منظمة التحرير خلالها إعادة ترتيب قواتها ومراجعة حساباتها ، فإن قسما كبيرا من قياداتها إلى اتباع النصيحة المقدمة لها من

جانب أغلب النظم العربية بإعطاء فرصة للحلول يميل السياسية . وعلى الرغم من تعدد مشروعات التسوية خلال سنة ١٩٨٢ (المشروع السوفيتي ، المشروع الفرنسي المصري ، مشروع الرئيس الأمريكي رونالد ريغان ، مشروع مؤتمر فاس) إلا أن اثنين منها فحسب هما موضع البحث والنقاش الجادين على الصعيد الدولي وهما المشروع الذي أعلنه الرئيس الأمريكي قبيل انعقاد مؤتمر القمة العربي بفاس والمشروع الذي تمخض عنه مؤتمر القمة ذاته .

المشروع الأمريكي

ولاشك أن بعض نصوص المشروع الأمريكي تمثل تقدما بالنسبة لمواقف الادارة الأمريكية الحالية وإن كانت تعد تراجعاً بالنسبة لمواقف الادارة الأمريكية السابقة - المشروع الأمريكي السوفيتي في ١٩٧٧ ووثيقة إطار حل مشكلة الشرق الأوسط في كامب دافيد - فالرئيس الأمريكي يعترف بأن المشكلة الفلسطينية هي أكثر من مشكلة لاجئين ، ويدعو إلى انسحاب القوات الاسرائيلية من الضفة الغربية وغزة وإلى « تجميد » المستوطنات الاسرائيلية الحالية القائمة في الأراضي المحتلة . إلا أنه من ناحية أخرى لا يدعو إلى تصفية المستوطنات القائمة ، ويغلق الباب أمام ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه المشروع في تقرير مصيره ، بالدعوة إلى أن تنتقل السيادة على الضفة الغربية وغزة إلى المملكة الأردنية الهاشمية ويتعهد الولايات المتحدة بعدم السماح بإقامة دولة فلسطينية في المستقبل كما لا يستبعد حدوث تعديلات في الحدود لصالح اسرائيل .

وعلى افتراض تنفيذ المشروع الأمريكي فإنه لا يلغى في الحقيقة هيمنة لعناصر اليهودية على الضفة الغربية وغزة بحكم أن الأراضي التي صادرتها الحكومة الاسرائيلية في الوقت الحاضر تبلغ تقريباً نصف مساحة الضفة الغربية ، بحكم سور الوحدات السكنية الذي أقامته السلطات الاسرائيلية حول المدن الهامة في الضفة الغربية ، ولا ينتظر أن يكون هذا الوجود الاسرائيلي في تلك المناطق موضوع تفاوض لأن المشروع الأمريكي لا يتضمن الدعوة إلى تصفية المستوطنات الاسرائيلية ولا

الوحد الاسرائيلي « المدن » في المناطق المحتلة . فضلا على ذلك فإن تنفيذه سيوصد الباب بضمانات أمريكية أمام قيام الدولة الفلسطينية في المستقبل . ولايتصور في الحقيقة أن توافق اسرائيل تحت أى ظرف على تنفيذه مالم تكن هناك مثل هذه الضمانات .

وقد أبدت حكومة ائتلاف ليكود في اسرائيل اعتراضها على هذا المشروع ، إلا أن المعارضة العمالية في اسرائيل قد وافقت عليه وإن كانت قد أبدت بعض التحفظات . ويعتبر اعتراض الحكومة الاسرائيلية هو أهم العقبات التي تواجه تنفيذ مثل هذا المشروع ، ولذا فإن احتمالات تنفيذه تتزايد مع نمو الصعوبات التي تواجه الحكومة الحالية بسبب توقع إدانة عدد كبير من أعضائها في التحقيقات الجارية الآن بشأن المسؤولية عن مجزرتي محمي صابرا وشاتيلما مما قد يضطرها الى الاستقالة والدعوة إلى انتخابات جديدة . وإذا اسفرت الانتخابات القادمة عن ضعف الائتلاف الحالي أو انتصار التحالف العمالي فإن ذلك قد يزيد من فرص إجراء مفاوضات حقيقية حول المشروع الأمريكي . ويلاحظ في هذا الصدد أن كلا من الحكومة الأردنية والمصرية تقبلانه ، وأن المواطنين في الضفة الغربية يزداد ضيقهم من وطأة الاحتلال الاسرائيلي خصوصا أن السياسات الاسرائيلية في الضفة تهدد الفلاحين الفلسطينيين بفقدان أراضيهم بضمها الى المستوطنات أو بيوارها بسبب التمييز ضدهم في حقوق الحصول على المياه كما تهدد المشروعات الصناعية والتجارية بالافلاس بسبب القيود الهادفة إلى ربطها بشبكة الكهرباء الاسرائيلية أو التي تحول دون استخدامها للمساعدات المالية المرسلة من الفلسطينيين المقيمين في بلدان الخليج أو من المنظمة بطريقة غير مباشرة « أموال الدعم » .

ومع أن المجلس المركزي لمنظمة تحرير فلسطين المنعقد في دمشق قد أعلن رفضه للمشروع الأمريكي إلا أن التقارير الصحفية توحي بأن رفض المجلس ينصب على تلك الفقرات التي تحول دون إقامة دولة فلسطينية في المستقبل وقد ذكرت مصادر فلسطينية بأن ثقة منظمة التحرير في الادارة الأمريكية تتوقف على الخطوات

التالية التى ستتخذها . ويدعو هذا كله إلى الاعتقاد بأن المنظمة لا تشاء فى الوقت الحاضر اتخاذ موقف نهائى من هذا المشروع .

مشروع فاس

وقد تمخض عن مؤتمر القمة العربى المنعقد بفاس فى سبتمبر مشروع مشروع لتسوية الصراع العربى الاسرائيلى يتمثل فى ثمانية بنود هى مايلى :

١ - انسحاب اسرائيل من جميع الأراضى التى احتلتها فى عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية .

٢ - إزالة المستعمرات التى أقامتها اسرائيل فى الأراضى العربية .

٣ - ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان فى الأماكن المقدسة

٤ - تأكيد حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة منظمة تحرير فلسطين ممثلة الشرعى والوحيد وتعويض من لايرغب فى العودة .

٥ - تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت اشراف الأمم المتحدة وعدة لاتزيد عن بضعة أشهر .

٦ - قيام الدولة الفلسطينية بعاصمتها القدس

٧ - يضع مجلس الأمن الدولى ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة

٨ - يقوم مجلس الأمن الدولى بضمان تنفيذ تلك المبادئ .

ومن المعروف أن مشروع فاس قد تأسس على المشروع الذى قدمه ملك السعودية الحالى منذ عام وكان لايزال وليا للعهد وانقسم بشأنه مؤتمر القمة فى فاس فى ذلك الوقت . أما المؤتمر الثانى الذى انعقد بعد أحداث لبنان فقد أقر هذا المشروع . وقد ذكرت بعض المصادر الفلسطينية أن منظمة التحرير كان لها خمس ملاحظات على المشروع قبلت جميعها وأن الوفد السورى هو الذى صاغ البند ٧ وكان نصه فى مشروع فهد هو « تأكيد حق دول المنطقة فى العيش بسلام » .

ولم تتضمن قرارات مؤتمر فاس تحديد كيفية تنفيذ هذا المشروع سوى ارسال لجنة سباعية من ممثلى السعودية والأردن والمغرب والجزائر وسوريا والعراق ومنظمة التحرير إلى عواصم الدول الخمس الأعضاء فى مجلس الأمن لمقابلة رؤسائها وإقناعهم بوجاهة هذا المشروع وصلاحيته كأساس لتسوية عربية اسرائيلية .

وقد رفضت اسرائيل هذا القرار ، ولم تقبله حكومة الولايات المتحدة التى ستوضح رئيس من أعضاء الوفد العربى الذى قابله رئيسها . مايقصدونه بصياغة البند السابع . وتبدى الحكومة المصرية تفصيلها للمشروع الأمريكى .

ويشير مشروع فاس مسألة اعتراف الأنظمة العربية بعد النظام المصرى بإسرائيل وقبولها التعايش معها . صحيح أن الشروط التى وضعها مؤتمر فاس للقبول بالوجود الاسرائيلى تختلف بكل تأكيد عن شروط كامب دافيد من حيث أنها تنص على جلاء اسرائيل عن كل الأرضى التى احتلتها فى حرب ١٩٦٧ وإزالة المستوطنات الاسرائيلية وإقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وغزة . وبعبارة أخرى فإن مؤتمر فاس قد تجاوز موقف اللات الثلاث الشهير فى قمة الخرطوم التى انعقدت فى أعقاب هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ وحدد إطارا للصالح مع اسرائيل يتمثل فى تصفية آثار عدوان ١٩٦٧ وإقامة الدولة الفلسطينية على جزء من التراب

الفلسطيني . وهذا تحول هام ولاشك في موقف الرفض العربي الرسمي لاسرائيل وقد تحقق هذا التحول بعد تبديد آثار النجاح العربي العسكري الجزئي في حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ وبعد ابرام المعاهدة المصرية الاسرائيلية في سنة ١٩٧٩ وبعد غزو اسرائيل للبنان الذي شهدته كل الدول العربية متفرجة . وهكذا فإذا كانت الحرب الاسرائيلية اللبنانية هي بداية الحقبة الاسرائيلية في تاريخ الشرق الأوسط فإن مقررات مؤتمر فاس هي الاعتراف العربي الضمني بأن تلك الحقبة هي بالفعل حقيقة واقعة .

وأسلوب الاعتراف العربي بإسرائيل وفقا لمقررات فاس هو اسلوب غير مباشر فلا يطلب من الأنظمة العربية أن تتبادل وثائق الاعتراف مع اسرائيل وإنما تكون الأمم المتحدة أو مجلس أمنها على وجه التحديد هو واسطة تحقيق هذا الاعتراف المتبادل فمجلس الأمن يضع ضمانات سلام متبادل بين جميع دول المنطقة ويشمل ذلك كلا من اسرائيل والدولة الفلسطينية الجديدة . وبطبيعة الحال ستلتزم بطريقة غير مباشرة بالتعايش مع اسرائيل .

والحالة التي تحددها مقررات فاس للعلاقات بين الحكومات العربية بما في ذلك الحكومة الفلسطينية المقبلة تختلف عن الوضع الذي أنشأته المعاهدة المصرية الاسرائيلية ، فهي تقتصر في المثل الاول على إلغاء حالة الحرب وربما تتضمن وجود مناطق منزوعة السلاح على الحدود المشتركة بين اسرائيل والدول العربية المجاورة لها وتمركز قوات دولية على تلك الحدود إلا أنها لا ترقى إلى حالة التطبيع أى تبادل العلاقات الدبلوماسية والدخول في تبادل تجارى وثقافى وبشرى على نحو مانصت اتفاقية كامب دافيد .

ونظرا لأن مقررات فاس تعنى استعداد الأنظمة العربية للقبول الرسمي بالتعايش مع اسرائيل فإن الأطراف الدولية التي عرف عنها في السابق تأييدها لاسرائيل أو على الأقل تعاطفها معها مثل الحكومة الأمريكية والرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران قد دعت الدول العربية ومنظمة التحرير إلى إزالة الغموض حول

موقفها وإبداء استعدادها صراحة للاعتراف بإسرائيل . وقد ذكرت بعض المصادر الفرنسية أن الرئيس الفرنسى يجعل من ذلك شرطا لاستقباله لياسر عرفات عند زيارته لفرنسا ، وفيما يتعلق بمنظمة التحرير فقد طرحت عليها صيغ مختلفة للاعتراف بإسرائيل . فالمشروع الفرنسى المصرى يقترح أن يتم ذلك فى صورة متزامنة ومتبادلة ، أى أن تقوم كل من الحكومة الاسرائيلية ومنظمة التحرير بالاعتراف إحداهما بالأخرى فى لحظات زمنية متقاربة وأن يكون شرط أى منهما للاعتراف بالأخرى هو أن يتم الاعتراف أيضا من الجانب الآخر . وذهب الرئيس حسنى مبارك إلى حد أبعد من ذلك فى المؤتمر الصحفى الذى عقده مع الرئيس الفرنسى عند زيارة الأخير للقاهرة فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٨٢ عندما نصح المنظمة بأن تعترف بإسرائيل حتى وإن لم تقم إسرائيل مقدما بالاعتراف بها ثم فلتنتظر لترى نتيجة اعترافها بعد ذلك . وحتى إن لم يعقب هذا تطور إيجابى للموقف الاسرائيلى فإن المنظمة تكون قد كسبت - بحسب رأى الرئيس مبارك ، وأخرجت إسرائيل بحكم أمام رأى العام العالمى وخصوصا أمام الولايات المتحدة .

وتشير بعض التقارير الصحفية الى أن مسألة الاعتراف بالوجود الاسرائيلى فى ظل تحقق عناصر التسوية التى تضمنها مشروع فاس ليست موضع اتفاق بين فصائل المقاومة الفلسطينية ، وبغضها يرفض هذه المسألة على أسس مبدئية ويرفضها آخرون على اسس تكتيكية قائلين بأن الاعتراف هو الورقة الاخيرة التى تملكها المقاومة ، ولذلك لاينبغى أن تتنازل عنها المقاومة إلا على مائدة المفاوضات ولقاء تعهدات اسرائيلية حازمة . ومن بين هذا الفريق الجبهة الشعبية التى يرأسها جورج حبش وقوات الصاعقة ومنظمتان صغيرتان أخريتان ، ومن بين الفريق الآخر الذى يقبل بالاعتراف بالكيان الصهيونى فى حالة انشاء دولة فلسطينية كل من الجبهة الديمقراطية برئاسة نايف حواتمه والحزب الشيوعى فى الأرض المحتلة وأمينه العام بشير برغوثى . ويرى السيد حواتمة وفقا لهذه التقارير الصحفية أن الوقت قد حان وقت لطرح الأحلام والاعتراف بالواقع ، وأن الرؤية الخيالية يمحز أن تؤدى الى الكوارث ، أما السيد برغوثى فيحدد مهام المنظمة فى الوقت الحاضر فى دعم المقاومة أولا باعتبارها المكمل الضرورى للعمل الدبلوماسى بتشكيل قيادة

جماعية داخل الأراضي المحتلة وبوضع استراتيجية للسلام الشامل ثانياً تحدد على نحو دقيق الأهداف ووسائل بلوغها وذلك في إطار التمسك الصارم بالشرعية الدولية . ويرى من الضروري في هذا الصدد أن تعلن المنظمة بوضوح أنه مع إنشاء دولة فلسطينية على إقليم محدد فإنه سيتم الوصول الى تسوية نهائية وليست « انتقالية » للصراع الفلسطيني الاسرائيلي . وعلى هذا الأساس وحده يمكن للمنظمة في نظره أن تقوم بمبادرات متعددة من بينهما تعديل ميثاقها والاعتراف بحق اسرائيل في الوجود .

ولم تحدد مقررات مؤتمر فاس كيفية تنفيذ مشروع التسوية الذي تضمنته . وكل الاجراءات المحددة التي نصت عليها هو ارسال اللجنة السباعية الى عواصم الدول الخمس الاعضاء الدائمة في مجلس الأمن . وقد ذكرت بعض المصادر الفلسطينية أن اقتراح تشكيل هذه اللجنة قد قدمته منظمة تحرير فلسطين . وقد ذهبت اللجنة بالفعل الى كل من واشنطن وباريس وموسكو وبكين . وربما تخرج اللجنة بعد كل هذه الزيارات بأفكار اجرائية جديدة حول مناقشة القضية الفلسطينية على الصعيد الدولي . إلا أنه لا يبدو من المحتمل في الوقت الحاضر أن تتخلى الحكومة الأمريكية عن مشروعها وتنبئ مشروع فاس ولا أن يقنع البند السابع في مشروع فاس الحكومة الاسرائيلية بالتخلي عن خططها التي قطع تنفيذها شوطاً طويلاً في الأراضي المحتلة التي تشمل الآن قسماً كبيراً من لبنان . لقد حفل تاريخ الصراع العربي الاسرائيلي بمشروعات عديدة للتسوية دفن معظمها ولم ينجح سوى ما تطابق مع تصورات اسرائيل وهي الجلاء عن الأراضي المحتلة في مقابل التطبيع كمثال تسوية كامب دافيد ولا تعرض الحكومات العربية على اسرائيل في الوقت الحاضر مشروعاً للتسوية على هذه الأسس . فما الذي يدعو اسرائيل وقد أصبحت القوة الاقليمية الأولى في الشرق الأوسط الى أن تتخلى عن مشروعها التوسعي الذي لا يلقى مقاومة فعالة تجعل من المستحيل تنفيذه ؟ وما الذي يدعو الحكومة الأمريكية الى تبني وجهة النظر العربية وليس هناك أي تهديد من أي نوع لمصالحها الواسعة في الشرق الأوسط ؟ وعلى عكس

الافتراضات السابقة من أن الهزيمة العسكرية للنظم العربية تزيد من احتمالات الثورة في المنطقة فالواضح الآن أن انتصارات اسرائيل العسكرية حتى ولو لم تكن كاملة تدفع النظم العربية الى تقديم مزيد من التنازلات . ربما استخدمت اللجنة السباعية حججا تستدر العطف في زيارتها الى عواصم الدول الخمس الأعضاء في مجلس الأمن الدولي إلا أنه ليس من الواضح نوع وسائل التأثير التي ستستخدمه الدول العربية لدعم مقترحات فاس . إن واقع العلاقات الدولية يشير الى أن الحجج المؤثرة في المعاملات الدولية هي الحجة التي تسندها القوة . ولا يبدو أن ذلك هو حال مشروع فاس .

وإذا كان من الصحيح أن أغلب فصائل المقاومة تؤيد مقترحات فاس بدليل اشتراك المنظمة في اللجنة السباعية إلا أن كثيرا من قيادات المنظمة يدرك استحالة تنفيذ هذه المقترحات في الظروف الراهنة في العالم العربي وعلى أساس القبول بعلاقات القوى القائمة بين النظم العربية من ناحية ومن اسرائيل والولايات المتحدة من ناحية أخرى . والواضح أن الجانب الأقوى في الوقت الحاضر وهو الفريق الثاني لايقبل بهذه المقترحات وأفضل مايمكن أن يخرج من هذا الفريق هو تسوية على أساس مشروع الرئيس الأمريكي وهي تسوية لا تتضمن الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته حتى على جزء من الاقليم التاريخي لفلسطين . ولذلك يثور البحث داخل منظمة التحرير ، من جانب بعض قياداتها السياسية عن صيغة وسط تتجاوز المشروع الأمريكي ولا تغلق الباب أمام إقامة دولة فلسطينية في المستقبل . وربما يكون مشروع الاتحاد الكونفدرالى بين الأردن والضفة الغربية وغزة بعد جلاء القوات الاسرائيلية هو مثل لتلك الصيغة التوفيقية . وقد أيد السيد ياسر عرفات هذه الفكرة إلا أنه يرى أن يتم الاتفاق على إقامة هذا الاتحاد بعد جلاء القوات الاسرائيلية وباختيار حر من الشعب الفلسطيني في الأراضي التي سيتم تحريرها .

ومن المؤكد أن المراهنات الجارية على كسب تأييد منظمة التحرير لواحد من مشروعات التسوية المتنافسة قد تحف إذا ما طرحت المنظمة ذاتها مشروعا محمدا

للتسوية تسعى هي إلى كسب التأييد له من جانب الدول العربية والدول الصديقة الأخرى والاحزاب والقوى المستعدة للاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، وسيتميز هذا المشروع عن غيره من المشروعات بأنه سيصبح أساسا لتعبئة جهود الشعب الفلسطيني ذاته في الأراضي المحتلة وفي الشتات من ورائه . وربما يبقى الحماس في هذه الأوقات الصعبة إذا ما كان هناك هدف محدد للنضال وإذا ما رسمت وسائل محددة لتحقيقه .

الكفاح المسلح كخيار نهائي

ربما لا يكون من الصعب الآن توقع النتيجة النهائية لكل هذا النشاط الدبلوماسي الدائر في الشرق الأوسط والعواصم العالمية حول مشروعات التسوية المختلفة للصراع الفلسطيني الاسرائيلي . أغلب الظن أن مشروع الرئيس الأمريكي ريجان لن يتحقق بسبب معارضة الحكومة الاسرائيلية الحالية له وحالة التمزق التي تعانيها المعارضة العمالية المؤيدة بتحفظ له كما لا يبدو وأن الحكومة الأمريكية ستمارس ضغوط قوية على اسرائيل لاجبار حكومة ليكود على تنفيذه . بل لقد حملت الأنباء نبأ موافقة مجلس الشيوخ الأمريكي على زيادة المعونة الأمريكية لاسرائيل عما طلبتها الحكومة الأمريكية وهو مما يوحي بأن الادارة الأمريكية قد تكافئ اسرائيل في النهاية على غزوها للبنان بدلا من عقابها لها عليه . ومن المؤكد أن مشروع فاس سيظل حبرا على ورق ما لم تظهر الحكومات العربية للولايات المتحدة أنها قادرة على الاضرار بمصالحها في الشرق الأوسط ، وتظهر لاسرائيل أن أعمالها العدوانية لا يمكن أن تمر دون ردع . والواضح أن الطريق إلى ذلك طويل يمر بتغيرات أساسية في البلدان العربية ذاتها أو على الأقل في البلدان الأكثر تأثرا على الصعيد الاقليمي من بينها .

وهكذا فالأغلب ألا تؤدي كل هذه الجهود الدبلوماسية المبذولة الآن وفي المستقبل القريب والتي تشارك فيها منظمة التحرير الى تقدم الشعب الفلسطيني

تقدما محسوسا نحو تحقيق حقه المشروع في تقرير مصيره ، خصوصا وأن مشروع ريجان حتى لو نفذ لن يفي بهذه الحقوق .

ولذلك فلن يبقى أمام الشعب الفلسطيني رغم الظروف الصعبة التي يواجهها الآن سوى أن يواصل نضاله من أجل حقوقه بكافة الوسائل والتي تشمل الكفاح المسلح إلى جانب صور الاحتجاج الجماهيري والعمل الدبلوماسي . وليس من المنظور أن يؤدي فشل مشروعات التسوية السابقة إلى عزوف الشعب الفلسطيني عن مواصلة نضاله . فقد بدأ هذا الشعب نضاله وسط ظروف أصعب وضد إرادة معظم الحكومات العربية ، كما أن كفاحه هو رد الفعل الطبيعي أمام ازدياد وطأة الاحتلال الاسرائيلي وسعي السلطات الاسرائيلية لتقليص وجوده ذاته أينما وجد .

صحيح أن خروج قوات المقاومة وقياداتها من بيروت وتوزع قسم هام منها بين سبع بلاد عربية يضعها في موقف بالغ الصعوبة إلا أنه مازال هناك قرابة ثلثائة ألف فلسطيني في لبنان ووجود فلسطيني مسلح في شمال لبنان وفي سهل البقاع في شرقه . وقد استمرت بالفعل أعمال المقاومة المسلحة المؤثرة بعد الخروج من بيروت . إلا أن الأهم من ذلك كله هو توسع أعمال المقاومة المسلحة داخل الأراضي الفلسطينية ذاتها . وعلى الرغم من الرقابة الصارمة التي تفرضها السلطات الاسرائيلية في تلك الأراضي وأعمالها الانتقامية ضد الفلسطينيين إلا أن أعمال المقاومة المسلحة قد ظهرت في الماضي وليس هناك ما يحول دون تجددتها في المستقبل بل إن هذا هو المجال الأساسي لممارسة المقاومة الشعبية المسلحة ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي ومظاهره . وفي هذه الأماكن سينطبق بالفعل قول ماوتسي تونج الشهير وهو يصف العلاقة الطبيعية بين رجال حرب التحرير والجماهير الشعبية من أنها كوجود « السمك في الماء » إن تضامن شعب الأراضي المحتلة مع قوات المقاومة هو الملاذ الحقيقي من ملاحقة الأنظمة العربية للمقاومة وخوفها منها .

ولم جانب الكفاح المسلح في الأراضي المحتلة فإن النضال السياسي في صورة أعمال العصيان المدني على نطاق واسع في شكل مظاهرات وإضرابات هو في غاية الأهمية ، وهو الذي يظهر للرأى العالم العالمى تمسك الشعب الفلسطينى بقيادة منظمة التحرير ويضطر العدو الاسرائيلى إلى ابقاء عدد كبير من قواته في حالة تعبئة مستمرة ويرفع من نفقات احتلاله للأراضي العربية كما يمكن أن يعوق تنفيذ بعض مشروعاته التوسعية .

إلا أن الوزن النسبى لسكان الأرض المحتلة بالمقارنة بسكان اسرائيل ومتاحمة الأراضي المحتلة لاسرائيل تفرض صعوبات خاصة على النضال الفلسطينى المسلح وتجعل من العسير تطوير أعمال المقاومة المسلحة الى حرب تحرير شعبية . والمعروف وفقا لكلاسيكيات حروب العصابات أنها تتحول في مراحلها الأخيرة إلى حرب شبه نظامية يتم فيها تحرير الأراضي من قبضة العدو سواء كان أجنبيا أو مستغلا داخليا إقليما بعد إقليم حتى يتم طرده منها تماما . وليس من اليسير تصور حدوث ذلك في مواجهة تنفرد فيها آلة الحرب الاسرائيلية بقوات المقاومة الفلسطينية ، وإن كان من الممكن تصور ذلك في إطار مواجهة شاملة بين الدول العربية واسرائيل فتتشغل القوات الاسرائيلية بالحرب على كل جبهاتها مما يقلل من الضغوط على قوات المقاومة العاملة وراء خطوط القوات الاسرائيلية .

وتوضح هذه الملاحظة الأخيرة اعتماد النضال الفلسطينى الشديد في الوصول إلى أهدافه على التضامن العربى الفعال . فحسم القضية الفلسطينية على نحو مشرف لن يتم إلا إذا تحولت إلى معركة عربية قومية . وإن كان غياب التضامن الفعال في مرحلة من المراحل لا يؤدي إلى توقف النضال الوطنى الفلسطينى بكافة أساليبه .

أساس التضامن العربى مع الشعب الفلسطينى

وقد ذكرنا في موضع سابق الصور المحددة التى ينبغى أن يتخذها التضامن العربى الفعال مع النضال الفلسطينى* وتتلخص أهم هذه الصور في تغيير علاقات

العرب بالقوتين العظميين لتصبح أكثر توارنا ودعم قاعدة التنمية المستقلة في العالم العربى وتحديد نظم التسليح الأنسب لطبيعة الصراعات التى يحتمل أن تخوضها الشعوب العربية وتطوير الذات فى مجال الصناعات الحربية وإمهاء كافة صور المعاهدات غير المتكافئة فى العالم العربى والاعداد لمواجهة طويلة مع العدد الاسرائيلى بالاعتماد . الأساسى على المقاومة المسلحة للجماهير العربية وفتح حدود دول مواجهة أمام المقاتلين الفلسطينيين وغيرهم من المتطوعين العرب وتقديم المساعدة الفعالة فى كافة المجالات للشعب الفلسطينى فى البلاد العربية وفى الأراضى المحتلة .

والواقع أنه لاينبغى النظر الى هذا التضامن على أنه مجرد نوع من التعاطف مع شعب شقيق تربطه بسائر الشعوب العربية روابط تاريخية وثقافية مشتركة أو أن دافعه الوحيد هو الرغبة فى إعادة حق مغتصب رغم أن هذه كلها مبررات كافية لهذا التضامن ، إلا أن الأهم من ذلك إدراك الجماهير العربية أن خطر اسرائيل لا يقتصر على الفلسطينيين فقط وأنه يمتد ليشمل العالم العربى بأسره . وليس فى هذا القول أدنى مبالغة . وليس اللبنانيون وحدهم هم الذين يدركون الآن صدق هذا القول . فلقد أدركه العراقيون من قبل وهم ليسوا من دول مواجهة مع اسرائيل عندما أغارت طائراتها على المفاعل النووى العراقى فى محاولة لوقف التقدم العلمى والصناعى العراقى فى مهده . وربما يكفى للتدليل على نوايا إسرائيل العدوانية التذكير مرة أخرى بتعريف الجنرال آريل شارون للمصالح الاستراتيجية لاسرائيل فى محاضراته الشهيرة بمعهد الدراسات الاستراتيجية بتل أبيب فى أواخر عام ١٩٨١ والتي قرر فيها أن تلك المصالح تمتد من موريتانيا عربا إلى باكستان شرقا ومن رابنر جنوبا إلى تركيا شمالا وأكد فيها أن اسرائيل مهتمة « بالاستقرار » فى منطقة الخليج العربى . ولعل التأمل فيما يقترحه بعض الاسرائيليين كاستراتيجية لبلدهم فى الثمانينات أن يقنع المتشكك فى أن المسألة ليست أحلام يقظة وإنما قد انتقلت إلى وضع التوصيات واللاحاح على صانعى السياسة بأن يسترشدوا بها فى تخطيطهم للمستقبل .

وقد أخذت بعض الأصوات ترتفع فى اسرائيل تدعو حكومتها إلى أن تضع

في اعتبارها من ناحية أزمة الموارد الطبيعية في العالم ومن ناحية أخرى عناصر الانقسام في المجتمع العربي حتى يمكن لها في الثمانينات وحتى نهاية القرن أن تحسن استخدام الفرص المتاحة أمامها ليس لتأمين احتياجاتها من الموارد الطبيعية فحسب وإنما لضمان أمنها على أساس دائم بإعادة ترتيب الأوضاع داخل العالم العربي ذاته وداخل كل دولة عربية لصالحها .

ومن بين هذه الأصوات أوديد ينون Oded Yinnon الذي نشر أفكاره في هذا الصدد في مجلة Kivouenim « كيفونيم » « أو اتجاهات » التي يصدرها قسم الدعاية بالمنظمة الصهيونية العالمية . ويبدى ينون أسفه لتخلي إسرائيل عن سيناء وفقدانها لما تزخر به من موارد طبيعية ويدعو حكومة إسرائيل أن تنتهز أقرب فرصة وأول أزمة في علاقاتها مع الحكومة المصرية من أجل إعادة احتلال سيناء . وليست سيناء في نظره إلا مثل لأراضي عربية كثيرة تؤدي السيطرة الإسرائيلية عليها إلى تأمين احتياجات إسرائيل من الموارد الطبيعية في الوقت الذي يتهدد فيه العالم بندرة هذه الموارد . ويضيف ينون بأن العالم العربي يمثل خطرا عسكريا على إسرائيل في المدى المتوسط فقط . أما في الأمد البعيد فإن استفادة إسرائيل من الأوضاع غير الديمقراطية السائدة فيه ومشاكل الأقليات داخله قد يمكنها من تشجيع انقسامه إلى عدد أكبر من الدويلات التي لن تقدر أي منها على التصدي لإسرائيل وسيؤدي وجودها إلى وضع حد لأحلام مواجهة عربية موحدة للدولة الصهيونية . ويضرب ينون أمثلة على هذه الانقسامات في الدول العربية والتي يمكن أن تكون أساسا لدول مستقلة في المستقبل ؛ فلبنان يمكن تقسيمه إلى خمس دويلات ، وسوريا يمكن تقسيمها إلى ثلاث على الأقل ، دولة علوية على حل ودولتين مسلمتين متنافستين عاصمة الأولى حلب وعاصمة الثانية دمشق ، والعراق بدوره يمكن تقسيمه بين الأكراد والسنة العرب والشيعة أما مصر فهو يرى أن تمزيقها إلى عدة أقاليم جغرافية متمايزة هو هدف إسرائيل السياسي على جبهتها الغربية في الثمانينات . ويقترح أن تكون من بين هذه الدول دولة قطبية في جنوب مصر إلى جانب عدد من الدويلات الصغيرة بلاسلطة مركزية . وهذا

التصور لمستقبل مصر هو مفتاح التطور التاريخي الذي تعوق « معاهدة السلام » تحقيقه إلا أنه حتمى من وجهة نظره فى الأمد البعيد .

ولقد قيل أنه لاينبغى التهويل من شأن هذه التصورات التى طرحها قلم واحد من غلاة الصهاينة القريبين من حزب تحيا المتطرف الذى اعترض على المعاهدة المصرية الاسرائيلية ولايمثله فى البرلمان الاسرائيلى سوى اثنان . ويستند القائلون بهذا الرأى إلى التمييز بين صهاينة متطرفين وصهاينة معتدلين ، إلا أن حدود التمييز تذوب عندما يتأمل المرء قادة اسرائيل الحاليين ابتداء من رئيس وزارتها مساحم بيجين إلى وزير دفاعها آريل شارون وقائد أركانها جنرال ايتان ثم وزير خارجيتها إيزاك شامير . ألم يكن ينظر إلى هؤلاء جميعا على أنهم من غلاة الصهاينة وهامهم قد أصبحوا فى السلطة منذ أكثر من خمس سنوات ؟ ومن المؤسف حقا أن ندرك أنه فى غياب مقاومة الشعوب العربية الفعالة والمتضامنة للمشروع الصهيونى فإن أكثر الأحلام الصهيونية تطرفا تتحول بعد زمن إلى واقع ملموس .

منذا الذى كان يتصور أنه بعد أقل من خمسين عاما من كتابة تيودور هرتزل لكتابه الشهير أن حلم الوطن القومى اليهودى سيتحول إلى دولة على أرض فلسطين ؟ وأن هذه الدولة بعد أقل من ثلاثين عاما من وجودها ستصبح القوة الاقليمية الأولى فى الشرق الأوسط ، قوة إقليمية ذات ذراع طويلة امتدت بالفعل إلى عنتبة فى اوغندا وبغداد ثم بيروت وذات أحلام هيمنة واسعة تمتد من موريتانيا غربا إلى باكستان شرقا ومن زائير جنوبا إلى باكستان شمالا ؟

فهل يكفى تأمل تطور المشروع الصهيونى منذ نشأته حتى بلوغه عنفوانه فى هذه الأوقات المريعة لكى تولد الحركة الوطنية العربية من جديد ؟

مصادر الدراسة

(١) حديث مع الدكتور احمد صديق الدجاني عضو المجلس الوطني الفلسطيني

ROULEAU, Eric. «Les Palestiniens en quete de Aurvie **Le Mande**. 16, 17, 18,22, 23 November 1982

YINNON, Oded, «Une Strategie four sarail daus les annies 80» **Kiuounim** Organisation ;sioniste Mondiale Fevrier 1982

الفصل الخامس

نحو استراتيجية عربية للخروج من المأزق الراهن

د . أحمد يوسف

لاشك أن وجود استراتيجية عربية موحدة لمواجهة المأزق الراهن لحركة النضال العربى ، والحديث عن مثل هذه الاستراتيجية حديث ذو شجون ، لأنه بينما تسهل نسبياً معالجة المسألة على المستوى النظرى فإن الاجابة على سؤال (كيف) اجابة صعبة وعسيرة ، بعبارة أخرى فإن عناصر استراتيجية عربية موحدة يمكن بسهولة أن توضع على الورق ، والعالم العربى ملئ والحمد لله بالثقفين والمجلات المتخصصة ، وهناك آلاف الصحفات تعالج جانباً أو آخر من هذا الموضوع ، بل إن المرء قد لايبالغ اذا قال أن الأمر لايجتاج أكثر من الالمام بمبادئ السياسة الدولية كى يمكن ان يرسم للعالم العربى خطا للسير أفضل مما يتحرك فيه الآن . ولكن عندما نسأل انفسنا كيف نضع هذا كله موضع التطبيق يبدو لنا عجزنا واضحا وتنتضح لنا حقيقة المازق الذى يواجهه النضال العربى فى هذه المرحلة .

فى المرة الماضية تحدث الاخ الزميل الدكتور عبد المنعم المشاط عن الأمن

القومى العربى فقدم إطاراً شاملاً للمسألة لا أجد نفسى فى خلاف مع أبعاده ولكنى سوف انتهر فرصة أن الوقت لم يسمح له بالتفصيل فى بعض هذا الإطار لكى اطرح ثلاث قضايا اعتقد انها محورية بخصوص التفكير فى استراتيجية عربية موحدة ، وسوف استفيد دون شك فى طرح هذه القضية المعالجة الممتازة للزميلين د . حسن نافعه ود . مصطفى كامل فى المرة

والمقضايا الثلاثة التى انوى طرحها هنا هى :

- (١) ترتيب الأولويات فى مصادر تهديد الأمن القومى العربى .
- (٢) المتغير الزمنى فى الصراع العربى الاسرائيلى .
- (٣) عن الاستراتيجية والتكتيك .

١ ترتيب الأولويات فى مصادر تهديد الأمن القومى العربى

تفضل د . المشاط فى المرة الماضية فركز على مصدرين رئيسيين لتهديد القومى العربى : اسرائيل وعدم كفاءة النظم العربية سياسياً واجتماعياً ثم تحدد مصادر ثانوية حددها بالصراع الدولى حول السيطرة على المنطقة والخطر القا الدول الهامشية وعدم التجانس القومى ، وفى حديثه التالى عن مز الاستراتيجية العربية بدأ بالمقوم الأول وهو ايدولوجية سياسية عربية وذكر عناصر هذه الايدولوجية الاتفاق على العدو الرئيسى وحدده بأنه اسرائيل ،شرت فانى اتفق معه تماماً فى هذا وانما سوف احاول فيما يلى أن اوضح النتائج التى تترتب على اعتبار اسرائيل هى مصدر التهديد الرئيسى بالنسبة لتهديد الأخرى ، وازعم أن بعض هذه النتائج على الاقل لايلقى الاهتمام لامن رجال السياسة ولا المفكرين العرب على الرغم من أهميتها فى اطار استراتيجية عربية . وهناك ثلاث نتائج اود أن أطرحها فى هذا الصدد تترتب اعتبار اسرائيل مصدر التهديد الرئيسى للأمن القومى العربى :

النتيجة الأولى : أنه في ترتيب أولويات النضال العربى سوف تحىء الأولوية القومية سابقة على الأولوية الاجتماعية . تحدث د . المشاط عن النظم العربية ككل باعتبارها تتساوى من حيث عدم الكفاءة السياسية الاجتماعية ، وسوف استخدم هنا مع ذلك التمييز المشهور بين نظم ثورية ونظم محافظة لكى اعقد المسألة بعض الشيء . فقد أثار ذلك التقسيم معضلة في مسيرة النضال العربى الثورى : ايها يواجه أولاً ؟ العدو العربى المحافظ أم العدو الصهيونى ؟ وقد تبدو الاحابة سهلة على نحو مجرد . العدو الصهيونى طبعاً لأنه خطر على الجميع ومن ثم يسهل حشد كافة القوى القومية ضده على ان تواجه مهام الثورة الاجتماعية بعد تصفية الخطر الخارجى وهو مبدأ معروف في حركة التحرر الوطنية ويستند الى فكرة التناقضات الرئيسية والثانوية ولكن ماعقد المسألة في الواقع العربى هو تلك العلاقات العضوية بين بعض النظم المحافظة وبين قوى دولية حليفة بدرجة كاملة للعدو الصهيونى . ومن هنا لم تكن المسألة باليسيرة ولم تملها الصياغات النظرية أكثر مما واحبتها الاعتبارات العملية ، ويفسر هذا التذبذب الواضح في الموقف بهذه المسألة وقد نذكر ان الميثاق الوطنى الصادر في مصر في مايو ١٩٦٢ قد أتى بصيغة المواجهة الآنية

يقول الميثاق في الباب التاسع عن الوحدة العربية « ان الاستعمار الآن غير مكانه ولم يعد قادراً على مواجهة الشعوب مباشرة وكان مخبؤه الطبيعى بحكم الظروف داخل قصور الرجعية ... ان الاستعمار كشف نفسه وكذلك فعلت الرجعية بتهالكها على التعاون معه ، واصبح محتماً على الشعوب ضربها معا وهرميتها معاً » غير أن عبد الناصر نفسه كان أول من غير هذه الصيغة اتساقاً مع مقتضيات مواجهة الخطر الاسرائيلى في ١٩٦٣ بمناسبة المشروعات الاسرائيلية لتحويل نهر الأردن . فدشن صيغة مؤتمرات القمة العربية ، ثم عاد الى صيغة الميثاق في نهاية ٦٥ — اوائل ١٩٦٦ مع اشتداد الهجمة الرجعية المتحالفة مع الاستعمار في المنطقة ثم عاد الى استراتيجية الاجماع القومى تحت وطأة ، هزيمة ١٩٦٧ .

ومرة ثانية فان النتيجة المنطقية الأولى المترتبة على اعتبار اسرائيل مصدر التهديد الرئيسى هى ضرورة التمسك باستراتيجية اجماع قومى واعطاء ذلك أولوية سابقة على الثورة الاجتماعية بطبيعة الحال فى سلوك النظم تجاه بعضها البعض وليس فى سلوك القوى السياسية المحلية تجاه النظم التى تحكمها . واعلم ان الدعوة لاستراتيجية اجماع قومى تخيب امال البعض ممن يطمحون فى الاسراع بعملية التغيير الثورى فى العالم العربى .. لكن مبرر هذه الدعوة يوجد فى :

أ - حشد اكبر طاقات ممكنة ضد العدو الرئيسى لأن الطاقات محدودة ، والخصوم الخارجيين للحركة القومية والثورية العربية عديدون وأقوياء ومصالحهم فى المنطقة أخطر من ان تترك للمساس بها ، ومن السذاجة ان نتصور أن اعداءنا (اسرائيل والولايات المتحدة سيتركونا ببساطة نكمل مهمة تطهير العالم العربى من النظم الرجعية حتى نتفرغ لهم . هذا يفترض حياد العالم من حولنا وسكونه ، والعالم لايعرف الحياد او السكون

ب - ان النظم العربية المسماة بالثورية قد اتحفتنا بخلافات دائمة فيما بينها ربما بدرجة اشد من الخلافات بينها وبين النظم المحافظة فى بعض الأحيان وبالتالى فإن اتباع استراتيجية ثورية ناجحة من كل النظم الثورية داخل العالم العربى يبدو مسألة بعيدة المنال واذا شئنا حكما اقصى يمكن ان نقول انه ليس هناك نظام ثورى بمعايير حقيقية فى العالم العربى اليوم .

ج - ان الخطر واحد للكل فاذا كنا نقسم انفسنا الى محافظين وثوريين فان اسرائيل لاتفرق بيننا على هذا النحو فقد احتلت سيناء الناصرية والمرتفعات السورية البعثية والضفة الغربية التى يحكمها النظام الهاشمى فى الاردن واخيرا لبنان نظام التناقضات . والاستجابة لهذا الخطر القومى لابد ان تكون ذات طابع قومى .

على أنه من الضروري أن ننبه إلى أن استراتيجية الاجماع القومى ليست

مبنية على سداجة سياسية ، ويتضح هذا في أن هذه الاستراتيجية لاتتصور أن النظم المحافظة سوف تشارك بالضرورة في استراتيجية الاجماع القومى بسهولة وباختيارها وعلى نحو مخلص . سبق أن تحدثنا عن علاقات عضوية لهذه النظم بقوى دولية يمكن ان تستخدم لوضعها في نفس الصف مع العدو الصهيونى وان يكن من الانصاف ان نذكر بعض المواقف السليمة لحاكم محافظ كفيصل ، ولكن النضال القومى لايجب ان يترك تحت رحمة نوايا هذا الحاكم أو ذلك النظام . فالمطلوب اذن ان تتم مشاركة النظم المحافظة في هذه الاستراتيجية تحت أقصى درجة ممكنة من الضغط من جانب النظم الثورية (ان وجدت) والجماهير العربية . هرولة النظم العربية الى مؤتمر القمة العربى فى القاهرة فى يناير ١٩٦٤ بعد ايام قليلة من دعوة عبد الناصر على الرغم من كل تعقيدات علاقاتها بمصر فى ذلك الوقت بسبب الوزن الجماهيرى لقيادة عبد الناصر مفيدة فى هذا الصدد . هرولة الملك حسين الى المشاركة فى حرب يونيو ١٩٦٧ فى اطار المناخ السائد وقتها مثال آخر مفيد . المهم اننا لاتنطلق الى دعوة النظم المحافظة الى الاجماع القومى من منطلق السداجة السياسية وانما من منطلق اشبه بالدفع والاجبار .

يترتب على هذا أن النظم الثورية سوف يتعين عليها وهذه هى التكلفة المقابلة لمساهمة النظم المحافظة ضد اسرائيل ألا تتدخل فى شعونها فى محاولة لدفع العملية الثورية داخلها . على أننا ينبغى هنا أن نفرق بين الوقوع فى شرك تجميد العملية الثورية فى المنطقة العربية وبين الامتناع عن الحث الخارجى لها ، هذا الامتناع قد يعرقل العملية الثورية حيناً (لكنه قد يدفعها ايضا ، ففى بعض الاحيان كانت التدخلات الخارجية لدفع العملية الثورية مأساوية) . والامتناع عن الحث الخارجى للعملية الثورية فى اقطار الوطن العربى لايمنع تأييد الحركات الثورية بمجرد . مجاها اسراتيجية بعد الناصر بهذا الخصوص فى سنوات ١٩٦٧ - ١٩٧٠ اكثر من واضحة فهو ملتزم مخلص بالاجماع القومى ولكنه لم يتردد فى أى وقت فى تأييد ثورتي السودان وليبيا فى مايو وسبتمبر ١٩٦٩ على التوالى عندما نجحتا الى حد عرض المساعدة العسكرية

النتيجة الثانية التي تترتب على اعتبار اسرائيل مصدر التهديد الرئيسى للأمن القومى العربى ان الخطر القادم من الأطراف (ايران - اثيوبيا) يجرىء تاليا للخطر النابع من القلب (اسرائيل) . وهذا ايضا سهل الاتفاق عليه من حيث المبدأ ، ولكن ما اريد أن اطرحه هنا هو اننى اتحدث عن الأولوية لامنطق تأجيل مواجهة مصادر التهديد الثانوية وانما بمنطق تصفية التناقضات الثانوية مع الأطراف بطريق التسوية السياسية . وبالنسبة لايران تشير الشواهد المتاحة إلى أن النظام العراقى حاول فى البداية أن يستغل الأوضاع فى ايران فى اعقاب الثورة لتحقيق مكاسب معينة ، واذا صح هذا يكون قد ارتكب خطأ تاريخيا فادحاً من منظور الأمن القومى العربى ، وينفى النظام العراقى هذا الآن ويقول أن لديه من الدلائل ما يثبت انه اكره على هذه الحرب اكرها . وليس هذا مهما الآن المهم هو بذل اقصى جهد عربى ممكن من أجل التسوية السياسية لهذه الحرب بطريقة تضمن عدم تجددتها وتحجيد هذا المصدر من مصادر التهديد . ويمكن تصور ان تلعب اطراف عربية معينة دورا بهذا الصدد .

وبالنسبة لاثيوبيا فإن المشكلتين المعلقتين فى علاقة العرب بها هما صراعها مع الصومال والصراع فى اريتريا ، وهنا يجب ان يكون واضحا للصومال أن مشروع الصومال الكبير بغض النظر عن مشروعيته القومية رفاهية بمعايير الخطر الحالى الذى يواجه الأمن القومى العربى فضلاً عن أنه يثير تعقيدات اقليمية واسعة على المستوى الافريقى ، وانه اذا كان يريد ان يكون حقيقة جزءا من الأمة العربية فليقبل أولوياتها . وبالنسبة للصراع فى اريتريا يجب أن يضع كافة العرب كل جهودهم من أجل ايجاد حل سياسى يضمن للشعب الايتري حقوقه فى اطار السلامة الاقليمية لاثيوبيا .. ان فصل اريتريا عن اثيوبيا مستحيل بموازين القوى الحالية ، وبفرض أنه ممكن فانه يتطلب تكلفة عالية يجب ان تدفع أولاً فى مواجهة الخطر الاسرائيلى . ان المطروح ليس تخلياً عن الثورة الايترية ولكنه محاولة للتوصل الى تسوية معقولة دون دفع تكلفة باهظة ، واذا كان السودان والعراق لم يقبلا ولن يقبلا انفصال جنوب السودان أو الاقاليم الكردية فلماذا نريد من اثيوبيا ان تقبل انفصال اريتريا

مع ان واقعها القومى أكثر تعقيداً بكثير ، أم أن الأمر يحوى شبهة عنصرية ؛ وعلى الذين يرون النضال القومى هو مجرد توسيع رقعة العالم العربى على الورق ان يتحملوا مسئولية ذلك .

ويبقى أن أكرر أن المطروح الوحيد فى هذا الصدد يجب ان يكون تصفية التناقضات الثانوية بالتسوية السياسية حتى لا تبقى بؤراً دائمة لاستدراج النضال العربى إلى معارك جانبية فى الوقت الذى يشاء فيه اعداؤه ذلك . غير أنه غنى عن الذكر ان عملية تصفية التناقضات الثانوية بالتسوية لن تكون سهلة وانما سوف تتطلب قدراً كبيراً من الممارسة الرشيدة لكافة عناصر القوة .

واخيراً فأننا اذا كنا قد تحدثنا فيما سبق عن تصفية التناقضات الثانوية بين العرب والقوى الطرفية فاعتقد انه من البديهي ان تحتفى تماماً فى هذه المرحلة الخطيرة من مراحل النضال العربى اية صورة من صور الصراع المسلح بين الدول العربية . ان اية رصاصة تنطلق من المغرب إلى الجزائر أو العكس أو من جنوب اليمن الى شماله أو العكس .. الخ لا يمكن إلا أن تفهم على انها رصاصة موجهة ضد حقوق شعب فلسطين .

النتيجة الثالثة : تتعلق بمصادر التهديد على المستوى العالمى وهنا أر يد فقط أن أكرر أن وصف هذه المصادر بأنها ثانوية ينطبق فقط على الخطر السوفيتى ، فالولايات المتحدة حليف عضوى لاسرائيل ينطبق عليها ماينطبق على اسرائيل . وهنا اسمح لنفسى بالمشاركة فى النقاش الذى دار تحت عنوان تحييد الولايات المتحدة فاتفق مع القائلين بأن تغيير الموقف الأمريكى فى اتجاه اقل تأييداً لاسرائيل (وليس تحييده) ممكن وانما من منطق ممارسة القوة وليس الاقناع ، ولأن موازين القوى مختلفة فى المنطقة لصالح الولايات المتحدة وحليفتها اسرائيل فإن ممارسات القوة فى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية ينبغي ان تتسم بأقصى قدر

٢ - المتغير الزمني في الصراع العربي الاسرائيلي :

تتعلق هذه النقطة بالاجابة على ذلك السؤال الشهير : هل يلعب الوقت في هذا الصراع لصالح العرب أم اسرائيل ؟ أهمية الاجابة على هذا السؤال في السياق الحالي ان منطق تأجيل المواجهة العسكرية ينطلق من فرضية ضمنية مؤادها ان الوقت يلعب لصالح العرب . بعبارة أخرى فإنه اذا كان ميزان القوى العربي الاسرائيلي مختلا بوضوح الآن لصالح اسرائيل فإن اولئك الذين يطالبون بتأجيل المواجهة لايقل أن يكونوا متصورين أن مضى الوقت سيزيد الاحتلال لصالح اسرائيل وانما منطقتهم بالضرورة انه سيسمح للعرب باعادة التوازن المفقود ولنا هنا ثلاث ملاحظات :

الملاحظة الأولى : انه بفرض ان قضية ميزان القوى قضية بناء عسكري فإن اقصى مايمكن ان يطمح الطرف العربي إلى الوصول اليه هو ان يصلوا ككل الى وضع التوازن العسكري مع اسرائيل لأن اسرائيل وشبكة تحالفاتها الدولية لن يسمحا بغير ذلك في المستقبل المنظور . ومعنى هذا ان التوازن لن يتحقق بالمعنى الفنى إلا اذا امتلك العرب ارادة سياسة واحدة وهذا ينقلنا الى الملاحظة الثانية .

الملاحظة الثانية : انه بفرض ان المسألة عملية تنمية عربية شاملة في اطار قومي و ارادة سياسية واحدة فإن الاداء العربي منذ اخفاق الوحدة المصرية السورية في ١٩٦١ لايبشر بخير .

الملاحظة الثالثة : انه بفرض ان عملية اعادة التوازن الاستراتيجي ممكنة ميا فإن من حقنا ان نتساءل عن الوقت الذي يتم فيه ذلك كله . ويجب ان نذكر ان نصف فلسطين ضاع في ١٩٤٨ ومنذ ١٩٦٧ أى بعد أقل من عشرين سنة شغل العرب بالحديث عن استعادة النصف الثاني ، وبهذا الحساب تبقى لنا خمس سنوات أخرى هذا اذا كان قد بقي لنا شيء بعد غزو لبنان . اذن فالحديث عن تأجيل المواجهة العسكرية بحجة اعادة التوازن الاستراتيجي او بنائه بينما مشروعات

التهويد سائرة على قدم وساق في الضفة وغزة هو هروب من المواجهة خاصة في ضوء الاداء البطولى لفئه قليلة من المقاومة أمام فئه كثيرة من الاسرائيليين في الغزوة الأخيرة للبنان .

يترتب على كل ماسبق نتيجة خطيرة هي أننا يجب أن ننبد الحديث عن قضية التوازن بالمعنى الفنى ونستبدل بها ارادة القتال ومانتوقعه من تفجير لمصادر التأييد الكامنه فى العالم العربى وخارجيه ، ولقد ملأت القيادة المصرية الدنيا شكوى من امتناع الاتحاد السوفيتى عن توريد نوعيات معينه من الاسلحة قبل حرب اكتوبر ١٩٧٣ لكنها عندما قررت مع القيادة السورية انه لامناص من الحرب دفاعاً عن الامن باضيق معانيه اكتشف الجميع أن سير القتال لانه يحميه فقط موازين صماء للقوى وان ارادة القتال قد جذبت جذبا الى ساحة المعركة سلاح البترول العربى .

ومعنى هذا ان مواجهة عسكرية فى الجيب العرب المتبقى فى لبنان مسألة لأمفر منها اذا اردنا تحسين موقفنا فى الصراع المصيرى مع اسرائيل ، وهدف مثل هذه المواجهة سوف يكون على الاقل رفع تكلفة الاهداف التى تسعى اسرائيل الى تحقيقها فى المنطقة العربية الى حد لا تستطيع تحمله ، واقناعها بان قوتها تكفى فقط لفرض وجودها على العرب فى اطار حدود ١٩٦٧ وليس بعد ذلك ، وان هذا يمثل التسوية التاريخية فى هذا الصراع ، وأنها اذا حاولت مد سيطرتها الى ما بعد هذه الحدود بأى شكل من الاشكال فسوف تكون التكلفة هائلة لا يمكن تحملها . سوف تكون هذه المواجهة اكثر من صعبة بطبيعة الحال ، ولكن صعوبتها لاينبغى ان تدفع للتخلي عنها وانما لجشد كافة الامكانيات العربية عسكريا واقتصاديا ودبلوماسيا فى ضوء استراتيجية الاجماع القومى وكذلك حشد كافة مصادر الدعم الخارجى الممكن . ومرة ثانية فإن اداء المقاومة فى بيروت ١٩٨٢ يعطى لنا الحق كل الحق فى أن نأمل أن تكون هذه استراتيجية قابلة للتنفيذ وللنجاح . تاريخيا فان كل غاز يتوقف عند نقطة معينة تزيد فيها اعبائه . عن

امكانياته . ربما كانت هذه النقطة هي مصر في فترات فاصلة من تاريخ العرب او روسيا بالنسبة لكل من نابليون وهتلر ويجب ان تكون لبنان هي النقطة الأخيرة في سجل العدوان الاسرائيلي وتاريخيا أيضا فإن كل معتدى عليه يواجه نقطة زمنية يتعين عليه فيها ان يعترف بان وقف العدوان مستحيل بالطرف الدبلوماسية . وكلما تأخرت هذه النقطة الزمنية عن توقيتها الامثل ارتفعت تكلفة المواجهة بعد ذلك . وقد كان واجبا ان يكون الغزو الاسرائيلي للبنان هو تلك النقطة الزمنية ولقد ضاعت الفرصة ، ومع ذلك فإن استمرار الغزو يعنى ان الباب مازال مفتوحا لمراجعة النفس . ان المواجهة العسكرية لاسرائيل في لبنان أو غيرها سوف تقضى على جانب الافلاس الواضح في الدبلوماسية العربية الحالية وهي انها دبلوماسية بلا اسنان تبدو النظم العربية بها وحيدة في هذا العالم في اقتناعها بأن الدبلوماسية وحدها يمكنها ان تأتى بالمعجزات في غيبة العمل العسكرى أو الضغط الاقتصادى .

٣ - عن الاستراتيجية والتكتيك :

لاشك أن الهدف الاستراتيجى النهائى للنضال العربى هو الهزيمة الكاملة للمشروع الصهيونى ، وتشير كل الشواهد المتاحة الى أن هذا الهدف غير ممكن التنفيذ فى الأمد المنظور بسبب موازين القوى السائدة اقليميا وعالميا وطبيعة المرحلة التطورية التى يمر بها الوطن العربى . ولذا فإن الهدف الاستراتيجى الممكن الآن هو دون شك حصر المشروع الصهيونى فى اطار حدود ما قبل عدوان ١٩٦٧ وانشاء دولة فلسطين على ماتبقى من ارض فلسطين غير ان هذا الهدف بدوره مستحيل التحقيق فى المرحلة الحالية ويفتح هذا الباب للحديث عن التكتيك . مالى الذى يمكن أن نسعى اليه ونقبله فى هذا الاطار من مكاسب مرحلية وما الذى يمكن ان نتنازل عنه كتنازلات مرحلية ايضا بشرط ألا يمس هذا ولا ذاك بالغايات الاستراتيجية ؟

فى رأى ان عروبة الاراضى التى احتلت بعد ١٩٦٧ هى الهدف التكتيكى الذى يجب ان نسعى اليه الآن ولا يمكن ان نفرط فيه . ويعنى هذا :

- ١ - الجلاء الكامل عن الاراضى المحتلة بعد ١٩٦٧ .
- ٢ - تصفية كافة بؤر الاستيطان الصهيونى فيها .

ويلاحظ عدم وجود ذكر لاشتراط ان يرتبط ذلك بإنشاء دولة فلسطينية ترتبط أو لاترتبط بالأردن واعلم ان هذا سوف يغضب الاخوة الفلسطينيين لانه يعنى امكانية عودة الاراضى المحتلة الى السيادة الاردنية مثلاً . واكرر ان مايعينى الآن هو عروبة هذه الاراضى والوضع الأمثل بطبيعة الحال أن تنشأ عليها الدولة الفلسطينية ولكن بالنسبة لى فإن لدى من الشجاعة مايدفعنى الى القول بأنه اذا لم تسمح موازين القوى بذلك فلتعد مثلاً الى السيادة الاردنية . ان عروبة الضفة وغزة الآن اهم من قضية من يحكمها . وعروتها للعلم موضع خطر داهم . واذا كان النضال العربى لن يستطيع ان يفرض على الملك حسين فيما بعد انشاء الدولة الفلسطينية فكيف نتصور انه يستطيع ان يفرض ذلك على اسرائيل . واخيراً فاننى اتحدث عن حد اقصى للتنازلات العربية فاذا استطاع الجهد العربى الموجود الآن فى الساحة ان يحصل على ما هو أكثر من ذلك فهو شئ عظيم وان كنت لا أراه فى الافق .

وتبقى معضلة المعضلات هى كيف توضع اسراتيجية عربية سليمة موضع التطبيق ؟ ان مسئولية ذلك بطبيعة الحال تقع على عاتق القوى السياسية القومية فى الوطن العربى القادرة على أن تفاجئنا بتطورات ايجابية فى وضع الوطن العربى المقروض أن الظروف الموضوعية مهيأة لها

وتبقى المقاومة الفلسطينية فى النهاية أملاً للجميع لانزايد عليه وانما لان المقاومة بطبيعتها تكوين ثورى فضلاً عما اثبتته من صلابة فى المواجهة الأخيرة .

ممکن من التخطيط والتففيذ السليمين . وأما الاتحاد السوفيتى فقد ذكرنا انه خطر تانوى وقد نعزز هذا بالقول بأن الخطر الشيوعى يوجد من الداخل اساساً وليس من الخارج وان أكبر النظم الثورية التى لاقى فيها الاتحاد السوفيتى نجاحاً بمعنى تحولها الى الماركسية كانت فى مجملها نظماً تورية ورثت أوضاعاً لا يصدقها العقل سواء بسبب ممارسات استعمارية عقيمة أو نظم اقطاعية تنتمى للعصور الوسطى ، كذلك قد نعززه بالإشارة الى ان الحديث عن الخطر السوفيتى على بتروى المنطقة باعتراف مصادر امريكية رسمية وغير رسمية مبالغ فيه يتضمن قدراً هائلاً من اكاذيب الدعاية قصد منه تخويف نظم وشعوب المنطقة وصرف انظارها عن الخطر الحقيقى فضلاً أنه حتى بافراض وجود حاجة للاتحاد السوفيتى فى بتروى المنطقة فإن هذا لايساوى تهديد الاتحاد السوفيتى للمنطقة وهو صاحب السياسة الخارجية الحذرة الذى يعرف ان المنطقة هى عصب الحياة بالنسبة لمستقبل الاقتصاد الرأسمالى العالمى .

ومن المؤكد أن المشروع السوفيتى للوطن العربى يتناقض مع المشروع القومى النابع من هذا الوطن غير أن المشروعين دون شك حليفان فى هذه المرحلة ضد المشروع الامبريالى الصهيونى الذى تقف خلفه الولايات المتحدة واسرائيل ويعنى ماسبق أن العرب عليهم أن يجندوا أقصى ما يستطيعونه من دعم سوفيتى لنضالهم ضد اسرائيل عسكرياً واقتصادياً ودبلوماسياً ، وبطبيعة الحال يجب فى هذا الصدد ان نفهم دائماً حدود الموقف السوفيتى فالاتحاد السوفيتى لم يزعم يوماً أنه ضد الوجود الاسرائيلى أو أنه فى نيته أن يتورط فى حرب مباشرة فى المنطقة ضد دولة اسرائيل ، على أن العرب سوف يكونون دائماً مطالبين باجادة التحرك داخل هذه الحدود وقد تكون سياسة عبد الناصر تجاه الاتحاد السوفيتى فى الفترة من ٦٧ - ١٩٧٠ متالاً طيباً بهذا الصدد حيث شارك الاتحاد السوفيتى فى اطار هذه السياسة فى الدفاع الجوى عن مصر .

الفصل السادس

حصار بيروت والامكانات العربية

للدكتور محمود عبد الفضيل

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

لعل من المبادرات الطيبة مبادرة للجنة هيئة اعضاء التدريس بالجامعات المصرية للمناصرة الشعبين الفلسطينى واللبنانى قيامها بتنظيم هذه الندوة لاتاحة الفرصه للتأمل فيما جرى ، وماذا يمكن ان يحدث فى المستقبل بعد أحداث لبنان فى صيف عام ١٩٨٢ . لأن الحماس العربى منذ هزيمة ١٩٤٨ كان يميل الى تغليب الشعارات والخطاب الحماسى على التحليل العلمى الصارم او المناقشه الهادئه لطبيعة الاوضاع والقوى والمصالح المتصارعة فى الحلبة السياسيه العربيه والدوليه . وفى اعتقادى أن الفكر العربى الذى ساد فى حقبة الخمسينات ، والى حد ما خلال حقبة الستينات ، كان يغلب عليه طابع الأرتجال و الحماس والطوباويه على حساب التعمق و التأمل والتحليل الواعى لكافة الأبعاد والتناقضات والتشابكات التى تحكم الموقف . وفى مقابل هذا كان الفكر السياسى الصهيونى فكر نشط ، شديد الحيويه على المستويين النظرى والعلمى . فكر يقيم الجسور بين العملى والتفصيلى والمنطلقات الفكرية والدعاوى التاريخيه ، ويبحث

عن سبل تحقيق الحلم الصهيوني والمطامع الصهيونية مستفيدا من تردى الأوضاع العربية، في ظل حساب دقيق لحركة الأوضاع والمتغيرات الدولية .

فالتخطيط لما يسمى « بالمشروع الصهيوني » - سواء أكان ذلك لتدعيم مقومات الكيان الصهيوني أو سعياً لتحقيق توسعات وامتدادات ومجالات حيوية له - إنما يخضع لعملية تمحيص علمي ودقيق لأوضاع العرب وعلاقات القوى المحلية والعالمية . ودون الاستطراد طويلا حول هذه النقطة ، اود أن أ طرح بعض التساؤلات المصيرية حول ماذا سيكون عليه حال العرب بعد حصار بيروت ؟

إذ أننى اعتقد أنه على اى مثقف أو مواطن عربى ان يتوقف طويلا ، وطويلا جدا ، للتأمل فى مغزى ماحدث فى بيروت خلال الفترة من ٥ يونيو الى نهاية سبتمبر ١٩٨٢ ، حتى رحيل وخروج الفلسطينيين وميلاد « لبنان الجديد » وانتخاب بشير الجميل رئيسا للجمهورية . لأن الذى حدث فى بيروت إنما هو وضع متميز فى التاريخ العربى الحديث ، ولأن خطورة ماحدث تفوق بكثير ماحدث عام ١٩٤٨ وانتهى بانشاء دولة اسرائيل . لأنه بعد مرور خمسة عاما بالضبط على هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، ويوما بيوم ، حدث احتلال أول عاصمة عربية على مرأى ومشهد من العالم وأمام عجز ليس له مثيل للنظم العربية القائمة على اختلاف توجهاتها .

ولعل الجميع يعرف الآن أن الهجوم على لبنان كان أمر مخططا له تخطيطا طويلا وواسعا منذ أجل طويل ، وأن المسألة كانت تتوقف على إختيار التوقيت المناسب لتنفيذ هذا المخطط . بل لعله من المعروف أيضا أن بعض تفاصيل هذا المخطط كانت معروفة لأطراف عربية منذ ابريل ١٩٨٢ ، فقد تم تسرب بعض التفاصيل حول خطة « غزو لبنان » من خلال بعض المصادر الدبلوماسية ، وقيل حينذ أن هدف « الغزو الاسرائيلى » القادم للبنان هو الوصول الى منطقة الدامور بعد إجتياح كامل للجنوب اللبناى .

وفى تقديرى أن مخطط غزو لبنان هو محصله جهد استمر لسنين عديده بهدف تكريس هزيمة العرب فى يونيو ١٩٦٧ كما لم تكسر من قبل . اذ أن المنطق الذى يقوم عليه التخطيط الصهيونى هو أنه لكى ينتصر ويتوسع الكيان الصهيونى القائم ، لابد من العمل المباشر لأجهاز أية قوة أو تحرك أو مشروع عربى توحيدى يحشد ويعبئ الطاقات العربيه دفاعا عن الوجود العربى والكرامة العربيه والتنمية المستقله . فتلك قضيه بالنسبة لهم قضية حياة أو موت ، لا تحتل التأجيل أو المزاح ! وأتذكر بهذا الصدد أننا حينما كنا طلبه ندرس فى باريس وجاءت أنباء « اغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحه الاسرائيليه » ، حدثنى أحد المتعاطفين مع اسرائيل بأن هذا القرار لابد أن ينتج عنه حرب . فعندما تساءلت لماذا ؟ قال : لأن تلك هذه اللحظة التى تتحينها اسرائيل حتى تستطيع أن تسند ضربه موجعه لحركة القومية العربيه الناهضة ، ولكى تضع حدا لنمو المشروع العربى التحررى (التوحيدى والتنموى) . وذلك قبل أن يصل المد الجديد الى مدى يصعب إيقافه ، وتلك بدت وكما لو كانت اللحظة المناسبه قبل أن يشتد عود هذه الحركة ويقوى ساعدها .

واستمراراً لهذا المنطق فإن ماحدث فى بيروت هو ليس قضيه احتلال جزء هام من الأراضى اللبنانيه وحصار عناصر المقاومه الفلسطينيه فى بيروت ، فحسب ، فإن المسأله اعمق من ذلك . فما حدث ليس مجرد رد فعل لتجاوزات المقاومه الفلسطينيه ومحاولة حمايه « أمن الجليل » كما يدعون ، بل إن ماحدث هو جزء من نظره صهيونيه متكامله لمستقبل هذه المنطقه التى نعيش فيها . ولهذا فإن أى حديث عن الأمن القومى أو الامكانيات العربيه أو ماشابه ، يحتاج منا أن نتابع بدقه مايكتب وماينشر من كتابات وتصريحات صادرة عن الكتاب والساسه والقاده العسكريين الاسرائيليين . إذ من خلال هذه الكتابات والتصريحات يمكن أن يستبين لنا أن هناك تصورات واضحه تمام الوضوح وشديده التفصيل لمستقبل كل بلد عربى على حده ، وللمستقبل المنطقه عموماً على النحو الذى يخدم مصالحهم ومطامعهم .

ولهذا فليس من قبيل المبالغة القول بأن هناك خطط معه ومبيته للسنيين القادمة لاعادة تشكيل خريطة المنطقة العربية . واذا كنا هنا في مصر ، وغيرها من البلدان العربية ، نسرف في الحديث عن مصر عام ٢٠٠٠ والعالم العربي عام ٢٠٠٠ حيث لا تتجاوز الأمور مستوى التمنيات الطيبة - فان لديهم بالقطع تصورات تفصيليه لما يجب أن يحدث حتى عام ٢٠٠٠ حتى تسير الأمور على هوامهم .

وأود الاشارة بهذا الصدد الى مقاله قصيره ولكن هامه لأبا ايان - وزير خارجية اسرائيل الأسبق - نشرها في جريدة الصانداى تايمز البريطانية منذ ثلاث سنوات ، وهى تعبر عن فكر صهيونى واضح وصريح حول مستقبل منطقه « الشرق الأوسط » إذ يقول أبا ايان في هذا المقال أنه يجب أن يعلم العرب أنهم لن يكونوا العنصر الوحيد او العنصر الأساسى المؤثر فى حركه الأحداث فى الشرق الأوسط ، وأن العرب ليسوا سوى مجرد خيط واحد من خيوط عديده يتم منها نسج أوضاع المنطقه .

إذ أن التصور المستقبلى للمنطقه قائم على فكرة « المنطقه ذات التركيب الموزاييك (أى الفسيفسائى) ، بمعنى أن تتشردم المنطقه العربيه الى مجموعه من الدولات والكيانات الصغيره ، التى تقوم على أسس إثنيه وطائفيه (دويله كرديه ، دويله درزيه ، دويله مارونيه ، ... الخ ، مما يسهل القبول النفسى ويضفى الشرعية على الوجود الدائم للدوله الاسرائيليه .

ولهذا فالخطط الصهيونى لايقوم فقط على مجرد الحاق أراض بالكيان الاسرائيلى القائم ، بل يسعى سعيا حثيثا لتشجيع قيام دويلات وكيانات هزيله على أسس طائفيه وعرقيه ، تجعل من اسرائيل عنصرا منظماً وقائدا للتحويلات السياسيه فى منطقه الشرق الاوسط . ودون ذلك لن يستطيع المشروع الصهيونى أن يستكمل مسيره انتصاراته التاريخيه او المستقبلية على النحو الذى يطمح اليه .

وفى تصورى أن ماحدث فى لبنان هذا الصيف يندرج تماما ضمن هذا التصور والاطار الاستراتيجى . فكلام أبا ايان كتب قبل غزو لبنان بنحو ثلاث سنوات ، ولم يخرج ماحدث فى لبنان عن دائرة هذا المنطق ، وإن كان مسلسل الأحداث قد فاق كل التصورات وتجاوز كل التوقعات والسيناريوهات .

وقد نخطئ كثيرا إذا تصورنا أن المقصود بحصار بيروت هو السعى لاجراج المقاومة الفلسطينية وتحطيم طاقتها القتالية ، فالواقع أن المقاومة الفلسطينية هى مقصرة فقط كرمز ... كرمز لحركة التحرر العربى التى ظلت تقاوم دون هوادة لمدة خمسة عشر عاما منذ هزيمة ١٩٦٧ .. وبعد «سقوط الناصريه» فى الوطن العربى .

ولكن كان المقصود ايضا بناء دولة لبنانية « من نوع جديد » ، وذلك كجزء من المخطط الصهيونى الاستراتيجى طويل الأجل .

فالمطلوب ولادة لبنان الجديد ، كدولة جديدة تقوم على أنقاض الدولة اللبنانية القديمه التى تفسخت وتحللت بفعل الحرب الأهليه ، دولة جديده لها خصائص ومواصفات الدولة الكتائبيه ذات الطبيعته الطائفية التى تسعى لنفى هوية لبنان العربيه ، بل المطلوب أيضا هو تفجير كافة التناقضات الطائفية على نحو مانشهد اليوم فى منطقه « جبل الشوف » لدفع الأحداث باتجاه قيام « دولة درزيه » .

وهكذا فيجب علينا أن نستوعب درس « حصار بيروت » من خلال رؤيه أوسع من مجرد تصفيه أوضاع المقاومة الفلسطينية فى لبنان ، إذ أن ذلك هو مجرد جزء من كل يتعلق باعادة تشكيل خريطه وأوضاع المنطقه عموما .

والخطوه الثانيه فى هذا المخطط هى إجبار البلدان المجاوره والمحيطه بإسرائيل على توقيع «اتفاقية سلام منفرد» مع إسرائيل . لأنه لا سلام فى هذه المنطقه -

من وجهة النظر الاسرائيلية - الا اذا وقعت دول عربية هامه - مثل السعودية -
اتفاقية سلام من نفس النوع المطروح على لبنان وعلى الأردن وسوريا .

ولن يعتبروا أن هناك سلام « دائم » في المنطقة ، الا اذا رضخت
السعودية ، وهي القوه البترولية الكبرى في المنطقة التي تدعى أنها تتحمل مسؤولية
حماية الاسلام وحمل الحرمين ، بتوقيع مثل هذه الاتفاقية . هذا على الأقل ما يتردد
في الكواليس الدولية ، ولكنه يؤيد الزعم بأن هناك جدولاً زمنياً لاعادة ترتيب
الأوضاع في المنطقة على مراحل بدءاً بما أسماه بعض القاده العسكريين الاسرائيليين
« مثلث السلام » المكون من مصر ، ولبنان ، والأردن .

الامكانات العربية : أبعادها وحدودها

لابد أن نعترف بادىء دى بدء بأن ما حدث في بيروت في الصيف الماضي
لم يكون بالضروره أو بالختمية التاريخيه .. حتى في ظل أسوأ الأوضاع الماليه
والبشريه السائده ، وفي ظل الوضعيات السياسيه المهترئه التي سادت المنطقه بعد
حرب أكتوبر ١٩٧٣ . ولكن ما حدث في صيف عام ١٩٨٢ هو الحصاد المر
لحقبه كامله - حقبه السبعينيات - التي شهدت العديد من الممارسات التي
عبرت عن ضعف وعجز النظم العربيه القائمه عن الارتفاع لمستويات التحديات
التي تفرضها المرحله .. وأن كل مظاهر القوه الكاذبه « وكل أقنعة الواقعيه العربيه
الجديده » قد تم تعريضها تماماً خلال حصار بيروت الطويل والمرير . لأن « حصار
بيروت » لم يكن مجرد حصار لعاصمه عربيه عزلاء أو مستضعفه ، وانما كان
بمثابه حصار لكل الوجود العربى بل كان حصاراً للمستقبل العربى ذاته .

فأثناء حصار بيروت الطويل المرير ثبت عجز وعقم امكانات البلدان
العربيه البترولية التي تمتلك بعض أدوات الضغط المالى والسياسى .. مما ألقى ظلالاً
كثيفه من الشك على حقيقه وطبيعته مسمى « بحقبه الثروه » أو « الحقبه
السعوديه » في التاريخ العربى الحديث . فاذا كانت « حقبه الثوره » التي
سادت خلال الفتره ١٩٥٥ - ١٩٧٠ مع صعود الناصريه على الصعيد العربى قد

انتهت بهزيمة غير حاسمه في عام ١٩٦٧ .. الا أنها قد نجحت نسبيا في تعبئة وحشد الجهود والطاقات العربية بشكل متواضع في إتجاه المواجهه مع الاستعمار والوقوف في وجه المطامع الصهيونية ودفع عجلة التنمية المستقلة .

وجاءت السبعينات لتكون « حقبة الثروة العربية » حيث تحقق للعرب إمكانات ماله هائلة وخفت حدة الاستقطاب بين « النظم المعتدله » و « النظم الراديكاليه » ، وتحالفت النظم العربية بدرجة أكبر مع بلدان العرب الرأسمالي حيث التكنولوجيا المتقدمة والسلاح الأكثر كفاءه من السلاح السوفيتي ، على حد ادعاءات المنظرين والمبشرين بتلك الحقبة . وعند أول اختبار حاسم لحجم القوة العربية ومدى كفاءة النظام السياسي العربى الجديد الذى أفرزته الحقبة النفطية الجديد ، بدأ العرب يفيقون على هول حقيقه أن هزيمة صيف عام ١٩٨٢ هى أعمق وأبعد أثرا من هزيمة عام ١٩٤٨ من حيث الأبعاد والدلالات التاريخيه .

فإذا بنا نجد أن أسلحة « النفط » و « المال » هى أسلحة صوريه تفقد كل فعاليتها في ظل الأوضاع والعلاقات العربية الراهنه ... والأدهى من ذلك أن الغرب يعرف ذلك جيدا ويعمل بدأب منذ سنين على تعقيم وشل فعاليه تلك الأسلحة من خلال سلسله من الآليات المتعلقة بإعادة تدوير الأموال النفطية والتحكم في جانبى العرض والطلب في سوق النفط العالمى . ولعل أبلغ تعبير عن الاستهانه بمقدرة العرب على السيطرة على مقدراتهم ماقاله وليم سيمون ، وزير الخزانة الأمريكيه عام ١٩٧٦ ، من أن « العرب لا يملكون النفط . بل هم جاثمون فقط على آبار النفط » ، ونص هذا القول بالانجليزية :

« These people do not own oil . they only sit on it »
ولكن كل ماسبق لايغنى أن الامكانيات العربية هى كلها امكانيات وهميه لايعتد بها . فللأسف هناك امكانيات وطاقات عرييه تم هدرها خلال فترة السبعينات من وجهة نظر معركة المصير العربى . فالعلاقه الجدليه بين الائتماء العربى

والأمن العربى لصيانة مكتسبات التنمية فى مواجهه المطامع الصهيونية والمخططات الاستعمارية قد غابت عن الذين تقلدوا مقادير الأمور خلال حقبة السبعينات . إذ لم يتدفق المال العربى والدم العربى الى نفس الوعاء .. ولم تتحول براميل وأموال النفط الى ماكينات وأدوات انتاج وطاقات تنمية للخروج من دائرة التخلف . كذلك لم تتحول الى لبنات فى بناء سياج فعال للأمن العربى يضع حدا للغطرسة العسكرية الاسرائيلية .

فخلال السبعينات اشترى العرب الحاضر على حساب المستقبل .. وتراخت إرادة التنمية والقتال لديهم ، وبدا لهم أن « اليوم خمر » .. وعدا « لن يكون هناك أمر » ! وهاجمت القاذفات الاسرائيلية المفاعل الذرى العراقى فى قلب الأراضى العراقيه دون أن يحرك العرب ساكنا ، وألحق الاسرائيليون مرتفعات الجولان والضفة الغربيه دون أن يحدث رد فعل يذكر محليا أو عالميا . وكانت تلك كلها اختبارات هامة للنوايا العربيه . وطوال سنوات الحرب الأهليه اللبنانيه أخذ الرائد المنشق سعد حداد يصول ويجول ويعربد فى الجنوب اللبنانى ، دون أن تستطيع الأنظمه العربيه وضع حد « لدويله سعد حداد » لأنها تتمتع بالحمايه الاسرائيليه . وهكذا بقيت حركة المقاومه الفلسطينيه والحركه الوطنيه اللبنانيه وحدهما تقريبا فى مواجهه الهجمة الاسرائيليه القادمه لسحق كل مابقى من ارادة المقاومه والتصدى لدى العرب .

وكان الاسرائيليون يعدون العده ويستعدون لحرب المواجهه فى لبنان والتي تحولت الى أطوال حروب المقاومه فى تاريخ العرب منذ هزيمة عام ١٩٤٨ . وخلال نفس الفتره كانت النظم العربيه لها حسابات وأولويات أخرى لاتضع معركه المواجهه الكبرى مع اسرائيل والقوى المتحالفه فيها معها فى لبنان على رأس المعارك المصيريّه ، الأمر الذى أدى إلى أن تقررت أشياء كثيره بالنسبه لمسارات المستقبل العربى . فقد كان فى تقدير بعض الدوائر الحاكمه فى بلدان الخليج أن المواجهه مع « إيران الخومينى » هى أهم المعارك الواجب خوضها لأنها تشكل الخطر المباشر

والشر المستطير، أما « معركة لبنان القادمة » فهي معركة ثانوية لاتستدعى التضحية بالغالى والنفيس .

فاذا علمنا أن جملة مأنفق على تمويل الحرب العراقيه - الايرانيه خلال عامين يصل الى نحو ٣٠ بليون دولار من جانب بلدان الخليج وعلى رأسها السعوديه ، لانجد أن التمويل العربى النفطى لبرامج التنميه والتصنيع والتسليح على الصعيد العربى خلال الفتره ٧٥ - ١٩٨٢ قد استحوذ على نفس هذا المبلغ الهام من المال . وقد ساعد هذا « القصور التمويل » على ارتفاع « درجه انكشاف » الاقتصاد العربى ولاسيما من حيث اعتماده المتزايد على استيراد حاجياته الغذائيه الرئيسيه من الخارج (لاسيما الحبوب واللحوم) وكذلك فى مجال استيراد التكنولوجيا الحديثه وفى مجال التسليح الحديث .

اد أن بناء القدره العربيه الذاتيه فى مجالات : الأمن الغذائى ، والأمن التكنولوجى، والأمن العسكرى تحتاج كلها لتمويل هائل ولتكامل وتزاوج الطاقات العربيه الماليه والبشريه والتنظيميه بشكل لم يسبق له مثيل فى التاريخ العربى الحديث . كل ذلك لم يحدث .. بل لقد زادت تبعيه المنطقه العربيه للغرب استيرادا وتصديرا خلال حقبة السبعينات .. ولم يتحول النفط والمال العربيين الى آليه للتحرر والتوحد العربى كما وكان مأمولا . كان حصاد « حقبة الثروه » هو التسلم الهائى بالشروط الأمريكيه - الاسرائيليه لاعادة ترتيب الأوضاع فى المنطقه العربيه ، بدءا بخروج المقاومه الفلسطينيه من لبنان ومرورا بارساء مقومات الدوله اللبنانيه الجديده والسعى لاقامة « مثلث سلام » يشمل مصر والأردن ولبنان ويمتد ليشمل سوريا والعراق والسعوديه تحت وطأة سياسات الضغط الامريكى والابتزاز الاسرائيلى .

إن هذا الحصاد المر هو حصاد حقبة كامله من المهادنه والاسترحاء تحت شعار « الواقعيه » أو « العقلانيه » العربيه الجديده ، التى حاءت لتضع حدا «لروح المغامرة » و « نهج التطرف » الذى سارت عليه الناصريه منذ منتصف

الخمسينات وحتى هزيمه يونيو ١٩٦٧ . وهكذا جاء حصاد « حقبة الثوره »
« والواقعيه والاعتداليه الجديده » أكثر مرارة من حصاد « حقبة الثوره » بكل
أخطائها وممارساتها وتعرجاتها . إذ لم تستطع « الواقعيه العربيه الجديده » أن
تنتزع أية مكاسب لحماية الأمن العربى ودفع عجلة الانماء والتكامل العربى الى
آفاق جديدة ترقى الى مستوى التحديات التى تفرضها الظروف الاقليميه
والمتغيرات الدوليه الجديده .

وهكذا نجد الوطن العربى غداة حصار بيروت عالم « بلا ثوره »
« وبلا ثروة » ، فقد بددت النظم العربيه طاقات الثوره الكامنه بين ضلوع
الأمة العربيه وكذا بددت « امكانات الثوره » فى استخدامات لاتصب فى
اتجاه حشد وتعبئه الطاقات من أجل الانماء التكاملى وصيانه مقومات الأمن
القومى العربى .

وهنا يمكن معنى الهزيمه العربيه الجديده .. فهى هزيمه لمفاهيم وممارسات حقبة كامله
سادت خلال السبعينات - تلك المفاهيم والممارسات التى تم تعريضها تماما فى
غمار حصار بيروت الدامى .. ولم يبق سوى الاعتراف بأن حقبة جديده قد
بدأت فى التاريخ العربى الحديث « حقبة مابعد حصار بيروت » . فهل تكون
تلك الحقبة الجديده هى « حقبة الهيمنه الاسرائيليه » كما تشير بعض التحليلات
الحديثه ... أم ستتحول لتكون « حقبة الانطلاقه الجديده للأرادة
العربيه » ؟ .

هذا ماسوف تفصح عنه السنوات والأحداث القادمه . ولكننى قد لا
أرجم بالغيب إذا قلت أنه كما كانت هزيمه ١٩٤٨ نقطة تحول فى التاريخ العربى
الحديث ، فإن حصار بيروت فى صيف ١٩٨٢ سيكون نقطة تحول هامه فى
تاريخ المنطقه كلها . حيث سقطت دعاوى وأوهام وأقنعه كثيره .. ولم يبق
سوى استيعاب الدروس المستخلصه من حصار بيروت ، لأنه مهما حاول

البعض طمسها فستبقى هذه الدروس المعمدة بالدم حيةً في الضمير .. طالما
بقى في أعماق الانسان العربى بقايا ضمير و ارادة حياه .

الفهرس

صفحة

تقديم ٥

الفصل الأول

الأزمة الراهنة للأمن القومي العربى ٧
د . عبد المنعم المشاط

الفصل الثانى

العلاقات الاسرائيلية الأمريكية ٥٧
حسن نافعة

الفصل الثالث

حول تكييف العلاقة بين العرب واسرائيل والولايات المتحدة ٧٣
د . جودة عبد الخالق

الفصل الرابع

البدائل المتاحة امام المقاومة الفلسطينية فى الوقت الحاضر ١٠١
د . مصطفى كامل السيد

الفصل الخامس

نحو استراتيجية عربية للخروج من المأزق الراهن ١٢١
د . أحمد يوسف

الفصل السادس

ملاحظات حول تعبئة الامكانيات الاقتصادية العربية فى خدمة القضية القومية ١٣٣
د . محمود عبد الفضيل

لجنة المناصرة :

لقد أحدث الغزو الإسرائيلي للبنان صدى عميقا بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية . ورغم كل الصعوبات فقد بادر عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس في جامعة القاهرة بالاشتراك في المؤتمر الذي عقد لمناصرة الشعبين الفلسطيني واللبناني وأصدروا بيانا في هذه المناسبة وشاركوا في الجهود الرامية إلى تكوين لجنة قومية لمناصرة الشعبين الشقيقين . وقد سارعت هيئات التدريس بالجامعات المختلفة في أنحاء الجمهورية بتكوين لجان مناصرة دفاعا عن حقوق الشعب الفلسطيني وحق الأمة العربية في الحرية والاستقلال وكشف أطماع الصهيونية التي تمتد من النيل إلى الفرات وتهدد الأمة العربية كلها ، وفي مكان القلب منها مصر . وكما قال الأستاذ فتحي رضوان في أحد مؤتمرات المناصرة .

« عندما يتحرك أساتذة الجامعات وطلبتها : فإن هذا تطور يدعو إلى التفاؤل . فهم يمثلون عقل الأمة وقلوبها النابض . »

دار المستقبل العربي

To: www.al-mostafa.com